



# EXEMPLAIRES D'ARCHIVES

## FILE COPY

A retourner / Return to Distribution C. 111

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/39/PV.11

3 October 1984

ARABIC



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الخميس ، ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥/٠٠

(جيبوتي)	السيد فرح د رير (نائب الرئيس)	الرئيس :
(زامبيا)	السيد لوساكا (الرئيس)	م :
(بنغلاديش)	السيد تشودري (نائب الرئيس)	م :
(قبرص)	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	م :

— المناقشة العامة [ ٩ ] (تابع)

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64061/A

( أ )

ألقى كلمة كل من :

السيد ندينفا - أوها ( الكونغو )  
السيد تولينتينو ( الفلبين )  
السيد غوما ( زامبيا )

— برنامج العمل

— المناقشة العامة [ ٩ ] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

الشيخ الصباح ( الكويت )  
السيد كتوما اتمد جا ( اندونيسيا )  
السيد ديل فايي ( شيلي )  
السيد بوس ( لكسمبرغ )  
السيد الدالي ( اليمن الديمقراطية )

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فرح د رير (جيوتو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

### المناقشة العامة

السيد ندينغا - أوبا (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انني اذ أتكلم في الجمعية العامة ، يعمل شعب جمهورية الكونغو الشعبية على تنفيذ توجيهات المؤتمر العادى الثالث الذى عقده حزب العمل الكونغولي في الفترة الواقعة من ٢٧ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤ . وان اجتماعات ذلك المؤتمر تشكل نقطة تحول تاريخية بالنسبة للثورة الكونغولية . فقد مكنت النتائج التي أسفر عنها المؤتمر شعبنا من اكتساب مؤسسات جديدة والشروع في عمل ديناميكي في جميع نواحي الحياة الوطنية ، ولا سيما مجال السياسة الدولية .

وبينما نرحب بالنجاحات الباهرة التي تحققت في المؤتمر ، فان شعب الكونغو مهتم اليوم أكثر من أى وقت مضى بالحالة الدولية المتمثلة في عدم الأمن والاحجاف والتخلف ، وان ما تتركه هذه الحالة من آثار على مستقبل البشرية يتطلب استرعا انتباه المجتمع الدولي بأسره .

ان وفد الكونغو نيابة عن حكومتنا وعن الرئيس دينيس ساسو - نجويسو ، يسره أن يقدم مساهمته المتواضعة في بحث المشاكل التي تواجه منظماتنا والمجتمع الدولي بأسره .

ان الجمعية العامة عندما أولتكم مهمة رئاسة أعمال الدورة التاسعة والثلاثين ، قدرت فيكم أنكم لستم أحد السفراء الافريقيين الأوفر حنكة فحسب وانما أيضا الرئيس البارز لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الرجل الذي فعاليته وتفانيه دائما على مستوى القضية التي تدافع عنها هذه الهيئة الهامة التابعة للأمم المتحدة وأود أن أعرب لكم عن تهنئتنا الحارة ؛ وعن مدى سرور وفد الكونغو الذي تشرفني رئاسته ازا هـذا الاختيار وهو يؤكد لكم تعاونه التام . كما أن جمهورية الكونغو الشعبية وزامبيا تقيمان علاقات ودية للغاية ، أعيد تأكيدها مؤخرا بتبادل الزيارات بين رئيسي الدولتين وبانتخاب الرئيس دافيد كينيث كاوندا رئيسا فخريا للمؤتمر العادي الثالث الذي عقده حزب العمل الكونغولي .

وانني لأود أن أشيد أيضا بسلفكم العظيم ، صاحب السعادة خورخي ايويكا ، رئيس جمهورية بنما ، وهو من أبرز ساسة امريكا اللاتينية ، ونصير متحمس للحقوق غير القابلة للتصرف للأمم المغلوبة على أمرها . ونحن ندين له بالامتنان بصفة خاصة ، لما اتسمت به ادارته للاجتماعات التي عقدت خلال الدورة الماضية من السلاسة والفعالية . وانه ليسعدنا ، عند النظر في التقرير السنوي للأمين العام ، ملاحظة أنه يذكر المجتمع الدولي ، على نحو صحيح بمدى الحاح المهام وثقل المسؤوليات الواقعة علينا طبقا لما يمليه علينا التزامنا بميثاق الأمم المتحدة . ونحن نود أن نعرب عن جزيل شكرنا للأمين العام لجميع الجهود والوسائل التي عددها في تقريره . وهي الجهود والوسائل التي تستهدف دوما احياء مثلنا المشتركة عن طريق تطبيق حلول صحيحة للعلل التي يعاني منها العالم .

وعندما نحتفل العام القادم بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء منظمنا ، سيكون الوقت قد حان لأن تقوم البشرية ، في سياق جديد ، وشامل ولنا أمل أن يتسم بالتفاعل ، باعادة تقييم وتصور ملامح عالم الغد ، الذي مازالت سماته تبدولنا مهمة في الوقت الراهن .

وفي غضون ذلك ، نجد لزاما علينا ملاحظة أن بيانات النوايا البليغة والمفعمة بحب الخير ، التي ترددت على مسامعنا هنا ، لا تظهر في الواقع الممارسة السياسية التي تقوم بها غالبية الدول الأعضاء ، بما في ذلك بلداننا ، إذ لم يقدّم أى دليل على أن أكثر المتكلمين عن السلم والحرية هم أفضل من يعملون بهذه المثل النبيلة في بلدانهم وفي جميع أنحاء العالم . وعلى النقيض من ذلك ، فإن دعاة الحرب المسؤولين عن الظلم الاجتماعي الصارخ وأخطر مظاهر استغلال الانسان لأخيه الانسان ، قد نخطئ الحكم عليهم بسهولة ونعتبرهم أخلص مناصري حقوق الانسان .

وسواءً نتيجة لسياسات مشكوك فيها أو لتشابك المصالح الانانية ، ان المحرضين الرئيسيين على السياسات المتعارضة مع المصالح الاساسية للبشرية لا يستطيعون المضي في اضعاف نواياهم . فهم الذين يثدرون السلم ، وهم المسؤولون الحقيقيون عن تجويع العالم عن طريق مديونية العالم الثالث وتدهور أسعار المواد الخام . أى من خلال العلاقات القائمة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، وهي علاقات تتميز بالتعطش الى تحقيق الربح بأى ثمن ، الأمر الذى يعد الباعث الأول على سلوك بلدان الشمال ، حتى وان كان ذلك على حساب بلدان الجنوب . وأخيرا ، فان هذه البلدان نفسها هي التي تصرطوها ، على دعم رغبات الاستعمار والاستعمار الجديد ، اللذين يهدفان الى استعباد الشعوب المنهكة بالاستغلال من جانب الدول الامبريالية .

وبكفي هذا العرض السريع للواقع ليصل بنا الى لب المشاكل الحقيقية التي يتوقف على حلها اقرار السلم الحقيقي والحرية والتضامن فيما بين الشعوب . ومن المؤسف أن هذه المشاكل تجابهها جميع القارات ولا سيما القارة الافريقية . ويجب على منظمنا أن تحلل اسبابها الكامنة وتقتراح علاجا ناجعا لها . والا ، فلن يكون لاجتماعاتنا آثار ملموسة تذكر ، نظرا للمشاكل الحقيقية المقوضة لمجتمعاتنا .

وإذا اقتضى الأمر توضيح المشاكل التي يمثل استمرارها وتدهورها تهديدا للمعالجة الراهنة للمسائل ذات الأهمية العالمية ، تكفي الإشارة ، بداية ، الى الحالة

الاجتماعية والاقتصادية السائدة في القارة الافريقية . وهكذا ، بفعل الاثار المتضافرة المترتبة على الكوارث الطبيعية ، مثل الجفاف ، والعوامل العارضة ، أصبح جزء كبير من قارتنا يعاني على نحو خطير من عدم الاستقرار الاقتصادي ، حتى انه يكاد يشرف على كارثة .

وبالرغم من الاجراءات الشجاعة التي اتخذتها بعض الدول المعنية ، مثل بلدان السهل ، مازال التصحر آخذا في الزيادة على نحو مطرد ، جالبا معه المجاعة وارتفاع معدل الوفيات . كما انه يؤثر بشدة على حياة الزرع والضرع والانسان .

وبناء على مبادرة من الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة السيد أدوارد ساوما ، لقيت هذه المشكلة ، في العام الحالي ، عناية خاصة من المجتمع الدولي . ولكن مما عرقل عدم كفاية تعبئة الوسائل والموارد الضرورية وظهور مشاكل اجتماعية وسياسية أخرى ، مثل مسألة اللاجئين ، التي أبرز خطورتها المؤتمر الدولي الثاني المعني بمساعدة اللاجئين في افريقيا ، المعقود في جنيف في الفترة الواقعة من ٩ الى ١١ تموز/يوليه من العام الحالي .

وتتطلب هذه السلسلة من الظروف المأساوية ، على أقل تقدير ، القيام باستعراض شامل لمعايير منح المساعدة وبرمجة الأنشطة . ولا يمكن أن نأمل في تخفيف الآثار المباشرة المترتبة على هذه الكوارث الا بهذه الطريقة .

كما أن التنفيذ الفعلي لخطة عمل لاغوس المعتمدة في عام ١٩٨٠ من قبل مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الافريقية ، يبدو ، في نفس السياق ، أكثر من أي وقت مضى ، الملاذ الاساسي للذين يودون ، سواء أكانوا افريقيين أم لا ، ابعاد شبح التخلف عن افريقيا .

وفي الدورة الثانية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام في جنيف في الفترة الواقعة من ٤ الى ٢٩ تموز/يوليه ، كانت الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في قارة افريقيا موضوع دراسة ذات أولوية . بيد أن وفد بلدي لا يستطيع اخفاء

قلقه ازاء النتائج المحددة لهذه المناقشات : اذ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يتمكن من أن يعتمد بتوافق الآراء ، مجرد اعلان بسيط في هذا الصدد .  
ونظرا لعدم تحقيق تنمية مركزة حقيقية ، من شأنها وحدها أن ترسي أسس التكامل الاقتصادي الحقيقي بين البلدان المتقدمة النمو والنامية فمن غير المستصوب تأييد أنشطة غير متسقة ، وتؤيد ، في الواقع ، ايدولوجية تدعو الى حرية اقتصادية مزعومة ، يمثل التخلف للأسف أحد عناصرها الأساسية .

وفضلا عن ذلك ، شهد عام ١٩٨٤ الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الجمعية العامة لميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، وهو صك ذي أهمية كبيرة تعتبره بلدان حركة عدم الانحياز ، وهي محقة في ذلك ، مكمل لا غنى عنه للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الذي يرسو هذا الميثاق أسسه ، يبذل لنا المحور الأساسي الذي ينبغي أن تدور حوله كل السياسات التي تستهدف حقا تحسين مصير كثير من الدول والمجتمعات في شتى أنحاء العالم . وبهذه الصورة ، يظهر النظام الاقتصادي الدولي الجديد كحتمية اخلاقية يمكن أن تسهم في تنظيم الاقتصاد العالمي على نحو منصف ورشيد .

ووعيا منا بهذه الحقائق فاننا لا نخذع أنفسنا بأية أوهام بشأن استعداد البلدان المتقدمة النمو لقبول أية تغييرات - باسم العدالة - في المواقف الحالية التي تضمن لها القوة والسيطرة واستغلال البلدان الأضعف . ان الرفض الذي تبدي به بعض الدول لبدء المفاوضات العالمية الشاملة يثبت على نحو قاطع مدى اللامبالاة التي تحكم سلوك عدد كبير من الدول القوية يرمي الى صرف انتباه الرأي العام الدولي ، والى ذر الرماد في عيون الذين عقدوا العزم على القضاء على ألوان المعاناة كافة التي تتعرض لها الشعوب اليوم . ونحن نعتبر انه فيما يتعلق بنا أن الوقت قد حان لقيام علاقات التضامن الحقيقية داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي . ان تحقيق السلم والحرية والرخاء لن يتم الا اذا حدث ذلك . هذه هي الاهتمامات التي يجب أن تحدد نشاط الأمم المتحدة والدول الأعضاء ونحن نسترشد بها في جمهورية الكونغو والشعبية في العمل الذي يقوم به حزب العمل الكونغولي ورئيسة الرئيس د نيس ساسو - نجيسو لصالح مختلف الطبقات الاجتماعية في بلدنا .

ان أهدافنا السياسية وممارستنا الاجتماعية تهدف الى جعل الشعب الكونغولي سيد مصيره ، والى مساعدته في الحصول على الوسائل التي يفتقر اليها من أجل تدعيم استقلاله السياسي والتعجيل بتحرره اقتصاديا وثقافيا .

ومفضل هذه الالتزامات فان شعب الكونغو وأصبح اليوم قادرا على ممارسة السلطة السياسية من خلال أنظمة الحزب والدولة وهي الأنظمة التي انشأها ويدريها ديمقراطيا الشعب نفسه بهدف حل المشاكل التي يترهن بها وجوده ومستقبل البلاد . وفي هذا السياق فان الشعب اليوم قد حقق تقدما ملحوظا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وعلى الصعيد الاقتصادي فان برنامجنا يهدف الى السيطرة على الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مرشد لصالح الشعب ، واعادة تنظيم المجال الوطني الذي أخل به النظام الاستعماري ومخلفاته ، وتوحيد التراب الوطني بانشاء شبكة طرق متكاملة للمساعدة على انعاش الحياة في الريف ولتحقيق التكامل الضروري بين الأنشطة الاقتصادية في المدن

وفي الريف . ونحن نسعى الى تحسين ظروف معيشة الشعب من خلال التنظيم المرشد على أساس مصالح الشعب من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء ، وهو هدف نعمل على تحقيقه من الآن حتى عام ٢٠٠٠ ، بطبيعة الحال بمساعدة من كل المستعدين للاسهام معنا في اطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لبناء الكونغو ليصبح بلدا حرا يسوده الرخاء .

ان سياستنا الاجتماعية تهدف الى القضاء على البطالة بفضل اقامة نظام اقتصادي وطني مركزي دينامي .

وفي مجال التعليم ، فان الديمقراطية نظام التعليم نتج عنها أن وصلت نسبة الملتحقين بالمدارس الى نسبة ١٠٠ في المائة وهذا سيتطلب منا القيام بأعمال نشطة من أجل تحسين نوعية الدراسة في المدارس والتوسع في برامج محو أمية الكبار ، وادماج الطلاب والتلاميذ في القطاعات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية عند انتهاء برامج تدريبهم . وادراكا منا لأهمية هذه المسائل فقد اقمنا في البلاد مناخا من السلم والوثاق يساعد على تأمين دعم الوحدة وحركة التشييد الوطني . وهكذا يمكن تحقيق التضامن الوطني والرخاء اللذين يحتاجهما الشعب كي يجني ثمار عمله ويستفيد من موارد بلاده .

ان هذه الاهتمامات معروفة ويمكن أن يتحقق من تنفيذها كل الذين يتابعون السياسة الداخلية والخارجية التي تتبعها جمهورية الكونغو الشعبية ولا سيما أصدقائنا وأشقاؤنا الذين تابعوا أعمال المؤتمر العادي الثالث الذي عقده حزبنا .

ونلاحظ أنه بدلا من اعتماد نهج مجزأ لتناول مشكلات البشر فاننا نفضل اتباع منهج ينظر الى الانسان ككل في بيئته الطبيعية وفي العالم ، منهج يساعدنا على وضع وتنفيذ سياسات شاملة تهدف الى اقامة علاقات متسقة بين الحكومات والشعوب ، لأنه دون هذه العلاقات سيكون من المستحيل التوصل الى اقرار السلم الحقيقي والحرية في العالم .

وأعربا منا عن ايماننا بالتضامن والتعاون الدوليين القائمين على أسس منصفية وعادلة ، فاننا نحن شعب الكونغو نعلن عن اقتناعنا بأن السلم وشروط الحفاظ عليه يستحقان الجزء الأكبر من طاقاتنا ومواردنا . ان السياسة الخارجية التي تتبعها جمهورية الكونغو

الشعبية والتي وضعها حزب العمل الكونغولي والتي أوحى بها ويدافع عنها الرئيس  
 دنيس ساسو - نجيسو خير دليل على ذلك . وتحرص بلادي دوما على أن تقيم علاقات مع كل  
 الدول المحبة للسلم والحرية دون التمييز بينها على أساس النظم الاقتصادية والاجتماعية ،  
 علاقات تقوم على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة . وتحرص بلادي أيضا على أن تقيم  
 علاقات سلمية وحسن الجوار على الصعيد الاقليمي مع البلدان الأخرى ، وفي هذا السياق  
 تندرج جهود حكومة الكونغو من أجل إعادة السلم والوثام في تشاد . ولقد اقترحت حكومة  
 بلادي في الواقع منذ بضعة أشهر ان يعقد اجتماع في برازافيل بين الأخوة التشاديين  
 الذين فرق بينهم صراع يتقاتل فيه الأشقاء .

ونقدّر الاستعداد الذي أبدته مختلف أطراف الصراع حتى الآن فيما يتعلق  
 بمبدأ العودة الى الوطن وناشدها بحرارة أن تتخلى عن كل سلوك من شأنه أن يخضع أي  
 مناقشة لشروط مسبقة ليست لها أهمية حاسمة .

ومن فوق هذا المنبر اننا نؤكد عزم حكومة الكونغو على بذل قصارى جهد هـ  
 بمساعدة قيمة من جانب الحكومات الأخرى ، لاسيما حكومات افريقيا الوسطى ، لانجاح  
 المؤتمر المعني بتشاد والمقرر عقده في برازافيل .

وهنا يجدر بنا أن نعرب عن ارتياح حكومة الكونغو لما أعلن عن قرب انسحاب  
 القوات الفرنسية والليبية من تشاد . ان انسحاب القوات الأجنبية هذا يشكل في رأينا عاملا  
 ايجابيا يمكن ان يسهل مهمة اجتماع المصالحة في برازافيل .

ونتابع ، باهتمام مائل ، الحالة التي تسود الصحراء الغربية والتي مازالت  
 تتردى رغم النداء الموجه الى كل من المغرب وجبهة البوليساريو من مؤتمر القمة التاسع عشر  
 لمنظمة الوحدة الافريقية .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يعرب عن أمله في أن المعاهدة التي  
 تم ابرامها في ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٤ بين ملكة المغرب والحماهيرية العربية الليبية لن  
 تسبب أي ضرر لمصير الشعب الصحراوي وحقوقه المشروعة . ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي

نوجه نداءً الى دول المغرب الشقيقة بأن تسهم ايجابيا في ايجاد حل عادل منصف لأزمة الصحراء الغربية على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه .

هناك علاقة وثيقة بين السلم والانفراج وحق الشعوب في تقرير المصير . وفي هذا الصدد نعتبر أن انضمام بروني دار السلام بوصفها الدولة العضو التاسع والخمسين بعقد المائة في الأمم المتحدة حدث موات يقربنا من تحقيق عالمية مئتنا التي نعتز بها ايما اعتزاز . ونحن ان نرحب بانضمام هذه الدولة الفتية الى أسرة الأمم نود أن نؤكد لشعبها وحكامها استعداد الكونغو للتعاون معها .

ويقابل هذا الحدث المشجع صورة قاتمة فيما يتعلق بناميبيا ونحن ننتظر منذ زمن طويل ومصبر نافذ تحقيق حرية شعب هذا البلد .

وحتى الآن ان جنوب افريقيا وبعض حلفائها مازالوا يقيمون العقبات المتنوعة في طريق تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو الأساس الوحيد السليم الذي يمكن أن يسمح بتحقيق السيادة الدولية لناميبيا دون أية شروط مسبقة .

ان كها وأنغولا هما د ولتان سياديتان ومن ثم فاننا لا نستطيع بأى حال أن نؤيد القيام بعملية من شأنها ربط تنفيذ أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بالغاء اتفاق تم ابرامه بحرية بين د ولتين عضوين في الأمم المتحدة ، الأمر الذي من شأنه المساس بشكل خطير بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ان الطلب الوحيد الذي نقدمه لدول مجموعة الاتصال الغربية ، اذا كانت هذه المجموعة مازالت قائمة ، هو ان تعود الى روح ونص القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) من أجل انصاف شعب ناميبيا .

ان رفض جنوب افريقيا وبعض الدول الغربية الامتثال لأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والمقررات الأخرى ذات الصلة للأمم المتحدة يخفى وراءه في واقع الأمر مخططات يعف عن ذكرها اللسان يهدف أولها الى استغلال ونهب الموارد الوطنية الكامنة في ناميبيا استغلالا محمودا وهذا هو نشاط مريح تقوم به الشركات عبر الوطنية المعروفة بما يخالف عمدا أحكام المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وهو السلطة الشرعية للأقليم . والدافع الثاني هو سياسة الفصل العنصرى التي لا تعترف حكومة جنوب افريقيا تدعيمها في جنوب افريقيا فحسب بل أيضا مدد تطبيقها الى ناميبيا ومن ثم الى بقية العالم . ان ترحيب بعض الحكومات الغربية برئيس وزراء جنوب افريقيا في الوقت الذي كان يتم فيه الاحتفال بذكرى النضال ضد النازية يؤكد قبول الفصل العنصرى باعتباره نظرية محترمة من جانب الدول الغربية التي يدبر لها بالبقا . ان سياسة الفصل العنصرى ما هي سوى اسم آخر للنازية والفاشية وهذا ليس بجد يد علينا . انها جريمة ضد الانسانية . وقد رفضها الرأى العام العالمي باعتبارها وصمة عار . ان حكومة بريتوريا ، ردا على عزلتها المحتومة ، تكفى حتى الآن بتفطية الفصل العنصرى بغلاف أكثر قبولا . وعند سياسة

البا نتوستانات الانتحارية التي تنكر على الغالبية السوداء حق المواطنة في بلدها — بلان  
الأقلية الحاكمة تسعى الآن الى تقسيم شعب جنوب افريقيا وذلك بدعوة مجموعات الهنود  
ومجموعات الملونين الى مساندة السلطة البيضاء .

ان الحكومة العنصرية القائمة في بريتوريا تعرف جيدا أنها لن تجني أبدا ثمار  
سياستها الاجرامية . ان الانتخابات المزيفة قد قاطعها الهنود والملونون كما أن الأغلبية  
السوداء قد أعربت عن اصرارها على النضال أيا كان الثمن . وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف  
نضاله ضد هذا النظام الذي سيحاسبنا التاريخ عليه يوما لأننا قبلناه منذ فترة طويلة .

ان مساندة جمهورية الكونغو والشعبية للمناضلين من أجل الحرية ولدول خطط  
المواجهة تشكّل عنصرا دائما في سياستنا الخارجية . وكما جاء من قبل في بيان لوساكا  
لعام ١٩٧٠ فاننا لا نستبعد المفاوضات على ان يعترف العد وأيضاً بأهميتها .

ان استمرار النضال الثوري هو أمر معقّد وطريق الانتصار صعب — هكذا قال  
الرئيس د نينيس ساسو نجويسولدي افتتاح المؤتمر العادي الثالث الذي عقده حزب العمل  
الكونغولي . وأضاف الرئيس الكونغولي :

" لهذا فاننا نعتقد أن النشاط الدبلوماسي الكبير الذي لمسناه في  
الفترة الأخيرة في بلدان خط المواجهة يندرج بشكل طبيعي في عملية النضال  
الطويل المعقّد الذي تشنه شعوب الجنوب الافريقي ضد نظام الأقلية البيضاء  
في بريتوريا . فاننا مقتنعون اقتناعا عميقا بأن افريقيا لن تخون القضية الافريقية ."

ان هذا التحديد لموقف الكونغو وازاء القضية الافريقية يبرر التضامن النشط من  
جانب الشعب الكونغولي مع الشعوب الأخرى المناضلة في المناطق الأخرى من العالم .

ويصدق هذا على الشرق الأوسط ؛ وهنا فان الكونغو يعيد تأكيد مساندته  
لمنظمة التحرير الفلسطينية . ونحن على ثقة من أنها سوف تتغلب على الصعوبات الوقتيّة  
التي تمر بها من أجل مواصلة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

ان بعض الدول الغربية المتحالفة مع اسرائيل قد اعتقدت ان بإمكانها ان تفرض  
حلا نهائيا على المشكلة الفلسطينية عن طريق التدخل تدخلا غير مقبول في لبنان . ان

النتائج السلبية المتمخضة عن هذه العملية تثبت عدم نجاح الحلول القائمة على القسوة وصحة الحلول التفاوضية التي يؤيدها المجتمع الدولي على الدوام .

وبنفس الطريقة تؤكد تعاطفنا مع شعب نيكاراغوا الباسل الذي يعاني من الاعتداء ونعتقد مرة أخرى أنه ليس عن طريق التنافس بين الشرق والغرب يمكن حل مشاكل أمريكا الوسطى . فان النضال الذي تخوضه شعوب تلك المنطقة ، مثل النضال الذي تخوضه شعوب الكاريبي وأمريكا اللاتينية بصفة عامة ، هو نضال ناتج قبل كل شيء عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة التي تريد القوى الخارجية الابقاء عليها على حساب الغالبية الساحقة من السكان .

ومن الضروري للجميع أن يتم القضاء على الجذور العميقة لهذه الأزمات وأن يتم في الكاريبي وفي أمريكا الوسطى اقرار مناخ من السلم بعيدا عن أى تهديد بالتدخل أو القمع الاقتصادي ، وهذا هو المناخ الضروري من أجل احترام حياة الشعوب في تقرير مصيرها بحرية وللمسيطرة على مواردها .

وانا ما احترم هذا المبدأ سيتم اقرار السلم في شبه الجزيرة الكورية وما كنا نشهد التقسيم المحزن والمستمر للشعب الكوري الذي يجب البدء في عملية اعادة توحيد كس نزيل بذلك مصدر توتر خطير في هذا الجزء من العالم .

أما فيما يتعلق بالحالة في شبه جزيرة الهند الصينية فان بلدي يؤيد تأييدا مطلقا ارادة السلم التي أعربت عنها حكومات فييت نام ولاوس وكمبوتشيا التي تهدد فالى وضع حد لحالة القتال التي يتم الابقاء عليها من الخارج . ولا يوجد من يتطلع الى الهند و والسلم أكثر من شعب كمبوتشيا الذي كان عليه أن يدفع ثمن طغيان بول بوت الذي يحاول البعض اعادته الى السلطة .

وفي النهاية يجد الوفد الكونغولي لزاما عليه أن يشير الى مأساة الخليج الفارسي التي تضعف ايران والعراق . ان هذين البلدين يجب أن يجدا في تاريخهما وجغرافيتهما ود بينهما دوافع لتحقيق الوحدة والتعاون وليس دوافع لخلق الكراهية واحداث الموت . ونحن

نناشدهما ان يضعما حدا للحرب الدائرة بينهما التي لا تخدم بأى شكل من الأشكال المصالح القريبة أو البعيدة لشعبيهما .

ومنذ لحظات عندما عبرنا عن رغبتنا في أن نرى جميع مصادر المعرفة الروحية والانسانية وقد وضعت في خدمة أغراض أخرى بخلاف الموت فاننا كنا بلا شك نشير إلى الـ ٨٠٠ بليون دولار التي تنفق كل عام على انتاج الأسلحة والابقاء على بؤر التوترات وسباق التسلح المحموم الذي يجرى نقله إلى الفضاء الخارجي .

ومنذ بضع سنوات علقت آمال كبار على المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ونحن نشجع كل جهد من شأنه أن يفضي إلى نزع السلاح الكامل في ظل رقابة حقيقية وفعالة .

وبنهاية سياسة الانفراج التي يدل عليها تماما قلق أوروبا ازاء تعزيز القدرة التدميرية في تلك القارة ، يجب أن نخشى آثار التردى المطول في العلاقات بين كتلة منظمة حلف شمالي الأطلسي وكتلة حلف وارسو على العالم بأسره .

ان الارتباب الشامل الناتج عن هذه الحالة من التوتر المستمر المتميز باستمرار نشوب "الصراعات المحلية" يزيد من حدته الاتجاه إلى انتشار الأسلحة النووية وهو اتجاه تساعد عليه بعض النظريات المشكوك فيها بشأن امكانية خوض حرب نووية محدودة .

ولكن اتخاذ الاجراء العاجل مطلوب في هذا المجال أكثر من أى مجال آخر ؛  
ويعني الاجراء في المقام الأول التفاوض للمساعدة على تهدئة الجود ون الاكتفاء بموقع  
القوة غير المضمون .

ان المسؤولية التي ورثها جيل ربع القرن الأخير مسؤولية جسيمة ، لا سيما انها تقع  
على عاتق رجال يمتلكون الوسائل اللازمة لتحسين ظروف العيش لجميع سكان كوكبنا على نحو  
يستبعد استخدام القوة كوسيلة لحل الخلافات .

ان الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تتمثل في تحقيق  
طموحات الانسان باستخدام الوسائل والأدوات الموجودة تحت تصرفها . لذلك علينا أن  
نشجع في كل مكان نشر المثل التي تقرب بين الشعوب وتكفل التفاهم المتبادل وزيادة الوعي  
بضرورة الثقة .

ان اهتمام الكونغو بانشاء نظام جديد للاتصالات والمعلومات يترجم احساسنا  
بالتكافل في عالمنا المستمر التقلص . ان السياسات والأنشطة التي تضطلع بها في هذا  
السياق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، بقيادة مديرها العام  
السيد أماد ومهتارام بوالكفوة ، تحظى بالتأييد الكامل من بلادى . ومن المؤسف حقا  
أن تتعرض اليونسكو مؤخرا الى ضغوط غير مقبولة . ان عالمية اليونسكو ، وكذلك الانفعال  
الذي يشوب مناقشاتها في بعض الأحيان ، لا يتعارضان في رأينا مع رسالتها الأساسية  
بأن تركز نفسها لخدمة البشرية قاطبة . ان هذا الايمان بالانسان هو الذي يمنعنا من  
فقد الأمل في مؤسسات مثل اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة نفسها .

وفي عشية الذكرى السنوية الأربعين لانشاء منظمة الأمم المتحدة ، لا يمكن لأحد  
أن يتجاهل المصير الغريب الذي يلقاه الانسان المعاصر ؛ لقمة سائغة للاضطرابات من  
جميع الأشكال وضحية لتصرفاته هو . ان الذكرى الاربعين لمنظمتنا ستنتفق - من قبل المصدف  
التاريخية - مع الذكرى المئوية لبلقنة افريقيا نتيجة لاعلان برلين لعام ١٨٨٥ ، والذكرى  
الثلاثين لمؤتمر باندونج . ومن ثم فقد حان الأوان لنا نحن الأفارقة ان نستعرض الطريق

الذي قطعت منظمة الوحدة الافريقية في نضالها من أجل التحرر الكامل لقارتنا ولسائر  
أجزاء العالم ، لتقييم الجهود التي بذلت في السعي الى سلم الشعوب ورفاهها .  
ان مختلف المعالم هذه في طريق تاريخ الشعوب يجب ، ضمن أمور أخرى ، أن  
تؤدي بالأمم المتحدة الى التساؤل عن مستقبل تطور البشرية . ان مثل هذا النهج في  
تناول الوضع الدولي بما فيه الشواغل الوطنية والأنشطة التي تغيد البشرية بأسرها ، يجب  
أن يدفع الى التفكير بالذين تتعارض الاجراءات التي يتخذونها على الصعيد بين الوطني  
والدولي مع الكلمات الطيبة التي يرددونها في شتى المحافل حول المسائل الحاسمة  
الأهمية لحياة البشرية . اننا نؤمن بلزوم ان تعم في كل مكان من العالم المواقف والتصرفات  
والأنشطة التي تتفق مع مثل السلم والحرية والازدهار التي تصبح الأمم المتحدة دونهما  
مؤسسة بلا معنى .

الا اننا جميعا نعرف ان البشرية بأسرها ما زالت بحاجة الى الأمم المتحدة -  
شرطة ان ينتج عن أعمالها الفعلية الأثر المنشود والوقوع الايجابي اللذان تحتاج اليهما  
الشعوب للعيش في سلم .

السيد آل ثاني ( قطر ) : ليسعدني غاية السعادة أن أتقدم اليكم  
أيها السيد الرئيس بأخلص التهاني وأطيبها بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الجديدة  
للجمعية العامة للأمم المتحدة . واننا لعلنا ثقة أكيدة بأنكم جد يرون بهذا المنصب الرفيع  
الذي أسند اليكم ، وأنكم ستقومون بتحمل تبعاته بكل أمانة واخلاص وكما يتوقعه المجتمع  
الدولي منكم . واننا نتمنى لكم شخصيا دوام التوفيق ولبلدكم الصديق استمرار التقدم  
والازدهار .

كما يسرني أن أتقدم بحزيب الشكر وعظيم الامتنان لسلفكم الموقر الذي ترأس الدورة  
السابقة وادارها بكفاءة وواقعية استحققت الثناء الخالص من الدول الأعضاء كافة .  
ولا يفوتني هنا أن أعرب باسم وفد بلادي عن عظيم تقديرنا ووافر شكرنا لسعادة  
الأمين العام للأمم المتحدة على ما بذله وببذله من جهد مشكور ودائم في سبيل خدمة

المجتمع الدولي ، ايماننا منه برسالة الأمم المتحدة وانطلاقا من مبادئها ، متمنين له استمرار التوفيق لتحقيق الأمان العظيمة التي يعلقها المجتمع الدولي على هذا المحفل العظيم الذي يقوم برئاسته .

ان ايماننا بالأمم المتحدة كمنظمة دولية سلمية يتزايد يوما بعد يوم ، ويتجدد هذا الايمان كلما انضم لهذه المنظمة عضو جديد ، مما يؤكد لنا أن دور الأمم المتحدة يحقق رغبة أكيدة للعالم أجمع ، ويمثل له حلما عزيزا عليه يسعى الجميع الى تحقيقه من خلال انضمامهم الى هذه المنظمة الدولية الموقرة . وهذه المناسبة فان دولة قطر تعبر عن خالص ترحيبها بانضمام سلطنة بروني دار السلام الى منظماتنا الموقرة كعضو نشط وفعال يساهم مع بقية الدول الأعضاء في رخاء العالم ، وتعرب عن اغتباطها لما يربط بينها وبين هذه الدولة الفتية من وشائج تاريخية وحضارية نتمنى لها الاستمرار والتطور .

تثبت الاوضاع السياسية المتردية والمتفجرة في أنحاء كثيرة من العالم عجز منظماتنا عن احلال السلام العالمي بما في ذلك عجزها عن ايجاد الحلول للمشاكل المستعصية والمعروضة عليها منذ زمن طويل ، رغم عدم انكارنا في نفس الوقت ما بذلته منظماتنا وما تبذله من جهود مخلصه لحل تلك المشاكل .

اننا نشارك سعادة الأمين العام تحليله لذلك العجز واعتباره نتيجة منطقية لتناكرو الدول الكبرى لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ما يجعل هذه المنظمة عاجزة عن اتخاذ الاجراءات السلمية والكفيلة بحل تلك المشاكل ويشجع في ذات الوقت الدول الواقعة تحت حمايتها على تجاوز كل القوانين وخرق المبادئ الدولية كافة . ولعل أوضح مثال على ذلك ما قامت وتقوم به اسرائيل من تحد صارخ للمبادئ الانسانية كافة . ومع ذلك فانها تجد لها دائما من يحميها ويدافع عنها ويخترق لها الأعذار والمبررات .

اننا يجب أن نعمل جميعا - متكاتفين - على صيانة ميثاق الأمم المتحدة وعدم السماح بخرقه من أى جهة كانت . ويجب على أعضاء الأمم المتحدة جميعا أن يحترموا ميثاقهم ويلتزموا بالدفاع عنه ، باعتباره الوثيقة التي تجمعهم في هذا التنظيم الدولي ، ويجب علينا جميعا أن نسمو بأفعالنا وتصرفاتنا حتى نستطيع أن نفاخر بأننا أبناء هذا المجتمع الدولي الواحد الذي نسعى جميعا في سبيل أمنه واستقراره ، وألا نتبع أهواءنا ومصالحنا الآتية التي تكون نتيجتها خراب هذا العالم الذي نعيش فيه وفناءه .

ان آمال وتطلعات المجتمع الدولي في ايجاد سلام عادل واحلال الوثام محلل المواجهات العدائية ، بما تحمله في طياتها من أخطار ، تستوجب أن يسود العدل علاقات أعضاء المجتمع الدولي ، وان تعالج الأسباب الموجبة للتصادم والنزاع . وفي هذا المجال ، فان وفد بلادى يرى أن حل قضية فلسطين المطروحة على المنظمة منذ انشائها لا يمكن أن يتم أو يتحقق الا باعادة الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف ، وإقرار حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وحقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

لقد كان الموقف العربي ولا يزال متصفا بروح ايجابية ترمي الى ايجاد حل سلمي عادل وشامل لهذه القضية . وأحدث المبادرات العربية في هذا المجال قرارات مؤتمر فاس سنة ١٩٨٢ ، ولم تقابل اسرائيل كل تلك المبادرات الا بالتعنت والرفض والاعراض عن التفاهم الا على أساس فرض الأمر الواقع المعروف جملة وتفصيلا .

ان اسرائيل لم تكف بتنكرها للقرارات الدولية وللمبادرات الخيرة ، بل انها تعادت في العدوان وزرعت في الاراضي العربية مستوطناتها التي هي باعتراف الجميع غير قانونية وتشكل عقبة في سبيل الحل السلمي .

لذلك فان واجب المجتمع الدولي أن يرفض تلك الممارسات غير الشرعية ، وان يضع حدا لمحاولات سلب اراضي الغير عن طريق السياسة الاستيطانية التي تتبناها فيها اسرائيل متحدية في ذلك الرأي العام العالمي ، وفارضة ارادتها على غير حق بالقوة والارغام .

ان العدوان الاسرائيلي قد استمر على امتنا العربية واتسعت دائرة ذلك العدوان وان باجتياحه لبلد عربي شقيق هو لبنان في سنة ١٩٨٢ مع استمرار احتلاله لجنوب ذلك البلد المسالم ، واتخذ من الممارسات المشينة ما يتناقض مع اتفاقيات جنيف ومع المواثيق الدولية . ان وفد بلادى يرى أن واجب المجتمع الدولي أن يتخذ ما يلزم لحمل اسرائيل على الانسحاب من الجنوب اللبناني فوراً ودون شرط ، وعلى وقف الممارسات المتناقضة مع المواثيق الدولية . ان انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان هو شرط أولي لنجاح جهود الحكومة اللبنانية من أجل اعادة الأمن والاستقرار الى ربوع بلادها وتثبيت سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية ، كما هو حق حكومة كل دولة ذات سيادة .

وفيما يخص الحرب العراقية الايرانية التي تدور رحاها منذ ما يزيد على الأربع سنوات بين الجارتين المسلمتين ، الجمهورية العراقية وجمهورية ايران الاسلامية ، فانها تشكل لنا قلقاً بالغاً ومستمر . وقد قامت دولة قطر بالتعاون مع شقيقاتها أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ببذل كل الجهود الممكنة لحلها . واننا لنأمل أن تنتهي هذه الكارثة ويحل السلام بين الدولتين الشقيقتين . واننا لنحیی استجابة الجمهورية العراقية للنداءات والوساطات الدولية لوقف هذه الحرب ، ونأمل أن تستجيب كذلك جمهورية ايران الاسلامية لهذه النداءات ، وأن ينتصر عامل الخير والعقل خدمة لصالح شعبي البلدين واسهاماً في سلام المنظمة والعالم ، وأن يصار لحل قضايا الخلاف كافة عن طريق الحوار والمجادلة بالرأى بدل الحرب وسفك الدماء .

أما فيما يتعلق بأمن الخليج العربي فان دولة قطر تؤمن ايما ناسخاً بأن ذلك مسؤولية دول المنطقة وحدها ، وان وسائل تحقيق ذلك الأمن ممكنة وميسرة عند ما تبتعد عنه الدول الكبرى ولا تحاول التدخل في شؤونه . وانطلاقاً من هذه القناعة بدأت الدول العربية الخليجية الست تكاملاً وتنسيقاً سياسياً واقتصادياً وأمنياً في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية . لقد كانت هذه الارادة دليلاً قاطعاً على رغبة دول هذا المجلس في أن يظل السلام والرفاهية عنوان قيام مجلس التعاون وهدفه .

ان دولة قطر لتنظر بقلق متزايد لا استمرار تواجد القوات السوفياتية على الأراضي الافغانية ، وانها لتأمل باخلاص أن يستجيب الاتحاد السوفياتي للنداءات والمهادرات الدولية لسحب قواته من أفغانستان ، ويترك للشعب الأفغاني حرية اختيار النظام السياسي المناسب له وتقرير مصيره بنفسه .

يشكل الوضع الراهن في القارة الافريقية أحد همومنا الرئيسية ، واننا لتأمل مخلصين بأن يتم التوصل في القريب العاجل لوضع الحلول المناسبة في مناطق التوتر فيها ، ووضع حد لمعاناة شعوب تلك المناطق . ان حكومة بلادى لتؤكد تأييدها للكفاح العادل لشعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ، وكذلك للكفاح الشجاع الذي تخوضه الاغلبية الوطنية في جنوب افريقيا ضد سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها الاقلية العنصرية الحاكمة هناك . كما أن حكومة بلادى تتضامن مع هذين الكفاحين . ومن منطلق ايماننا وروابطنا واحترامنا لا افريقيا شاركت دولة قطر في مؤتمر التضامن العربي لدعم حركات التحرر الافريقية الذي انعقد بتونس مؤخرا .

ثم اننا لنهيب بكل الدول المحبة للعدل والسلام وخاصة بالدول الكبرى التي تعتمد جنوب افريقيا على تأييدها ، أن تمارس جميع الضغوط ووسائل الاقناع على حكومة جنوب افريقيا ، لحملها على الاستجابة للمساعي الدولية المبذولة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة للوضع هناك ، ولا فشال جميع محاولات حكومة جنوب افريقيا الرامية الى اعاقاة التوصل لتسوية سلمية في ذلك الجزء الحيوى من العالم .

أما بالنسبة لشبه الجزيرة الكورية فان دولة قطر لتأمل بأن تتمكن الدولتان الكوريتان الشمالية والجنوبية من التوصل الى حل لمسألتها بالطرق السلمية ومن خلال المفاوضات المباشرة بين الدولتين دون تدخل خارجي .

أصبح الحديث في هذا المحفل الدولي الهام عن الأزمة التي يواجهها الاقتصاد الدولي يزداد شأنه خطرا سنة بعد أخرى خاصة منذ بداية الثمانينات ، فالركود الاقتصادي ما زالت تجابه به البلدان النامية كافة ، وما زالت آثاره تنعكس على مقدرتها على الارتفاع

بنسب نموها الاقتصادي الى الحد الأدنى الذي يتناسب مع أهدافها المخططة . وما زال قطاع كبير من البلدان الأقل نموا يواجه شبح الفقر والجوع والتدهور في كل قطاعاته الانتاجية . ان المجتمع الدولي هو الآن في وضع لن تقف آثاره الاقتصادية عند حدود البلدان النامية ، بل سيعم العالم كله بآثاره الحتمية المنعكسة ، كما أن هذا الوضع يشكل تهديدا دائما للأمن والسلام الدوليين ، وسيؤدي الى خلق المزيد من المشاكل الدولية التي سنجد أنفسنا مجبرين على مواجهتها وصرف المزيد من الجهد والوقت لحلها .

لكل ذلك فان دولة قطر بوّدها أن يدرك المجتمع الدولي بأكمله أنه يتوجب تركيز المزيد من المجهودات المخلصة نحو إزالة العوامل التي أدت الى بروز هذه الأزمة الاقتصادية الدولية وعلى رأسها الظلم الذي يحيق بالبلدان النامية نتيجة للاضطراب الذي يشهده الاقتصاد الدولي الراهن ، وأن يترجم ادراكه لخطورة الأزمة الى خطوات عملية فورية ترمي الى التخفيف من حدتها ثم الى حلها بشكل نهائي .

فلا بد أن تهتم البلدان المتقدمة النمو بتطبيق سياسات تشجيعية تجاه وارداتها من البلدان النامية . ويجب العمل على تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية تجاه تلك الواردات ، كما ينبغي أن تعطي المزيد من الاهتمام للعمل على استقرار النظام النقدي الدولي .

كما أنه لا بد أن تهتم الدول ، وعلى وجه الخصوص الدول الصناعية الكبرى ، بالآثار المنعكسة على الاقتصاد العالمي من جراء سياساتها الاقتصادية الداخلية ومن جراء القرارات التي تتخذها حول علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي وخاصة مع البلدان النامية .

لقد أصبح واضحاً للمجتمع الدولي الآن أن ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي قد أدى الى تكبيل البلدان النامية بالمزيد من فوائد الديون التي يتوجب عليها دفعها ، مما يزيد من اختلال موازين مدفوعاتها ويرفع معدلات التضخم ويجعل هذه البلدان ، وخاصة الأقل نمواً منها ، تواجه أزمات متتالية في كل المجالات .

ان المشاكل التي تواجه الاقتصاد الدولي اليوم واضحة وسبق نقاشها والحديث عنها في مختلف المحافل الدولية . والذي يهم الآن هو العمل على تحقيق الإصلاحات التي لا بد منها لاقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومستقر .

وترى دولة قطر أن المفاوضات الدولية الشاملة يجب البدء فيها باعتبارها الوسيلة التي يمكن من خلالها مناقشة المشاكل الرئيسية والاتفاق على الحلول المناسبة لها .

ان المنظمات الدولية لم تمنح برنامجا متكاملًا يحقق هذا الهدف ، وقد انفض مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية من غير أن يتم فيه اتخاذ قرارات فعّالة حول المشاكل الرئيسية التي تواجه اقتصاديات البلدان النامية وتجاراتها الدولية .  
ولذلك فان دولة قطر ترى أهمية إعادة النظر في امكانيات هذه المؤسسات وقدراتها في معالجة مثل هذه الأزمات والمشاكل تجنبيا للمجتمع الدولي من أية كوارث تواجهه .

السيد تولينتينو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لسي

أن أهنتكم ، سيدي ، على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان شهرتكم بوصفكم دبلوماسيا محنكا ورجل دولة ذا رأى سديد تكفل لنا القيادة المتزنة والديناميكية التي نحتاج اليها في هذه الجمعية لانجاز مهامنا .

وسأكون مقصرا ان لم أشد بالأمين العام لجهوده في قضية السلم ولتقريره السنوي عن عمل المنظمة . ان الأمين العام بيريز دي كويرار هو في آن واحد مدافع قوى عن الأمم المتحدة وناقد صارم لها . وانه ان يقوم بهذه المهمة الهامة والضرورية يجعلنا جميعا ندين له بالفضل .  
ترحب الفلبين ترحيبا حارا ببروني دار السلام بوصفها العضو ١٥٩ في الأمم المتحدة . ان الروابط التاريخية بين بروني دار السلام والفلبين تعود الى قرون عديدة ، وأعيد تأكيدها من جديد في العصر الحديث بشاركتها النشطة في رابطة أمم جنوب شرقي اسيا ، حيث تتشاطران أهدافا ومطامح ومفاهيم مشتركة للسلم والأمن والاستقرار الاقليمي مع الأعضاء الآخرين للرابطة .

انني أتكلم اليوم من نفس المنصة التي تكلم منها سلفي المرموق ، الجنرال كارلوس رامولو ، في مناسبات عديدة ، ببلاغة كبيرة وفطنة غير عادية ، وقدم بيانات عديدة عن سياسة الفلبين . وقد تقاعد الجنرال رامولو بعد حياة عميلة طهيلة أمضاها في خدمة متميزة لبلده وشعبه وللانسانية ، ووصفه نصيرا متحمسا للأمم المتحدة ، يشاطر بعشق حزمها في " انقاذ الأجيال المقبلة من هلات الحرب " . اننا نفتقد جميعا الجنرال رامولون في دورات

الجمعية العامة ، ولكننا نجد العزاء في فكرة أننا يمكن أن نستفيد من جواهر حكمته التي تركها في سجلات هذا المحفل الدولي \* .

من بين الصور العديدة التي التقطها رواد الفضاء من الفضاء الخارجي ، لا تزال صورة واحدة راسخة في أذهاننا . انها صورة للأرض ، التي التقطت من على سافة مئات الآلاف من الأميال ، توضح أن الكرة الأرضية بالغة الرقة واهرة الجمال ، معلقة في الفضاء ، هادئة ساكنة وسالمة . ولكننا ان ننظر حولنا ، فاننا نستخدم بواقع مؤلم هو أننا نعيش في عالم يمزقه الشرك وعدم الثقة ، عالم تسيطر عليه منافسة محمومة لتكديس أسلحة التدمير الشامل ، عالم يتهدد السلم فيه باستمرار الرغبة الجامحة في السيطرة ، وفي فرض ارادة الطرف المتفوق على الأطراف الأضعف ، واستخدام القوة المقنعة والأسلحة لتحقيق هذه الأهداف .

وفي الواقع أن السلم في العالم اليوم يتأرجح في ميزان مهتز ، يقف فيه العالم على حافة محرقة نعرضها على أنفسنا ذات أبعاد يمكن نظرا لا تساعها أن تحمي الحضارة الانسانية من على وجه الأرض .

دعوني أنتقل الى أهم مسألة حيوية في عصرنا . ان موضوع الأسلحة النووية وتحديد ها قد شوشت عليه لمدة طويلة مفاهيم ونظريات ومصطلحات لا يفهمها الآ قلة هم استراتيجيـو غرفة العمليات الحربية واخصائيو الأسلحة النووية . لقد حان الوقت لنترك هذا جانباً ونتناول الحقائق الأساسية التي يمكننا أن نفهمها جميعاً .

أولاً ، ان الأسلحة النووية لا تكفل الأمن المطلق ، وتكديس المزيد منها باستمرار يقلل من هذا الأمل .

ثانياً ، لا يمكن أن تكون هناك حرب نووية محدودة . فما أن تستخدم الأسلحة النووية سيصاعد استخدامها الى تبادل نووي كامل يمكن أن يؤدي الى موتنا جميعاً . ان

\* تولي الرئيس الرئاسة .

التغيرات المناخية العالمية العسيفة التي يمكن أن تطرأ عقب حلول " الليلة النووية " ، كما وصفها مؤخرًا العلماء السوفيات والأمريكيون ، لن ينجو منها أحد منا حتى من يوجد خارج المناطق المباشرة للانفجار والاشعاع النوويين .

ثالثاً ، ان الحضارة الانسانية كما نعرفها سيتم القضاء عليها قضاة تاما .  
 لقد ابتدع جيلنا عبارة يصف بها التدمير المتعمد لمجموعة من الناس - ألا وهي جريمة " الابادة الجماعية " . أي عبارة سنستخدمها لوصف القضاء على الجنس البشري بأسره ؟ هل سنسمي هذا جريمة " اباداة الجنس البشري " ؟ هل ستكون الدولتان النوويتان العظمان مسؤولتين في نهاية المطاف عن هذه الجريمة المطلقة والنهائية ضد الجنس البشري ؟ هل ستكونان المرتكب الأول والاخير لجريمة " اباداة الجنس البشري " ؟

ان الدول الحائزة للأسلحة النووية تمتلك معا من أدوات القتل النووي ما يكفي لافناء الجنس البشرى وما يزيد عن ذلك . وعلى نفس هذا المنوال توجد لديها القوة والوسائل الكافية لضمان بقاء الحضارة البشرية على وجه البسيطة هذه . الخيارات واضحة لنا جميعا . وبالتأكيد انه ليس من المستحيل على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدرك أنه من أجل أن يبقى الانسان ليس هناك إلا سبيل واحد ممكن : وهو أننا يجب أن نستخدم الى أقصى حد ممكن الوسائل المتاحة للتفاوض والدبلوماسية لوقف سباق التسلح النووي ونخفض الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف .

وفي ضوء البيانات الأخيرة التي ألقاها زعماء الدولتين العظميين الرئيسيتين ، فاننا نشعر بالتشجيع لا مكانية انبثاق مبادرات جديدة عنهم يمكن أن تؤدي الى تجديد المفاوضات . وما زالت بؤر الخطر في جميع أنحاء العالم ، التي شهدتها العام الماضي والأعوام السابقة ، تغذى عدم الاستقرار والاضطراب في العالم . فما برحت القوات الأجنبية تحتل كموتشيا ، وتفرض على شعبيها هلات الحرب والحرمان الاقتصادي وترغم الالاف من السكان على اللجوء الملجأ في بؤس في أراض أخرى . ان وفد بلادي يأمل في أن تستجيب الأطراف المعنية الى النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي من أجل الانسحاب التام لكل القوات المسلحة الأجنبية من كموتشيا والتوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكموتشية . وستواصل الفلبين العمل حتى ينتصر في نهاية المطاف مبدأ تقرير المصير في كموتشيا .

لقد مات الالاف الناس هموتون بسبب أعمال العنف في كل سنة في أفغانستان . وما زال السكان هناك واقعين في شرك حرب ضارية بين المحتلين العسكريين الأجانب والمناغليين الأفغان الذين يسعون الى استعادة استقلالهم الوطني وسيادتهم الوطنية . وان الفلبين ستواصل تأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل الى حل سياسي سلمي لمشكلة أفغانستان .

وفي الشرق الأوسط ، ينبغي أن نحذر التوهم بأن الاستقرار قد تحقق . فالى أن يتم القبول بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير سيظل الشرق الأوسط علبه ثقاب يشكّل أخطارا

شديدة لا على السلم في المنطقة فعسب وانما على سلم المجتمع الدولي بأسره . ولهذا فاننا نحث على تجديد المناقشات بشأن طرائق اقامة دولة فلسطينية .

وما فتأ النجاح يراوغ جهود العديد من الدول لوضع حد للنزاع الخطير الدائري بين ايران والعراق . وان وفد بلاى يؤيد تأييدا تاما الجهود التوفيقية الرامية الى تحقيق السلم والاستقرار في منطقة الخليج ، والتي تعتبر منطقة حساسة لكثير من الدول حيث تزيد الحرب المطوّلة بين بلدين من خطر تصاعد العنف وتوسيع نطاق الصراع .

ان الشر الكامن في الفصل العنصرى ما زال يخرم نيران العنف في جنوب افريقيا وثير عدم الاستقرار في هذا الجزء من القارة الافريقية وان الدستور الجديد الذى وضعت جنوب افريقيا ، والذى تسعى عن طريقه الى الايهام بأنها تهدف الى تحرير سياستها من التفرقة العنصرية ، لا يؤدى إلا الى تعميق الفجوة القائمة بين الغالبية السوداء والأقلية البيضاء .

والى أن تشترك الغالبية العظمى من السكان المحرومين من حقوقهم الانتخابية اشتراكا تاما في العملية السياسية سيظل الفصل العنصرى باقيا .

وما زال شعب ناميبيا ، الذى يحرم منذ وقت طويل من استقلاله ، يواصل حوض الكفاح في سبيل التحرر الوطنى . وهأمل وفدى أن يرى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، حتى يتسنى ، في نهاية المطاف ، للشعب الناميبى أن يبدأ في مهمة بناء دولة واقامة اقتصاد تتوقّر له مقومات البقاء ، ويمكن أن يسهما في تحقيق السلم والتقدم في جنوب افريقيا .

لقد أدّت الصراعات المهلكة في أمريكا الوسطى الى زعزعة الاستقرار في منطقة من العالم كان يسودها يوما ما السلم والرخاء ، ونجم عنها بسبب العنف المسلح خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات . ان وفد بلاى ، ادراكا منه للروابط التاريخية والثقافية الوثيقة ببلدان أمريكا الوسطى ، يؤيد تمام التأييد مبادرات بلدان مجموعة كونتادورا من أجل استعادة السلم والاستقرار في تلك المنطقة .

وما زال التوتر مستمرا في شبه الجزيرة الكورية . ويتخذ وفد بلاى موقفا ايجابيا ازاء مبادرات الجانبين ، التي يمكن أن تفضي الى اعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية سلميا . ان

من مصلحة السلم والأمن العالميين أن تعود كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إلى طاولة المفاوضات . والتسك بجداً العالمية ستتمكانان ، اذا أرادتا ذلك ، أن تصبحا عضوين في الأمم المتحدة دون أن يضر ذلك باعادة توحيدهما .

ان هناك مصدرا للصراع في المستقبل وهو يكمن في قاع البحار . فقد شنت في الماضي حروب بسبب الرواسب المعدنية الموجودة في باطن الأرض . وقد تؤدي المكامن الضخمة للعقيدات المتعددة المعادن الموجودة في قاع البحار - وهي العقيدات التي ستكون في المستقبل مصدرا للمنغنيز والكمالت والنحاس والنيكل - إلى منازعات ومجابهات خطيرة ما لم يتم تنفيذ اتفاقية قانون البحار ، والنظام الذي تم ارساؤه بموجبها لاستكشاف واستغلال المصادر الموجودة في المناطق الدولية من قاع البحار ، واحترامها من جانب الجميع .

ولذلك فاننا نلاحظ مع القلق التفاهم المؤقت الذي توصلت اليه البلدان الصنامية الثمانية في جنيف بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ بشأن قضايا قاع البحار . ان هذا الاتفاق ، في رأينا ، يتعارض مع نص وروح اتفاقية قانون البحار .

لقد صدقت الفلبين على هذه الاتفاقية ، وحث وفد بلادي الاخرين على القيام بنفس الشيء حتى يمكن للاتفاقية أن تدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن .

ان الصورة المؤسفة التي يتسم بها عالم اليوم تزداد قتامة وحزنا بسبب زيادة التفاوت الاقتصادي بين الدول والشعوب . والأثر الناجم عن ذلك هو التدهور الذي لا يمكن احتواؤه للأوضاع في البلدان الفقيرة في العالم . ولا يمكن احلال سلم حقيقي دون تحقيق أمن اقتصادي .

ان السلم ، كما تفهمه البلدان الصغيرة والفقيرة وشعوبها ، يعني الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان ؛ ومعني الحفاظ على الحياة الانسانية وتحسين نوبتها . وما أن الأمم المتحدة أداة حيوية للسلم ، فيجب أن يكون تطورها الانسانية في صميم أنشطتها .

ومن صالح جميع البلدان - المتقدمة النمو والنامية - الحفاظ على الانتعاش الاقتصادي العالمي بصورة تحدّ من الآثار السلبية الشاملة المتخفضة عن الانتعاش على التقدّم والاستقرار الدوليين . ولكن علامات الانتعاش الاقتصادي المبكرة لم تحدث وقعتها المنشود على الجهود الانمائية التي تقوم بها البلدان الصغيرة والفقيرة . فعلى العكس من ذلك ، أصبحت جهودها الرامية الى التنمية أكثر صعوبة ، اذا لم نقل أنها اصبحت بالكامل .

ولتحقيق الانتعاش الاقتصادي من أجل تعزيز السلم والأمن العالميين لا بد من بذل جهود مستمرة للوصول الى حلول شاملة ومنصفة لمشاكل التنمية في بلدان كثيرة . وبلوغ هذا الهدف ، ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار الكامل موقف البلدان النامية في مجالات التجارة الدولية ، والتصنيع العالمي ، والنقد والمال ، والأغذية والزراعة ، والطاقة . وتشمل متطلبات البلدان النامية في مجال التجارة الدولية في جملة أمور : أولاً - تحرير التجارة وخفض الحواجز غير الجمركية ان لم يكن ازالتها ، مثل الحصص والقيود الموسمية ومتطلبات التراخيص والضرائب المتغيرة وقوانين مكافحة الاغراق ؛ وثانياً - ازالة ما يسيء بالمخططات الطوعية لتقييد الصادرات وهي المخططات التي توضع على أساس ثنائي وتتميز بعيدا عن مبادئ وقواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

ولا بد للبلدان النامية من ان تزيد من انتاجها الصناعي ومن حصتها في اجمالي الانتاج الصناعي العالمي كي تدعم النمو الذاتي لاقتصاداتها . الا انه لكي تتمكن من تحقيق ذلك ، ينبغي ان تزود بكل ما تحتاج اليه من مساعدات ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا . ومعنى التصنيع ، في التحليل النهائي ، هو ان يسهم في استئصال شأفة الفقر المزمع في العالم النامي .

ولا يمكن معالجة مشاكل الجوع وسوء التغذية في كثير من البلدان النامية معالجة كافية بسبب الصعوبات القائمة في ميزان مدفوعاتها ودونها الخارجية المتزايدة . ويوهي هذا بضرورة زيادة الجهود الدولية الراهنة لتخفيف حدة ندرة الأغذية في مناطق كثيرة من العالم . ولا بد من انعام النظر في العوائق التي تعترض تحقيق الاكتفاء الغذائي وفورته على نطاق واسع ، بما في ذلك مشاكل الانتاج والتوزيع .

ولا بد من جعل النظام النقدي والمالي الدولي يستجيب استجابة متزايدة لمصلحة البلدان النامية واحتياجاتها . واصلاح هذا النظام ينبغي ان يكون عوناً للتنمية المتوازنة والمنصفة للاقتصاد العالمي وللتنمية المعجلة للبلدان النامية . وينبغي أيضا أن يكون

مشجعا على تدفق المساعدة الانمائية الرسمية وعلى زيادة تمويل التنمية الاقليمية استجابة للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية . فضلا عن ذلك ، ينبغي لهذا الاصلاح أن يركز على حل مشاكل الديون الخارجية التي تقع على كاهل البلدان النامية والتي تقدر الآن بما يزيد على ٥٥٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة .

وترتبط الأغذية والطاقة بعلاقة متبادلة فكل زيادة في أسعار الطاقة رددت فعلا ضارة على تكاليف انتاج الأغذية وتوزيعها . وتتطلب الحاجة للتصنيع ولانتاج امدادات غذائية زيادة امدادات الطاقة . ومع هذا فانه اذا أصبحت أسعار الحصول على امدادات الطاقة باهظة الى حد غير معقول ، فان البلدان النامية ستواجه معوقات أخطر في تحقيق برامجها ومشاريعها الانمائية .

وبعد انقضاء ٣٩ عاما على قيام الأمم المتحدة ، تبدت صورة العالم اليوم قاتمة ومحبطة . فاستمرار جيوب الحرب في أنحاء كثيرة من العالم ، وأعمال العدوان التسي لا يمرر لها من قبل الدول الأقوى على الدول الضعيفة ، والتمييز العنصري الذي لا يكل ، واختلال النموالاقتصادى بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في العالم بما ينجم عنه من حالات عدم التكافؤ ومن انتشار الجوع والبؤس بين قطاعات واسعة من سكان الأرض - كل هذه الأمور وغيرها هي التي تشكل الواقع المرير الذي يتعين علينا أن نواجهه .

ويشعر كثيرون من المراقبين المستقلين ان الأمم المتحدة قد فشلت ، اذا قيست انجازاتها على ضوء مقاصدها ومبادئها الواردة في ميثاقها . وهم يعتقدون ان الأمم المتحدة غير قادرة فيما يبدو على تحقيق الأهداف التي انشئت من أجلها . وقد لا يكون هذا الرأي صائبا أو صحيحا كليا ، الا انه ينبغي ان يجعلنا نلقي نظرة ثانية نقادة على الميثاق ذاته ، نظرا لأن حالات عدم التكافؤ التي نلاحظها في هذه المنظمة الدولية قد تكون منبثقة بالفعل عن عوامل كامنة في دستورها .

ولا ينبغي لنا ان نسمح لمبادرات اطادة النظر في الميثاق بأن تهين بسبب الافتقار الى التأييد . ولا بد لنا من أن نكرس جهودنا النشطة والمثابرة لنجعل هذه المنظمة اداة أكثر فاعلية لبلوغ أهدافها المعلنة .

ومع ذلك ، فان الأمم المتحدة هي الأمل الوحيد الباقي للبشرية لتحقيق السلم والأمن العالميين ، وهو الأمل الأخير للإنسان في ان يحرر نفسه من الجوع والخوف . وكما قلت - سيدى الرئيس - فان العالم دون الأمم المتحدة سيكون مكانا أشد خطرا للعيش فيه . ومن ثم ، فان واجبنا الرسمي هو صيانة وتعزيز هذه المنظمة العالمية ، مادامت الفرصة قائمة والوقت مازال في جانبنا .  
هذا هو التحدى الذى نواجهه اليوم .

السيد غوما (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ،  
يتمثل واجبي الأول في هذه المناسبة في أن أشكر باخلاص جميع الدول الأعضاء الممثلة هنا للشرف العظيم الذى أصبغته على زامبيا بانتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة العادية التاسعة والثلاثين التى تعقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة . واننى أقوم بذلك باسم فخامة رئيس جمهورية زامبيا ، الدكتور كنيث كاوندا ، واسم جميع مواطني الذين يتسم هذا الحدث بالنسبة لهم بمدلول خاص وأهمية تاريخية ، ان انه يصادف أيضا الذكرى السنوية العشرين لا استقلال بلادنا الوطني وانضمامها الى عضوية الأمم المتحدة .  
واننا لفخرون بكم - سيدى الرئيس - وواثقون بأنكم ستضطلعون بالمهام الكبيرة التى ينتوى عليها ذلك المنصب الرفيع بما يحوز على الرضا الكامل للجمعية العامة . ونأمل أن تكفل ادارتكم لهذه الدورة أن تتوج بتعزيز الجهود الجماعية التى تبذلها الانسانية لتحقيق عالم أفضل من العالم الحالى .  
واسمحوا لى الآن أن أشيد بسلفكم ، سعادة السيد خورخي ايويكا ، رئيس جمهورية بنما ، لقيامه بتوجيه الجمعية العامة في العالم الماضى بمهارة كبيرة وفطنة دبلوماسية . وأشيد أيضا بالسيد الأمين العام للأمم المتحدة ، سعادة السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، لتفانيه في خدمة هذه المنظمة ولالتزامه بقضية الحرية والعدالة والسلم كما يتمثل ذلك في جهوده التى لا تعرف الكلل سعيا للوصول الى حلول لشتى المشاكل التى تواجه الانسانية .

وكالعديد من الزملاء وغيرهم الذين تكلموا قبلي ، أود ان أتقدم بالتعاني السي  
بروني دار السلام بمناسبة حصولها على الاستقلال وانضمامها الى الأمم المتحدة . واننا  
نتطلع الى العمل بصورة وثيقة مع هذه الدولة الحديثة الاستقلال .  
تعقد الجمعية العامة دورتها هذه عشية الذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم  
المتحدة . والقاء نظرة على الماضي ، نجد ان العالم قد تغير تغيرا كبيرا في السنوات  
ال ٣٩ الماضية . فقد انهارت امبراطوريات ، وتوسع المجتمع الدولي بظهور دول جديدة .  
وكل تأكيد ، اضطلعت الأمم المتحدة في هذا الصدد بدور حاسم في الكفاح لانهاء  
الاستعمار . كما احرزت تقدم مثير في العلم والتكنولوجيا مما ساهم مساهمة كبيرة في تحسين  
حياة الكثيرين . وهنا أيضا ، وطرق أخرى ، حققت منظومة الأمم المتحدة أشياء كثيرة  
لتحسين ظروف بني الانسان . ولكن ، على الرغم من التقدم الهائل الذي احرز على جهات  
عديدة في السنوات ال ٣٩ الماضية لجعل العالم عالم أفضل ، فان من المؤسف اننا  
لا نزال نعيش ، ولعل ذلك محتم ، كثيرا من المشاكل المعلقة القديمة والجديدة ، ونشعر  
أيضا بخيبة الأمل للفشل في تحقيق الكثير من الأهداف والمقاصد العظيمة التي ترنو  
الأمم المتحدة الى تحقيقها . وهكذا فان الطريق الذي سرنا عليه حتى الآن مليء بأنقاض  
الشقاق أكثر مما فيه من معالم الاتفاق .

وتوجد الآن كتلتان من الدول تتباريان في سباق التسلح الخطير ، في مجالسي  
الأسلحة النووية والتقليدية . والنظر الى كمية الأسلحة النووية وقوتها التدميرية ، فانها  
ليست قادرة على القضاء على كل ما استحدثته ومنتجته البشرية بجهدا عبر الاف السنين  
فحسب ، بل قادرة أيضا على افناء البشرية ذاتها . ويجري اليوم الاحتفاظ باجمالي  
مخزونات من الأسلحة لدى الكتلتين العالميتين على مستويات من القوة التدميرية أكبر بكثير  
ما يمكن تبريره بأي غرض عسكري رشيد . وكما قال البعض :

" . . . ان الافراط في التسلح لا يعبر عن الريبة المتبادلة ، التي يدفع

بها لتبريره فحسب ، ولكنه يعزز النزعة الى تقسيم العالم الى مناطق نفوذ

ويؤدي الى التدخل العسكري والاقتصادي [ والسياسي ] والثقافي في حياة الآخرين ؛ ويحول موارد هائلة عن تلبية الاحتياجات الطحة للمجتمعات . . . من أجل التنمية والتقدم .

ان الخطر الذي يحدق ببقايا الانسانية والذي يتمثل في استحداث وتطوير الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل لا يمكن احتواؤه الا اذا أحرز تقدم حقيقي في نزاع السلاح في ظل رقابة دولية فعالة . وفي هذا الصدد نشجب الارتياح العميق الجذور القائم على وجه الخصوص بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، اللتين لم تقوما بابرام أية اتفاقات ثنائية في الآونة الأخيرة فحسب بل ، في الحقيقة ، توقفتا بالفعل عن التحدث بعضها مع بعض بشأن مسائل هامة مثل القوات النووية المتوسطة المدى ومعدات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية .

ولذلك ، ينبغي للجمعية العامة أن لا تألوا جهدا في البحث على استئناف حوار ومفاوضات مفيدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من أجل مصلحة السلم والأمن العالميين ، ومن المهم والملح أن يتم تخفيف حدة التوتر وتحسين العلاقات بين هاتين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، وكذلك أن تحسن العلاقات فيما بين جميع الدول الأخرى . ان الوضع الراهن ، حيث حلت زيادة التوتر والاستياء والتهامات المتبادلة والشك المتأصل محل الحوار والمفاوضات ، لا يبشر بالخير في مجال السلم والأمن العالميين . وقد يؤدي سوء فهم بسيط من قبل طرف لدافع الطرف الآخر الى القضاء على البشرية .

ان احدى الطرق الكفيلة بوقف سباق التسلح ، التي يجري الترويج لها وتلقى تأييدنا ، تتمثل في تجميد استحداث وانتاج وتكديس ووزع الأسلحة النووية . ويجب أن يصاحب هذا الجهد القيام بابرام سريع لمعاهدة شاملة لحظر تجارب الأسلحة النووية . وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في الهجوم على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ومن الضروري ان يسعى المجتمع الدولي بنشاط لتحقيق نزع السلاح النووي .

ولا بد من معالجة مسألة الأسلحة التقليدية بنفس الجدوية . فهذه الأسلحة تستخدم يوميا في أجزاء عديدة من العالم ، ولا سيما العالم الثالث . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أدى استعمال الأسلحة التقليدية الى صراع الملايين ودمارا لا يمكن تقديره في الممتلكات . كما استمر أيضا استعمال الأسلحة الكيميائية ، على الرغم من أنها حظرت بمقتضى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . ولا بد من بذل جهود جديدة لوقف انتاج وانتشار هذه الانواع من الأسلحة .

وهناك تحديات عالمية أخرى . فالأفاق الراهنة للاقتصاد العالمي أسوأ ، بكل تأكيد ، مما كانت عليه في أى وقت مضى . فعبء الدين أصبح حملا لا يطاق بالنسبة لمعظم البلدان ، ولا سيما بلدان العالم النامي . ولا تزال شعوب بأسرها تعيش في ظل الفقر المدقع وأصبح الجوع المصير اليومي لملايين البشر . ولا بد أن نضيف الى هذه الظروف استمرار بعض الصراعات الإقليمية ومختلف الحالات التي تشكل انكارا خطيرا للقيم الأساسية ، مثل استمرار الانتهاكات اليمقطة لحقوق الانسان وحرية الشعوب ؛ وأوجه التفاوت التي لا تزال تفرق بين الأفراد والمجتمعات ؛ وحالات الظلم الواضحة في جوانب معينة من جوانب العلاقات الدولية .

لقد انقضت الآن عشر سنوات منذ أن دعيت هذه المنظمة الى انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، يكون عادلا ومنصفا لجميع الدول . ولكن ما شهدناه على مدى هذه الفترة هو اضعاف تعددية الأطراف في العلاقات الاقتصادية الدولية . وبدلا من تهيئة اطار جديد يمكن فيه لجميع البلدان أن تطور مواردها وأن تتمتع بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من تلك التنمية ، اختارت بعض البلدان الصناعية أن تعزل نفسها عن بقية العالم . وهي تفعل ذلك لأنها تريد أن تدار جميع العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو يديم تفوقها الاقتصادى ويمكّنها من الاستمرار في استغلال الموارد الطبيعية الكافية في البلدان الأخرى . اننا لا يمكن أن نقبل هذا .

اننا قادرون في اطار هذه المنظمة على التفاوض حول مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية بحيث ننفذ ما قررناه بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وما من شك في أن جميع اقتصادياتنا قد أصبحت الآن أكثر تكافلا وارتباطا مما كانت عليه سابقا ويجب ألا يغيب عن بالنا أن أى انتعاش اقتصادى في اجزاء معينة من العالم لن يستمر اذا لم يمتد الى اركان أخرى من المعمورة .

دعونا ان نستجمع الشجاعة السياسية اللازمة لتسيانف المفاوضات الشاملة المتوقفة حول التعاون الاقتصادى الدولى من أجل التنمية وتقييم ظروفنا الاقتصادية واجتماعية أفضل للإنسانية جمعاء . وهذا أمر كان ينبغي أن نقوم به منذ أربع سنوات والوقت آخذ في النفاذ . ولذلك يأمل وفدى أن يتم الشروع في المفاوضات دون مزيد من الابطاء .

ان المشاكل الاقتصادية التي يواجه افريقيا مشاكل حادة ومعقدة بشكل خاص . وهي ترجع جزئيا الى الاستغلال الاستعماري في الماضي والى التخلف ، وتنجم في الآونة الاخيرة من العوامل الطبيعية مثل التصحر والجفاف المستمر ، بالإضافة الى تدهور العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد أصاب الجفاف حاليا أربعة وثلاثين بلدا في افريقيا من ضمنها زامبيا ، وان طول أمد الطقس الجاف وما يصاحبه من انخفاض منسوب المياه يهددان بقاء الانسان والنبات والحيوان في اجزاء معينة من افريقيا .

لقد زار الأمين العام للأمم المتحدة عددا من الدول الافريقية في العام الماضي . وانطلاقا من زيارته ، سلط الضوء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة القائمة في افريقيا عندما اشار الى :

" ان البقاء الاقتصادي لبلدان كثيرة في افريقيا هو الآن في كفة الميزان . وما لم يستجيب المجتمع الدولي بصورة سريعة وكافية عنه فان النتائج لافريقيا ستكون خطيرة للغاية ، وستكون خطيرة أيضا للمعالم أجمع " .

اننا نؤيد تماما دعوة الأمين العام من أجل تقديم مساعدة دولية عاجلة للبلدان والشعوب الافريقية المنكوبة الآن بالجفاف .

اننا ندرك أن الحلول الحقيقية لمشاكلنا الاقتصادية تكمن في اتخاذ تدابير طويلة الأجل . وتحقيقا لهذا الغرض تعترف الحكومات الافريقية منذ أمد طويل أن المسؤولية الأساسية عن تنمية اقتصادياتها تقع على عاتقها . بيد أنها تحتاج الى مساعدة من المجتمع الدولي على وجه السرعة لتمكين من تحقيق ذلك الهدف .

واستمرار الصراعات الاقليمية كما ذكرت آنفا يشير بالمثل قلقا دوليا خطيرا . وعلينا ان نواصل الجهود الرامية الى ايجاد حلول دائمة لتلك الصراعات بما يحقق مصلحة السلم والأمن الدوليين . واسمحوا لي الآن أن أكرر بايجاز موقف زامبيا فيما يتصل ببعض هذه الصراعات .

فيما يتعلق بالصراعات الدائرين في افغانستان وكمبوتشيا فاننا ما زلنا نعتقد بأن الحل يكمن في التوصل الى تسوية سياسية تستند في كل حالة الى الانسحاب الفوري لجميع القوات الاجنبية منها ، واحترام سيادتها واستقلالها الوطني وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها، وحق الشعب في اختيار نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون التدخل أو الاكراه الخارجي ، وحق اللاجئين في العودة الى ديارهم في أمان وشرف .

وفي شبه الجزيرة الكورية يجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن للخروج من المأزق ويتلاني التقسيم المستمر لكوريا ، وندعو مرة أخرى الى اعادة توحيد كوريا على أساس المبادئ التي يتضمنها بيان الشمال والجنوب المؤرخ في ١٩٧٢ .

وتؤيد زامبيا دوما الدعوة لوضع حد فوري للحرب الدائرة بين ايران والعراق ، كما أعربنا أيضا عن القلق ازاء امكانية اتساع نطاق ذلك الصراع . وقد اثبتت التطورات الأخيرة بالفعل أن تلك الحرب تنطوي على امكانية توريط الدول المجاورة ودول أخرى . ولذلك نحث طرفي الصراع مرة أخرى على وضع حد فوري له . ويمكن لهما أن يتوصلا الى تسوية عادلة ومشرفة للصراع عن طريق المفاوضات ، طبقا لما حدثهما عليه مختلف الهيئات الدولية وبعضها السلام .

وفيما يتعلق بمسألة قبرص فان زامبيا تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام حاليا والتي ترمي الى مساعدة الأطراف على حل الصراع . ونأمل انها ستتعاون بشكل كامل مع الأمين العام بهدف ايجاد حل عادل ودائم .

وما زالت الحالة في أمريكا الوسطى قائمة بالرغم من الجهود الطيبة التي تبذلها مجموعة كونزادورا لاجلال السلم في المنطقة، ومن ثم فهناك ضرورة لاجسد اجدى لارادة سياسية أصيلة ودعيا لاجدارة السلم ولعملية الحوار والمفاوضات بواسطة جميع الأطراف المعنية طبقا لقرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) . ونؤكد من جديد وأبيدنا لاجلية السلم التي تقوم بها مجموعة كونزادورا .

وتأسف زامبيا لتصادد التنافس بين الشرق والغرب في المحيط الهندي وحوله بالرغم من الاعلان الذي اعتمده الجمعية العامة سنة ١٩٧١ . والذي يهدف الى المحافظة على المحيط الهندي بوصفه منطقة سلام . وهناك حاجة ماسة الى احراز تقدم بشأن هذه المسألة حتى يمكن تنفيذ الاعلان ، وتبعاً لذلك نحث البلدان التي عرقلت انعقاد مؤتمر كولومبو المعني بالمحيط الهندي أن تعيد النظر في مواقفها بحيث يمكن للمؤتمر أن ينعقد في عام ١٩٨٥ .

والصراع الدائر في الشرق الأوسط يستمر في القضاء على أعداد لا حصر لها من أرواح الأبرياء ، وكما أكد المجتمع الدولي مرارا تشكل قضية فلسطين جوهر الصراع في الشرق الأوسط . وازا لم يتم الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تكون هناك تسوية عادلة ودائمة للصراع .

لقد أصدرت هذه المنظمة العديد من القرارات بشأن الشرق الأوسط التي اذا ما نفذت يمكن لها أن تحقق السلام في المنطقة منذ أمد طويل . وقد اثبتت الأحداث الأخيرة في تلك المنطقة أكثر من أي وقت مضى أنه لا يمكن حل المشكلة الا باتخاذ مبادرة سلمية شاملة تشترك فيها جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الاصيل للشعب الفلسطيني . وتحقيقا لهذا الغرض فان وفدي يبدي أسفه لأن مطالب المجتمع الدولي ببعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تشترك فيه جميع الأطراف المعنية تستمر اسراييل والولايات المتحدة في احباطها . ونحث هذين البلدين على اعادة النظر في موقفهما في هذا الصدد .

وستواصل زامبيا تأييد الشعب الفلسطيني وأيادها وأما بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في كفاحه العادل من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولته المستقلة في فلسطين . وستواصل المطالبة بانسحاب إسرائيل انسحاباً فورياً غير مشروط من جميع الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ .

وما زالت الحالة القائمة في أفريقيا الجنوبية تشكل خطراً جسيماً على السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي . والمشاكل التي تحيق بترك المنطقة لا تخفى على أحد . وكما اكدت في البيان الذي القيته امام هذه الجمعية في العام الماضي ، فقد نوجت جميع هذه المشاكل عن نظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا الذي يبقى عليها .

والحق أن هناك عدداً من التطورات قد طرأت على المنطقة في العام الماضي . وقد سعت جنوب أفريقيا الى اقناع العالم بأن نواياها قد تغيرت واتخذت مبادرات تجعلها من الظاهر تبدو وكساعية من أجل السلم وصانعة له . الا أن تلك التطورات في الواقع لم تأت بأى تغيير أساسى على الاطلاق وتوكت الجذور المسببة لمشاكل أفريقيا الجنوبية على حالها وخاصة سياسة الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا . ان ما شهدناه ونشده هو مهزلة محسوبة تهدف الى حماية وترسيخ الفصل العنصرى . وتأمل جنوب أفريقيا أن تكسب الوقت لترسخ بدرجة اكبر سياسات وممارسات الفصل العنصرى التي تنهجها في البلاد .

وهكذا يستمر الفصل العنصرى وحكم الأقلية في جنوب أفريقيا باصرار ، وما تزال جنوب أفريقيا تحتل ناميبيا متحدية ارادة وقرارات المجتمع الدولي ، كما أن سياسة جنوب أفريقيا القائمة على زعزعة استقرار الدول المجاورة وغيرها من الدول المستقلة في المنطقة مستمرة حتى وان تغيرت الأساليب . ولهذا ، فلا توجد أسباب يدعو المجتمع الدولي الى تغيير موقفه من الوضع في أفريقيا الجنوبية . ويجب أن تستمر الحملة الدولية لفرض عزلة على جنوب أفريقيا وجميع التدابير التي دعت اليها هذه الجمعية قبلاً ، ما لم يطرأ تغيير ايجابي على تفكير نظام برينوريا بشأن مسألة الفصل العنصرى ، وما لم يحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بالأسباب الرئيسية للنزاع في أفريقيا الجنوبية . والاتصالات بين جنوب أفريقيا والدول المجاورة ضرورية لأسباب جغرافية أو عندما تهدف الى حل مشاكل محددة تسببت فيها جنوب أفريقيا ، أو بسبب تبعية هذه البلدان الاقتصادية التي يمكن تفهمها لجنوب أفريقيا .

الا أن هذه الاتصالات لا يمكن أن تستخدم ذريعة لتبرير محاولات كسر العزلة الدولية على نظام الفصل العنصرى أو رفض هذه العزلة .

ويحتج الناطقون باسم نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا والذين يؤيدونه ويساندونه في أحيان كثيرة مباشرة بالمسيحية وبالحضارة الغربية لتبرير أعماله . وهم يخشون التغيير ويدعون انهم يقومون بواجبهم للدفاع عن الحضارة والقيم المسيحية الدينية ضد الهجمة الشيوعية المزعومة في افريقيا الجنوبية، وأن الكفاح الذى تقوم به الأغلبية السوداء ضد الفصل العنصرى وحكم الأقلية هو معركة بين المسيحية والحضارة الغربية من ناحية والشيوعية من ناحية أخرى . ولكن اسمحوا لنا أن نسأل : هل يمكن أن يعتبر قهر واستغلال وامتهان شعب من مخلوقات الله أو يقبل بوصفه مسيحية ؟ كيف لنا ألا نستنتج أن القهر والاستغلال وانكار الحقوق الأساسية للأكرية في جنوب افريقيا يصل الى حد الكفر بالله ؟ . ما هو رد الكنيسة على هذا التحدى المباشر لنزاهتها . هل يمكن للسياسات والممارسات التي لا تحمي قدسية الأسرة وحرية الفرد والحد الأقصى من حرية الاختيار ومعاملة جميع مواطني بلد بعينه على قدم المساواة بغض النظر عن عرقهم كذلك التي يمارسها نظام الفصل العنصرى المقيت في جنوب افريقيا ، هل يمكن أن تعتبر هذه السياسات والممارسات تعبيراً عن القيم والحضارة الغربية وأن تقبل بوصفها كذلك ؟ وازا كان الجواب بالنفي فكيف يمكن للغرب الذى اشترك في نقل التكنولوجيا الى جنوب افريقيا والذى استثمر بكثافة في اقتصاد الفصل العنصرى ، كيف يمكن له أن يريح ضميره ؟ وهل يمكنه أن يتصل من الاتهام بأنه شريك ومتواطئ في هذا الوضع المأساوى .

في اوائل هذا الشهر شهدنا مهزلة دستورية كبرى في جنوب افريقيا . ان ما سمي بالتعديل الدستورى الجديد الذى أنشأ برلماناً مؤلفاً من ثلاثة مجالس والذى يستبعد الأغلبية السوداء هو في الواقع عمل مقيت يستهدف اسقاط صفة المواطنة عن الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا . ويقول نظام بريتوريا بواسطة هذا النظام المزعوم أن السود لا ينتمون الى جنوب افريقيا ولهذا لا يمكنهم المشاركة في الحياة السياسية في ذلك البلد . وفيما يتعلق بنظام بريتوريا ، فان السود في جنوب افريقيا ينتمون الى ما يسمى بالبانويوسانان أو الاوطان القائمة على الفصل العنصرى ولذلك ينبغي أن يرغبوا على الان تقال اليها .

كيف يمكن للمجتمع الدولي ان يقف وقفة المتفرج ويشهد شعبا يأكله يقال له انه لم يعد مواطنا في بلده ؟ كيف يمكن لاصدقا جنوب افريقيا الذين يدعون ايمانهم بالحريية والعدالة ان يقفوا وقفة المتفرج ويشهدوا نزع صفة المواطنة عن شعب يأكله باسم الحضارة الغربية والمسيحية . والحق ان بعض الدول الغربية قد رحبت عن غير قصد بنزع صفة المواطنة عن السود في جنوب افريقيا . ونحن نشجب هذا الموقف .

وتهيب زامبيا بالجمعية العامة أن تؤكد من جديد رفضها للترتيبات الدستورية الجديدة في جنوب افريقيا . ولا تشكل هذه الترتيبات على الاطلاق خطوة في الاتجاه الصحيح كما يدعي بعض المدافعين عن النظام العنصرى . بل هي خطوة رجعية ترسخ ببساطة الفصل العنصرى بدرجة اكبر .

ونحن نشيد بالاكثية الساحقة من الملونين وذوى الاصل الآسيوى في جنوب افريقيا لرفضهم الدستور المزيف . وهم يدركون بجلاء أن محاولة تجزئة مجتمع جنوب افريقيا على اسس عرقية واثنية عن طريق دستور مزيف ، تحكم بالهلاك على بلدهم بمجمله . وهم يدركون ايضا ان الحاق مجتمعاتهم بنظام الفصل العنصرى التشريعى مهزلة لانه لا يمنحهم السلطة الحقيقية .

هذا هو الوقت دون شك لكل الشعب المضطهد والمستنيرين من البيض في جنوب افريقيا للاتحاد وبدء نضال أكثر تصميماً لاقتلاع جذور الفصل العنصرى وحكم الاقلية في بلدهم . هذا هو الوقت بالنسبة لهم للوقوف صفا واحدا وراء حركة تحررهم الوطنى ، المؤتمر الوطنى الافريقى ، وليقولوا " لا " للمحاولات التى يقوم بها نظام بريتوريا لجعل جنوب افريقيا بلدا للبيض فقط . يجب أن يناضلوا ضد عزلة بلدهم يجب ألا يسمحوا أن تقع أية انقسامات في صفوفهم لان هذا هو ما يريده نظام الفصل العنصرى .

ولا تزال زامبيا متمسكة بادانتها القوية للفصل العنصرى وتأييدها المبدئى للمؤتمر الوطنى الافريقى فى النضال من أجل تحرير جنوب افريقيا من براثن الفصل العنصرى وحكم الاقلية .

ان السلم والامن والاستقلال للبلدان الافريقية المجاورة لجنوب افريقيا تتعرض للخطر بدرجة كبيرة نتيجة للقوة العسكرية المتزايدة لذلك البلد وسياسته القائمة على زعزعة الاستقرار . يبدو أن نظام الفصل العنصرى قد اقتنع بأن سلامته لا تتوقف فحسب على أن تكون الدول المجاورة لجنوب افريقيا معتمدة اقتصاديا عليها ، بل وتتوقف أيضا على أن تكون تلك الدول مقسمة ، واذا اقتضت الضرورة فى حالة اضطراب مستمر . وقد أدت الاساليب التى استخدمت الى ايجاد نوع من هوس الحرب تسبب فى تشويه الاولويات الاجتماعية والاقتصادية . وبهذه الطريقة تحول الموارد من مشروعات التنمية الضرورية والعاجلة الى الدفاع مواجهة اعتداءات قوة دفاع جنوب افريقيا وعملياتها وأنشطتها أو أنشطة حلفائها المسلحين .

فكل الدول المستقلة المجاورة لجنوب افريقيا عرضة دائمة لاعتداءات ذلك البلد . لكن هناك دولتين تقعان حاليا ضحيتين لذلك العدوان وتحتاجان الى دعم قوى عاجل وتضامن من جانب المجتمع الدولى بأسره . فما زالت قوات جنوب افريقيا تحتل جزءا من أراضي أنغولا . وتواجه ليسوتوالخنق الاقتصادى . ونطالب مرة أخرى

كل تلك البلدان التي لها علاقة بجنوب افريقيا أن تستخدم نفوذها لاقتناع نظام ذلك البلد بوقف كل أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يقوم بها ضد جيرانه ، وبصفة خاصة ضد هاتين الدولتين الضحيتين . نحن بحاجة الى تعزيز السلم والاستقرار بدرجة كبيرة في الجنوب الافريقي ، لانه في ظل ظروف السلم والاستقرار وحدها يتسنى القيام بعبء التنمية الوطنية والاقليمية بطريقة فعالة .

وفيما يتعلق بناميبيا ، تأسف زامبيا لان قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) لم ينفذ حتى الآن . ولا تزال المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) تبذل جهودها المخلصة لضمان تنفيذ هذا القرار دون مزيد من التأخير . وخلال السنة الماضية أدت رغبة سوابو في الحوار مع جنوب افريقيا من أجل حل الخلافات وتسهيل تنفيذ القرار الى عقد اجتماعات في لوساكا والرأس الأخضر . وقد بينت تلك الاجتماعات بجملة أن جنوب افريقيا لا تزال مصرة على التمسك بناميبيا عن طريق عرقلة تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، مستخدمة ذريعة الربط التي تدعيها بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

والبلد الذي اخترع هذا الربط المزعوم ، الولايات المتحدة ، التي ما زالت مصرة عليه بالاشتراك مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا . ونحن نطالب الولايات المتحدة بعدم الربط بين استقلال ناميبيا وأية موضوعات دخيلة ، والضغوط على جنوب افريقيا لتفعل نفس الشيء ، ومن ثم يمكن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وكما قلنا في الماضي ، فان مسألة وجود القوات الكوبية في أنغولا واحتمال انسحابها من ذلك البلد مسألة ثنائية بين حكومتى دولتين من الدول ذات السيادة هما أنغولا وكوبا . وليس لهذا علاقة بانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا .

وكما قلنا في مناسبات أخرى ، يعتبر استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا اهانة لا يمكن السماح لها لا لشعب ناميبيا فحسب بل للمجتمع الدولي كله

ويجب أن يبذل كل جهد ممكن لانهاهه . فنزامبيا تعتبر وصمة عار وتمثل انحرافا عن اتمام عملية انها الاستعمار في افريقيا . وفي ضوء هذه الخلفية نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لسوابو في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال الحقيقي لزامبيا .  
واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بأن أؤكد من جديد ايمان زامبيا بالامم المتحدة . ورغم جوانب التصور المختلفة للمنظمة ، فانها لا تزال المحفل الرئيسي والاداة المتاحة للبشرية لتحقيق عالم أفضل يتمتع بالسلم والامن والاستقرار والعدالة والتقدم للجميع ، بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو العرق ، كما ورد في ميثاق الامم المتحدة . ان تمسكنا بفلسفتنا الانسانية الوطنية قد مكننا من أن نتعامل بايجابية مع مبادئ وقيم تقوم من أجلها الامم المتحدة .

هل يمكن لأي بلد يهتم حقا بالمصير المشترك للانسانية أن يشك في شرعية هذا الجهاز العالمي ، الذي كما جاء في كلمات أميننا العام :

" يهيئ لكل أمة من الامم كافة - بما في ذلك الضعيف منها والمقهور وضحية الظلم . . . أن تجد فيه منبرا يسمع منه صوتها ، حتى في وجه حقائق القوة القاسية " .

ولهذا ، وحيث أننا نقرب من الذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة ، فان هذا يفرض علينا جميعا أن نبدي الارادة السياسية اللازمة في المساعي المشتركة من أجل تحقيق الاهداف السامية والمبادئ الواردة في الميثاق . ونحن مدينون لأنفسنا ولمن سيأتون بعدنا بأن نؤمن باستمرار منظماتنا وبقاها . فدعونا نواجه سويا التحدي بتصميم متجدد والتزام .

برنامج العمل

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : استرعت انتباه أعضاء الجمعية العامة في جلسة صباح اليوم الى رسالة تلقيتها من الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الامم المتحدة ، مؤرخة ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، وهي الرسالة التي يطلب فيها من الجمعية العامة - بصفته رئيسا للمجموعة الافريقية - أن تنظر على وجه الاستعجال الحالة في جنوب افريقيا ، وذلك بموجب البند ٣١ من جدول الاعمال " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " .

ولقد وزع صباح اليوم مشروع القرار A/39/L.2 ، الخاص بهذا الموضوع ، وترغب المجموعة الافريقية في أن تنظر الجمعية هذا المشروع في الجلسة العامة التي ستعقد بعد ظهر الغد . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على العمل على هذا الأساس ؟

تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الاعمال ( تابع )

المناقشة العامة

الشيخ الصباح ( الكويت ) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي سرور وفد دولة الكويت أن يراكم تترأسون ، وتديرون أعمال دورتنا هذه ، نظرا لما عرف عنكم من خبرة واسعة في شؤون الأمم المتحدة ، وما تتميزون به من حكمة ، ودراسة . انكم تمثلون زامبيا ذلك البلد الصديق والذي تربطنا به أوثق العلاقات ، كما تمثلون قارة افريقيا التي يرتبط العالم العربي معها بمصير واحد ، ومصالح مشتركة . اننا واثقون أن النجاح سيكون حليفكم في مهمتكم الجليلة .

ويسرني أن أشيد بسلفكم السيد ايبوكا ، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة وذلك للطريقة المثلى التي أدار بها أعمال تلك الدورة وللنجاح الذي حققه خلالها .

لقد بذل السكرتير العام للأمم المتحدة خلال العام المنصرم جهودا مشكورة وأبدى تفهما كبيرا في معالجته للقضايا الدولية الشائكة التي كانت ولا تزال تنشط على المسرح السياسي الدولي ، فله من وفد بلادي كل تقدير وثناء .

كلما رأت الكويت دولة جديدة تنضم الى الامم المتحدة ، تأكدت قناعتها بأهمية هذه المنظمة ، وميثاقها في تنظيم العلاقات الدولية . ولهذا فان وفد الكويت يهنئ ويرحب بانضمام دولة بروني دار السلام الى هذه المنظمة الدولية ، ويتمنى أن يعطي انضمامها زخما جديدا لدور وفعالية الامم المتحدة .

تستعد منظمنا الدولية للاحتفال بمرور أربعين عاما على انشائها ، واننا نرى أن هذه المناسبة يجب أن تكون فرصة سانحة لنا جميعا لكي نجرى تقييما موضوعيا وواقعيا لمدى نجاح وفشل منظمنا في التعبير عن الأغراض والمبادئ السامية التي توخاها مؤسسوها وواضعو ميثاقها ، وبالذات تلك الغاية السامية في أن تكون الأمم المتحدة مركزا لتحقيق الانسجام بين أعضائها فيما يقومون به من أعمال للتوصل الى غاياتهم المشتركة المتمثلة في استتباب الامن والسلام والرفاه في العالم .

وعندما نقوم بهذا التقييم نجد أنفسنا وجها لوجه مع حقيقة الشعور المتزايد بأن الامم المتحدة لم توفق بعد في تحقيق أهدافها المعلنة في ميثاقها ، وان الهوة قد ازدادت بين المبادئ الرفيعة التي تضمنها الميثاق ، وبين الواقع المضطرب الذي نعيشه الآن . وعندما نتساءل عن السبب في ذلك فان من الانصاف القول بأن الأمم المتحدة ما هي إلا أداة لتنفيذ ما نتفق نحن على القيام به ، وبالتالي فحين تفشل الامم المتحدة في تطبيق ميثاقها وتنفيذ قراراتها ، يتعين علينا أن ننظر لانفسنا بحثا عن الجواب ، فعلينا نحن الاعضاء تحقيق الانسجام بين مواقفنا وأعمالنا ، وعلينا نحن الاعضاء احترام نصوص الميثاق دون تحريف أو تردد . . .

وازاء هذه الصورة غير المشجعة لواقع دور الامم المتحدة ترى الكويت أنه آن الأوان لتندارك عمق الهوة التي نسير اليها ، وندرك بايمان صادق أن الامم المتحدة تشكل بالنسبة لنا نحن الدول الصغيرة بالذات الاداة الوحيدة القادرة على ابعاد

شيخ الفوضى ، والحرب عن العالم ، كما اننا نرى أنه آن الأوان أن يتحمل أعضاء مجلس الامن ، وخاصة الأعضاء الدائمون ، المسؤوليات المطلقة على عاتقهم لقرار السلم والأمن . ان تلك المسؤولية هي بالدرجة الاولى مسؤولية جماعية ، فأعضاء المجلس مسؤولون أمام المجموعة الدولية عن الكيفية التي يمارسون بها السلطة الموكلة لهم . كما اننا نرى أنه يجب التركيز واعطاء الاولوية لمهمة السكرتير العام في الدبلوماسية الوقائية ، وذلك لتفادي تفاقم الازمات واحتواء النزاعات وبناء جسور من التفاهم والثقة بين الاطراف . ومن جهة أخرى نرى أنه لا بد من مضاعفة جهود السكرتير العام للأمم المتحدة في تحسين كفاءة عمل المنظمة نفسها من خلال ادخال اصلاحات ادارية مدروسة على الهيكل التنظيمي ، والالتزام بطريقة رشيدة للاستفادة من الموارد المالية والبشرية المتاحة على أفضل وجه .

ان تقييمنا الواقعي لدور الامم المتحدة ، وما نتوقعه منها يجب ألا يحجب عن أبصارنا ذلك الدور البناء الذي تقوم به الوكالات المتخصصة التابعة لها ، وذلك لما تقدمه من برامج انسانية واقتصادية وثقافية وفنية على امتداد جغرافي لا يعترف بالحدود ، وخاصة في الدول النامية .

يتسم الوضع الدولي باستفحال المخاطر نظرا للجوء المطلق الى استعمال القوة أو التهديد بها تحت غطاء الامن أو الانتقام أو الاجراءات الوقائية ، ويزداد التسلح بجميع أشكاله في الوقت الذي يتفاقم فيه الجوع والمرض والفاقة والامية في ربوع العالم . كما أننا ننظر بقلق الى ازدياد العمليات الارهابية كما ونوعا والتي تجرّف معها قيما وقواعد استقرت في التعامل الدولي .

اننا ندرك بأن القوة مهما كانت طبيعتها فلا يمكنها أن تحل النزاعات انما هي في أغلب الاحيان تزيدها سعيرا وانتشارا ، وان التسلح مهما تضخم وتنوع فلن يكون مصدرا من واستقرار .

عند ما نتحدث عن الآثار المدمرة لاستخدام القوة والعنف في العلاقات الدولية فاننا ننطلق من معاناة حقيقية نعاشها وبألم منذ أكثر من أربع سنوات حيث ابتليت منطقتنا بحرب مدمرة استنزفت من طاقاتها البشرية والاقتصادية ما لا يمكن تعويضه ، واستمرت هذه الحرب رغم الجهود المركزة التي انطلقت مع انطلاق شرارتها الأولى بغية ايقافها وكبح جماحها ، وتنوعت مصادر تلك الجهود بين فردية واقليمية ودولية دون أن يكتب لأى منها النجاح ، بل على العكس شهدت منطقتنا ، ومع الأسف ، توجها لتوسيع رقعة تلك الحرب المشؤومة كان من نتيجته أن تعرض خليجنا العربي المعروف بكونه خليج أمن واستقرار وشريان عافية ورخاء للاقتصاد العالمي الى ما هدد سلامته وسكونه ، وما زاد من تعرضه لتصارع دولي على مناطق نفوذ على حساب شعوب المنطقة ومستقبلها .

لقد اضطرت دول مجلس التعاون للخليج العربي وعلى اثر قيام ايران بتهديد حرية الملاحة الدولية من خلال ضرب البواخر الكويتية والسعودية ، وبواخر دول أخرى خارج منطقة العمليات الحربية الى اللجوء الى مجلس الأمن . وكان يدفعنا لذلك ايماننا بثلاثة مبادئ أساسية :

- ايماننا بضرورة دعم دور المنظمة الدولية في حل المشاكل التي تعرض أمن وسلامة العالم للخطر .
  - ايماننا بأن القوة مهما بلغت لا يمكن أن تكون في يوم من الأيام بديلا للسلام والتعايش بين أبناء المنطقة الواحدة .
  - ايماننا بأن المشاكل مهما استعصت وكبرت فانه يمكن حلها عن طريق الحوار والتراضي وفقا لمبادئ الميثاق .
- ان مجلس الأمن أصدر قرارات عديدة طالب فيها بوقف الحرب بين البلدين وعبر عن تجاوبه مع المبادئ الأساسية التي يجب أن تسود العلاقات الدولية ، في قراره ٥٥٢ ( ١٩٨٤ ) والذي يؤكد ضمن أمور أخرى على حرية الملاحة في ذلك الممر الهام والحيوي ، ويطلب من ايران الكف عن كل ما من شأنه عرقلة حرية الملاحة في الخليج من وإلى موانئ الدول التي ليست أطرافا في النزاع .

لكن ايران ، ومع شديد الأسف ، شاعت أن تستمر في نهجها الخطر ودون  
اكثرات بالرغبة الدولية التي تجلت أثناء مناقشات المجلس ، فاستمرت في التعرض لحرية  
الملاحة في الخليج العربي ، واننا نردد مرة أخرى ، ومن فوق هذا الضبر أن طبيعة  
منطقة الخليج السياسية والاقتصادية ووضعها الاستراتيجي والأمني قد حتما أن تكون  
مياهما ، وموانئها وشواطئها رمز استقرار وطمأنينة ، لأنه اذا ما تعرض استقرار المنطقة  
الى الاهتزاز والفوضى ، واذا ما تأثر هدوها بالاعتداءات ، واذا ما أصيبت حريسة  
الملاحة فيها من والى دول ليست أطرافا في النزاع بالتوقف فان مصالح دول العالم  
ستتأثر ، ولاسيما حركة الاقتصاد العالمي ونموه اللذين سيصابان بنكسة كبيرة .

انه لا يزال ، ورغم كل ما حدث ، يحدونا الأمل بأن تدرك الجارة المسلمة ايران  
حقيقة تلك المخاوف ، فتضع حدا لتلك المخاطر باتخاذ قرار يتسم بالشجاعة والحكمة  
لينهي هذه الحرب المدمرة كي يتمكن أبناء هذه المنطقة الهامة من أن يعيشوا كما  
كانوا دائما في وئام وتكافل تحت ظل تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف الذي يدعو الى  
المحبة والتصالح وحسن الجوار ، ونبذ العداوة والبغضاء والتطاحن .

اننا نكرر مرة أخرى ترحيبنا بقبول العراق الشقيق لجميع المبادرات النشطة  
المطروحة على الساحة الدولية والهادفة لوضع حل عادل وشريف لهذه الحرب ، ونتمنى  
على القادة في ايران أن يجنبوا المنطقة ويلات ودمار لا يعلم مداها الا الله سبحانه  
وتعالى وذلك بالاستجابة الى هذه المبادرات المخلصة والخيرة ، والتي كان لي شرف  
المساهمة الشخصية في احداها نيابة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وانني أكرر هنا مع جميع دعاة السلام النداء المخلص لحكومة جمهورية ايران  
الاسلامية بالاستجابة لتلك المبادرات . فلعل من خلال ذلك التجاوب يعود السلام من  
جديد الى خليجنا .

ان المجتمع الدولي بأسره مدعو الى عمل جاد ونشط في هذا المجال ، دون  
انحياز لطرف ضد آخر ، فالمطالب هو اتخاذ موقف واضح ضد استمرار الحرب ، والى  
جانب تحقيق السلام ، فلا مجال اليوم لأي لون من ألوان عدم المبالاة . واذا ما تصورت  
بعض الدول ان في استمرار الحرب فوائد لها تجنيها بشكل أو بآخر ، فاننا نذكر بأن

تلك الضغطة آنيّة وضئيلة اذا ما قيست بالنتائج المريرة لاستمرار تلك الحرب . ان الكويت ترى ان البشرية جمعاء صاحبة مصلحة مباشرة في وقف هذه الحرب الطاحنة والانتقال الى مرحلة اعادة البناء .

ان ايمان الكويت لا يتزعزع في أن المهمة الرئيسية لكل المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية يجب أن تكون تجسيدا لتكافل المصالح ووحدة المصير والتضامن والتنسيق بين الدول المنتمية اليها . ولقد أدركنا نحن العرب ذلك فكانت الجامعة العربية ولا زالت أول منظمة في هذه الحقبة من تاريخنا السياسي تبلورت فيها كل الأهداف التي يسعى المجتمع الدولي لتحقيقها . وان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، كمنظمة اقليمية تعتبر رافدا من روافد الجامعة العربية لهو تعبير حي ، وخلاق عن تلك الحقيقة ، حيث يساهم المجلس بفعالية في دفع عجلة الترابط والتنسيق بين أبناء الخليج العربي ، مما زاد من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الدول في مجالات التعاون الدولي سواء في ميادين التنمية الاقتصادية أو المواقف السياسية التي تستهدف الأمن والسلام وذلك وفقا للمبادئ التالية :

- مبدأ الاعتماد على النفس من أجل المحافظة على الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية والمصالح الحيوية لدول المنطقة .
- مبدأ المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة انما هي من مسؤوليئة دولها وليست من مسؤوليئة أى طرف خارج المنطقة .
- مبدأ الالتزام بسياسة عدم الانحياز القائمة على رفض سياسة المحاور والاستقطاب ورفض سباق الدول الكبرى من أجل مناطق النفوذ .

ان الكويت سيكون لها شرف استضافة مؤتمر القمة الخامس لدول مجلس للتعاون الخليجي خلال شهر نوفمبر القادم ، والذي سيكون لبنة جديدة في صرح ذلك المجلس وسيزيد من الالتزام بالمبادئ التي طالما تمسكت بها دول المنطقة ويعكسها بوضوح ميثاق المجلس ، كما انه سيزيد من فرص الاستقرار والتعاون والتنمية بين أبناء هذه الدول .

وإذا كان العديد من النزاعات يشكل عبئا ثقيلا على العلاقات الدولية ويتترك عليها آثارا سلبية ، وإذا كانت هناك نزاعات تستحوذ على الاهتمام الدولي لفترة قصيرة ، إلا أن هناك معضلة تهدد بصفة مباشرة وخطرة ، ومنذ أكثر من خمسة وثلاثين عاما السلام والأمن الدوليين ، ألا وهي مأساة الشعب الفلسطيني التي تمثل بؤرة النزاع في الشرق الأوسط ، لقد تجسدت في هذه المأساة أخطر ضربة للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة وذلك بالتكرار لحقوق الشعب الفلسطيني ، وفي استخدام إسرائيل القوة وممارسة سياسة القمع والعدوان والتوسع والنيل من سيادة الأمة العربية وحرمة ترابها ، ولذلك فإننا نرى أن القضاء على هذه السياسة من جهة ، وإقرار الشرعية الدولية من جهة أخرى إنما هما واجبان أساسيان على الأمم المتحدة . ومن هذا المنطلق فقد أيدت الكويت انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالقضية الفلسطينية بمقتضى قرار الجمعية العامة في دورتها الماضية . ويقدر ما سرتنا موافقة الكثير من الدول الرئيسية في النزاع على الاشتراك في المؤتمر كتعبير منها عن الرغبة في أن تتحكم الشرعية الدولية ، ممثلة في الأمم المتحدة ، في حل هذه القضية المستعصية ، بقدر ما آلت استمرار إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية في رفض هذا الإطار الدولي من العمل القائم على روح العدل والإنصاف . إننا لا نستطيع أن نوافق على الاعتبارات التي ساقتها الدول الغربية لتبرير عدم موافقتها على المشاركة بالمؤتمر ، لأنه بات مستقرا وثابتا في قناعة المجتمع الدولي أن منظمة التحرير الفلسطينية هي وحدها صاحبة الحق الطبيعي والممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وإن أي حل بدون مشاركة المنظمة ، وعلى قدم المساواة مع بقية الأطراف يكون تعاملًا مع سراب خادع ودورانا في حلقة مفرغة . كما أن الكويت ترحب أيضا بالمبادرة التي أعلنها الاتحاد السوفياتي لحل مشكلة الشرق الأوسط ، هذه المبادرة التي تعتمد أيضا على مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . إننا لا نزال على اعتقادنا من أن الحل العادل ، والشامل للقضية الفلسطينية ينطلق أساسا من مبدأ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية

والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشريف ، وضمن الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الخاصة فوق ترابه الوطني .

لا نستغرب ، أبدا ، رفض اسرائيل لأية مبادرة اقليمية كانت أم دولية لحل القضية الفلسطينية ، فهي دولة نهجها العدوان ، وفلسفتها التوسع ولذلك فهي تنتقل من أمر واقع تفرضه بالقوة الغاشمة والبلش ، الى أمر واقع جديد ، فمن ضم القدس الشريف الى ضم الجولان ، الى استمرار العمل لتهويد الضفة الغربية وقطاع غزة ، والى غزوا لبنان ، واحتلال أجزاء عزيزة من أرضه .

ان المسلسل الاجرامي الاسرائيلي امتد ليشمل ممارسات لا انسانية في الجنوب اللبناني . ولقد نظر مجلس الأمن مؤخرا ، وعلى مدى أيام طويلة في تلك الممارسات التي يعاني من وطأتها الشعب اللبناني .

واتفقت ارادة جميع أعضاء مجلس الأمن على مطالبة اسرائيل بوضع حد فوري لهذه المسألة المتعلقة بأبسط مبادئ حقوق الانسان الا انه من المؤسف أن تمارس الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع هذا القرار الانساني ، بدعاو وتبريرات ، لا تستطيع أن تنال من عدالة تلك القضية ، بل كانت سببا لاطالة أمد ذلك الظلم الذي يشهده جنوب لبنان يوميا على أيدي المحتلين والغزاة الاسرائيليين . كما ان مجلس الأمن كان قد أصدر قراره ٥٠٩ والقاضي بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية الى الحدود الدولية ، ولكن اسرائيل ، اعتمادا منها على التأييد الأمريكي المطلق لسياساتها وممارساتها ، تجاهلت ذلك القرار ، وكل قرار آخر وتمادت في غيها على حساب الشعبين الفلسطيني واللبناني .

ان الكويت يههما استقرار الأوضاع في لبنان ، وعودة العافية ، ونبض الحياة الى ذلك البلد ليواصل مسيرته الحضارية وليعطي مثلا حيا للعالم عن التعايش بين الطوائف والمعتقدات ، ولذلك فاننا نؤيد كافة المساعي اللبنانية الهادفة الى تكريس روح الوحدة الوطنية والوفاق ، ونبذ كل ما من شأنه ايجاد شرخ بين أبناء البلد

الواحد ، وناشد المجتمع الدولي ممارسة الضغط على اسرائيل للكف فوراً عن اشغال جذوة الخلاف والانسحاب الى الحدود الدولية .

تتمثل المأساة الحقيقية لعالمنا اليوم في ازدياد مناطق التوتر في العالم وتجاهل القوى الكبرى المؤثرة على الساحة الدولية لرغبات الشعوب واصرارها على ايجاد الذرائع للتدخل في شؤون الغير بحثاً عن موطئ قدم وكسباً لحليف بالقوة .

فها هو شعب أفغانستان يبرز منذ أربع سنوات تحت حكم مدعوم بقوات سوفياتية ، وقد بذلت مجهودات دولية كبيرة لرفع المعاناة عن كاهل ذلك الشعب المسلم ، والمسالم ، واننا اذ نبارك كل تلك الجهود لنرى انه على جميع الأطراف اصحاب العلاقة في القضية الأفغانية أن تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد المستقل وأن تعمل على عودة اللاجئين الأفغان الى بلادهم وأن تترك شعبه يقرر مصيره بالصورة التي يراها مناسبة له بعد أن تنسحب القوات الأجنبية من على أرضه . هذا وان تعقيدات الموقف لم تعد مقتصرة على أفغانستان وشعبها فحسب ، بل تعدتها الى تهديد الأمن والاستقرار في مناطق الحدود بباكستان والتي لجأ اليها أكثر من مليون مشرد أفغاني .

وها هو الوضع في كمبوديا لم يتغير حيث حرم شعبها من حقه في حرية اختيار نظام الحكم الذي يرغبه ، وقد حان الوقت لتتوقف جميع التدخلات الأجنبية في كمبوديا ، ويعود الشعب الصديق الى ممارسة حقوقه الطبيعية في الحياة الحرة الكريمة .

كما ان القضية القبرصية تقف على مفترق طرق اثر التطورات التي حدثت مؤخراً ، وترى الكويت بأن على القبارصة الاتراك ، والقبارصة اليونانيين الاحتكام الى المبادئ الأساسية في حل النزاعات وذلك من خلال التفاوض الجاد ، والبناء . اننا نرحب بمساعي السكرتير العام للأمم المتحدة ، ونعتقد انها الطريق الصحيح للتوصل الى حل عادل يأخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للطائفتين ، ويضمن في نفس الوقت استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص وعدم انحيازها .

وها هي منطقة أمريكا الوسطى ، والبحر الكاريبي تشهد توترا متزايدا اثر تدخلات الدول الكبرى التي لا يهملها ، مع الأسف ، الا الحصول على مواطىء أقدام تمكنها من تنفيذ أغراضها المتمثلة في الاستقطاب ومراكز النفوذ . والكويت تؤيد كافة الجهود الاقليمية التي لا زالت تقودها مجموعة الكونتادورا في سبيل الوصول الى حل سياسي يقوم على احترام الاختيارات الاساسية لكل شعب من شعوب المنطقة .

لقد أنيطت بالامم المتحدة مهمة تاريخية ، وذلك لانجاز تصفية الاستعمار في العالم ، ولكنه رغم ذلك تبقى هناك نقطة حالكة السواد تتواجد رغم الارادة الدولية ، وتمثل في رفض جنوب افريقيا لاحترام الحقوق الوطنية المشروعة لشعب ناميبيا ، واستمرارها في اتباع سياستي التمييز والفصل العنصريين ، تلك الوصمة البشعة في حضارة القرن العشرين . لقد قدمت الامم المتحدة خطة تميزت بالحكمة والاعتدال وعدم التحيز لضمان استقلال ناميبيا وذلك في قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ولكن القوى الكبرى شاءت أن تدج مصير شعب ناميبيا رغم نضاله المرير في المعادلة الدولية ، وفي سياسة التصارع بين الشرق والغرب ، وكتب على ذلك الشعب وعلى منظمته سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد ، أن يدفعا ثمن تنافس وتصارع لا دخل لهما بهما ، والكويت تجدد تأييدها لهذه الخطة والتي تشكل الاطار الامثل لتسوية تحظى بموافقة دولية شاملة . وهي تدبب أيضا وبشدة سياستي التمييز والفصل العنصريين اللتين تمارسهما الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا ضد الأغلبية السوداء صاحبة الحق الشرعي ، تلك السياسة التي كان آخر مظاهرها فرض دستور مصطنع يكرس حكم الاقلية البيضاء وينكر الحقوق المشروعة للغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا .

ان الوضع الاقتصادي العالمي ، ليس بأفضل من الوضع السياسي العالمي المتوتر ، وان ذلك يأتي في اعتقادنا نتيجة للترابط المستمر بين السياسة والاقتصاد . ان سرعة ونطاق الآثار التي نجمت عن تدهور الحالة الاقتصادية في العالم قد اتخذت أبعادا مأساوية أبرزها قضية مديونية الدول النامية التي تشكل واحدة من أخطر مشاكل

العصر . حيث تجاوزت هذه المديونية ٨٠٠ بليون دولار . وبلغ المعدل السنوي لخدمة هذه الديون ١٥٠ بليون دولارا ، ولنا ان نتصور على ضوء ذلك ، الانعكاسات السلبية لهذا الوضع على جهود التنمية في الدول النامية .

ان الكويت تؤمن بأن التعاون الاقتصادي ، فيما بين الدول النامية ، انما يمثل حجر الاساس في تحقيق نموها وازدهارها الاقتصادي ، تحقيقا لمبدأ الاعتماد على الذات ، والتحرر من الاعتماد على الدول الصناعية ، والخضوع للشروط التي تفرضها على الدول النامية بقبول استمرارية النظام الاقتصادي الدولي الحالي بكل مساوئه بالنسبة للدول النامية ، وما يلحقه بها من اجحاف . ولهذا السبب فاننا نؤازر كافة الخطوات العملية والمدروسة والمعقولة التي تؤدي الى تقوية وترسيخ هذا التعاون بين الدول النامية ، لانها ، في نظرنا ، الخطوة الاولى التي يجب ان نحققها والشروط الاساسية اللازمة لتوفره لكي تتمكن الدول النامية من تقوية أوضاعها الاقتصادية من خلال زيادة التعاون فيما بينها . ومما لا ريب فيه اننا عندما نقلل من اعتمادنا على الدول الصناعية اقتصاديا ، فاننا نقوى بالتالي مركزنا التفاوضي تجاهها من أجل تعديل النظام الاقتصادي الدولي الحالي .

ان الكويت تعتقد بأنه لكي يكون هذا التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية مجديا وفعالا ، فلا بد من أن يركز على أسس واجراءات تضمن تحقيق المنفعة المتبادلة والمصاحبة المشتركة للدول المشاركة في هذا التعاون .

اننا لا نزال نعتقد بأن الدول الصناعية هي المسؤولة الاولى عن جذور وأسباب مشاكل العالم الثالث الاقتصادية ، وبالتالي فان مسؤولية توفير الموارد ، والمساعدات التي تحتاجها الدول النامية ، أو زيادتها انما تقع في الدرجة الاولى على عاتق تلك الدول ، وانه يجب علينا أيضا الانعفي الدول الصناعية من مسؤولياتها المالية تجاه الدول النامية ، والا تتخذ الدول النامية أية اجراءات أو تدابير في مجال تعاونها الاقتصادي تؤدي الى تخفيف مسؤوليات الدول الصناعية . اننا نعتقد أن

أحد أوجه ذلك يأتي من تأكيد استمرار الحوار بين الشمال والجنوب وصولا الى تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان الكويت ورغم الانخفاض الكبير في دخلها نتيجة عدم استقرار السوق العالمية للنفط ، وتراجع انتاجها وازدياد احتياجاتها ، فانها ستعمل جاهدة على مواصلة التزاماتها ، ومشاركتها في دعم الدول النامية . ان البشرية اليوم أحوج ما تكون الى وسيلة تفتح أمامها آفاقا مشرقة تحقق بعض أحلامها . وفي عشية الذكرى الاربعين على انشاء منظماتنا يحدونا الأمل بقدرتها على قيادة مسيرتنا الى شاطئ الأمان لننعم معا بالخير والسلام متمسكين بجوهر وروح المبادئ السامية للميثاق .

السيد كثوما آتمدجا ( اندونيسيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) :

ما يبعث على الارتياح البالغ لوفد بلادى ان يرى في رئاسة هذه الدورة دبلوماسيا محنكا ارتبط بالامم المتحدة لفترة طويلة ، وممثلا ممتازا لزامبيا التي ارتبطت ببلادى بها دوما بعلاقات ودية وأخوية . ان ثقتنا في قدراتكم ترسخت نتيجة لقيادتكم لمجلس الامم المتحدة لناميبيا حيث كرستم أنفسكم أثناء رئاستكم لذلك المجلس للعمل دون كلل لسنوات طويلة لتنفيذ ولايته . وأغتتم هذه الفرصة لاعرب لكم عن تهاني حكومة بلادى الحارة وتهاني لانتخابكم بالاجماع . وأتعهد باسم وفد بلادى بتقديم العون الكامل لكم في قيامكم بهذه المهمة الضخمة .

كءا أوء أن أعبء عن ءءءبءنا العءمق لسلفكم الموقر صاءب الفءامة ءورءبسه  
 اءوبكا للءربقة المءالفة الءب أءاربها مءاءاء الءورة الماضفة .  
 وبشرفنئ بصفة ءاصة ان أءرب ءرءببفا ءاراء بءرونئ . ءار السلام بمئاسبة قبولها  
 عءوا فئ منظمئنا . واننا لئسعدنا ءافة السعاءة ان نرى وزبءر الءارءبفة صاءب السمو  
 الأمئر محمد بلقفة فئ هءه القاعة نظرا لان برونئ ءار السلام انءمء فئ كانون الءانئ /  
 بئابئر من هءا العام الئ رابطة أمم ءنوب شرقف آسفا بصفءها الءولة العءو السادس فئ  
 الرابطة . وقء ءعم هءا الءءء أواصر الصءاقه والألفة الءقائفة الءب ءربط ما بـسئ  
 شعبئنا ءقلئءبءا . وقبول برونئ ءار السلام فئ الامم المءءءة لا بؤوءء فءسب علف عالمفة  
 المنظمة بل بؤوءء كءلك علف الأمل المسءمر الءب ءعلقه البشرفة علف هءا المءفل الفرفء  
 للءعاون مءعءء الأءراف فئ ءل المءاكل العالمة الملءة .  
 مرة أخرى : نءءمع هنا للءصءب لشواءل عصرنا والسعئ لاءءاء سبل ءءبءة  
 لءعزبء السلم والأمن العالمةبئ ، وزبءاءة الءعاون الءولئ ورسم مسءقبل أفضل لءءول  
 العالم . وقء أصبحت مهمئنا أكثر صعوبة بما لا بققاس بفعل الأءطار والءءءبءاء الءءبفره  
 الءب لا ءزال ءلقئ ظلالها علف آمالنا وءءلعاتنا . وقء اءسم العام الماضئ ، علف وءه  
 الءصوص : بالافتقار الئ الءمأنفة بءءءة ءبفره والبءوءة الشءبءة فئ العلاءاء بـسئ  
 الءول الءبئر ، مما زاء الءءر الءب بءعرض له الهئكل الهش بالفعل للسلم والأمن  
 الءولمبئ . ولا بءضء ذلك بقءر ما بءضء فئ سباق الءوف من نشوب الءرب النووفة  
 الءب باء معلقا البوم ، كسفف ءبموقلبس ، علف رقاب البشرفة بأسرها .  
 وفئ ظل هءه الءلاففة ما فءئ " اسءمرار الصراع والءوءر فئ مءءلف الأقالئم  
 بققوئ الاءءاه السلبئ صوب سببساءء القوءه وما بئسمى بالءءالفاء الاسءرائبفة . وما زال  
 الاءءاه الملقوظ ءالفا للءوء" الئ الءلول العسكرفة سعفا ورا" مصالء مشبوءه بئسبب  
 فئ ءآكل مباء أءم الءءءل بكافة أشكاله ءآكلا ءءبفرا وبؤوءب الئ فرض الأمر الواقع .  
 وئبءءة لءلك ، اضءرء بعمء الءول الئ الءءول فئ مناطق النفوء وعلاءاء الءبعفة  
 الءب ءءءرنا بعمصر مضئ .



تخفيضات كبيرة في الاسلحة . ولن يؤدي اعادة التوجه هذه الى تقييد المحادثات الثنائية والاقليمية ، بل ستؤدي الى تعزيزها في اطار الجهود المبذولة لبلوغ الهدف النهائي ، وهو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعّالة . وفي هذا الصدد ، نؤكد على الاعلان المشترك الصادر في شهر أيار/مايو الماضي عن الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان ؛ وهو البيان الذي أكد على أنه اذا كانت المسؤولية الرئيسية عن منع الكارثة النووية تقع على عواتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فان المشكلة أهم من أن تترك لتلك الدول وحدها . فنزع السلاح على الصعيد العالمي والسلام والامن تعتبر كلها مسؤولية ملقاة على عاتق البشرية جمعاء .

وما فتئت حكومتي ادراكا منها للخطر النووي الذي يواجه منطقتنا الهامة استراتيجيا، تؤيد انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا كجزء من نهجنا الاقليمي للامن ونزع السلاح . وفي هذا الصدد ، يسرني أن أعلم الجمعية أن الاجتماع السنوي الأخير لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في جاكرتا آيد تلك المبادرة باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر انشاء منطقة سلم وحرية وحياد في هذه المنطقة . ويقوم الفريق العامل التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي أنشئ للنهوض بالمنطقة بدراسة ترمي الى تحديد مختلف الأوجه والوسائل اللازمة لإعمال مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية .

ان اندونيسيا ، وهي دولة أرخبيلية ، تقع في مفترق الطرق بين اثنين من المحيطات وديد الممرات المائية الدولية الهامة ، تشعر بالقلق العميق ازا تكديس الاسلحة البحرية والاستحداث السريع لمنظومات جديدة من الاسلحة البحرية . وفي السنوات الماضية ، لم تكن هذه الاوجه واضحة على جدول الاعمال الدولي لتحديد الاسلحة ونزع السلاح . الا أن التوسع المستمر في الأساطيل ، لاسيما أساطيل الدولتين العظيمين الرئيسيتين ، وتحديث هذه الاساطيل ، والتقدم التكنولوجي والتحديث المتزايد في منظومات الاسلحة المستخدمة في تلك الاساطيل البحرية ، يضيف لسباق

التسلح بعدا جديدا مزعوما للاستقرار . لذلك فان وفد بلادى يرحب بالقرار الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين للقيام بدراسة شاملة عن جميع أوجه سباق التسلح البحرى ، بغية تحليل آثارها الممكنة ، وبشكل أهم ، تيسير تحديد مجالات نزع السلاح وتدابير بناء الثقة . وتشترك اندونيسيا بنشاط في فريق الخبراء المشكل لهذا الغرض .

وفي هذا السياق أيضا ، يعمل وفد بلادى منذ أمد طويل مع الدول التي تفكر بطريقة مماثلة ، لتنفيذ اعلان المحيط الهندى منطقة سلم . الا أننا ، بالرغم من سنوات عديدة من الجهود المتضافرة ، ما فتئنا نشهد تعزيزا للقوات العسكرية الاجنبية لا مثيل له في المحيط الهندى والمناطق المجاورة له . وبهذا الشكل فان المحيط الهندى يمضي باتجاه منافسة استراتيجية لا سبيل الى كبح جماحها ، الامر الذى يشكل تهديدا خطيرا للمصالح الامنية للدول الساحلية والخلفية . وهذا الانزلاق الخطير ينبغي ايقافه عن طريق عقد المؤتمر الدولى الذى طلبت هذه الجمعية عقده . ونحن نناشد الدول العظمى والمستخدمين البحريين الرئيسيين أن يراجعوا مواقفهم ويسمحوا للمؤتمـر بالانعقاد في المستقبل القريب وبالتالي يبدأوا في التفاوض عملا على تخفيف حدة التوتر وارساء أسس السلم والامن الدائمين في المنطقة .

ويمكن ان نعتبر أنفسنا محظوظين حقا لكون العالم لم يتعرض حتى الآن للاخطار الرهيبة لحرب نووية . الا انه ليس مما يدعو للارتياح اطلاقا ان نشهد استخدام الاسلحة التقليدية في العديد من الصراعات التي لم تحل والتي ما زالت محتدمة في الكثير من مناطق العالم .

ومنذ بداية النزاع الكمبوتشي تبنت الدول الاعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا (آسيان) موقفا يقوم على اساس المبادئ المعترف بها دوليا . وبالمثل ، اوضحت أعمالنا بجلاء رغبة حقيقية في الاسهام في الحل السلمي للمشكلة من خلال المفاوضات الشاملة ، آخذين في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الاطراف . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بالعديد من المقترحات الطموسة التي قدمتها الرابطة في ندائها المؤرخ في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، وتتضمن ، على وجه الخصوص ، عرض سلسلة من الخطوات الأولية مشتمل الانسحاب الجزئي للقوات الاجنبية على اساس اقليمي ، ووقف اطلاق النار في اطار زمني محدد ، وادخال قوات صيانة السلم .

وقد تحلت الرابطة ، في سعيها لتيسير اعتماد هذا النهج ، بالمرونة والتعقل . ورغم أن الرابطة لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بالعناصر الواردة في اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، فاننا نوافق على مختلف الطرائق الكفيلة بالتوصل الى حل سياسي . كما أن الرابطة لم تطالب في أي وقت بأن تعتبر مقترحاتها الواردة في اعلان نداء ١٩٨٣ / سبتمبر ١٩٨٣ الأساس الوحيد للحل ، كما ادعي هنا . ومن المؤسف أن هذا النهج المعقول ما زال يهمل . ونحن لا نرى جدوى في الدعوة الى حوار يتجنب الجوانب الكائنة في صميم مشكلة كمبوتشيا ويخضعها لمطالب كبيرة تعادل فرض شروط سابقة .

ويجب أن يظل أساس الحل انسحاب جميع القوات الاجنبية من التراب الكمبوتشي ، وانشاء حكومة كمبوتشية يختارها الشعب بنفسه . وبدون ذلك ، ليس من بديل أمام القوات الوطنية للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، تحت القيادة الطهمة لصاحب السمو الملكي الأمير سامديك نوروم سيهانوك ، الا أن تواصل نضالها المشروع ضد التدخل والاحتلال الاجنبيين . كما نؤمن بأن المصالحة الوطنية بين جميع الاجنحة الكمبوتشية خطوة جوهرية لاستعادة استقلال كمبوتشيا والحفاظ على وحدتها الوطنية . لهذا السبب طلب البيان المشترك لوزراء خارجية الرابطة ، في تموز / يولييه الماضي ، الى فييت نام أن تؤيد هذه المصالحة الوطنية . ونأمل أن تستجيب فييت نام استجابة ايجابية ومخلصة لنداء الرابطة بالسعي الى تسوية سياسية شاملة لمشكلة هي ، بصورة أساسية ، وبصرف النظر عن المبادئ

التي تتعلق بها الأمر ، مشكلة صراع بين الشعب الكمبوتشي وفييت نام . والبديل الوحيد لذلك هو استمرار التدخل الاجنبي والافتقار الى الاستقرار ، واستمرار الاضطراب في جنوب شرقي آسيا .

وفي جنوب غربي آسيا أدى استمرار وجود القوات الاجنبية في افغانستان الى توتر وقلق كبيرين في تلك المنطقة وما يتجاوزها . وبغية استعادة الثقة الاقليمية واعادة الاستقرار ، لا بد أن يسمح لافغانستان باستئناف دورها التاريخي غير المنحاز .

وفي الشرق الأوسط ما زال العدوان والتوسع الاسرائيلي يمثلان أكبر عقبة كؤود في طريق السلم بالمنطقة . فما فتئت اسرائيل تستغل شتى محاولات الحل الجزئي كأداة لاختفاء حقيقة ما تقوم به لتوطيد وجودها في الاراضي المحتلة . والأهم من ذلك انها عجزت عن معالجة مسألة الحقوق الأساسية والتطلعات المشروعة للشعب العربي .

وما زال هذا الواقع المرير يثير الاستياء والعداء في الشرق الأوسط ، وما زالت المنطقة تشكل بؤرة للمجابهة بين الشرق والغرب . لذلك رحبت حكومتي بقرار المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد في جنيف في العام الماضي ، وأيدت قرار الجمعية العامة بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط . ومن خلال هذا المحفل وحده ، وباشترك جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، يمكن التوصل الى سلم دائم وشامل .

ومن بالغ الأهمية في الاعداد لذلك المؤتمر وضع اطار مرجعي واضح ومتفق عليه ينهني على أساس المسائل التي تكمن في صميم النزاع : أي حق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير وفي انشاء دولة ذات سيادة ؛ وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وحاجة الدول في المنطقة الى العيش في سلم داخل حدود

معترف بها دوليا . ويحدونا ويطيد الأمل في أن تؤدي المفاوضات في ذلك المؤتمر ، على أساس هذا الاطار المرجعي ، الى تحقيق تسوية عادلة وشاملة \* .  
ونظرا لتعدد المسائل الداخلة في هذا الموضوع ، فمن الضرورة الحاسمة أن تهرن الدول الكبرى على موافقتها وتأييدها بالاشترك بصورة نشطة وبناءة في عطية الاعداد لمؤتمر السلام .

وبعد سنتين كاملتين من الغزو الوحشي الاسرائيلي ، لم يجد الشعب اللبناني تخفيفا لمعاناته في ظل الاحتلال . بل سجلت السنة الماضية زيادة كبيرة في عدد التدابير القمعية والعنف التعسفي .

ومما يؤسف له أن آخر محاولة بذلها مجلس الأمن لمعالجة الحالة البائسة التي يعيشها المدنيون في لبنان المحتل احبطت بممارسة حق نقض سلبي واحد ، رغم دعوة المجلس الاجماعية في ١٩٨٢ الى الانسحاب الكامل لجميع القوات الاسرائيلية .

ان قبضة اسرائيل الممسكة بخناق الجنوب اللبناني قد اشتدت الى درجة تهدد

الحياة الاقتصادية في ذلك البلد من خلال عزل الجنوب اللبناني عن بقية لبنان .

وتواجه المهمة الجسيمة التي أخذها شعب لبنان على عاتقه لاستعادة وحدته من

خلال المصالحة الوطنية ، واعادة الاحوال الطبيعية من خلال التعمير ، تحديا خطيرا

يتمثل في تلك الاجراءات الاسرائيلية . لذلك تؤيد اندونيسيا تأييدا كاملا طلب لبنان

بانسحاب جميع القوات الاسرائيلية المحتلة انسحابا فوريا كاملا وغير مشروط .

وفي نفس المنطقة ، ما زلنا نشعر بقلق عميق ازاء النزاع بين شعبين شقيقين هما

ايران والعراق ، وهو نزاع لم ينته بعد أربع سنوات من اراقة دماء لا حصر لها . ويهدد

استمرار الأعمال العدائية الان الخليج كله وقد يؤدي الى تورط دول أخرى من خارج المنطقة .

ورغم هذه الاتجاهات السلبية نشعر ببعض الاطمئنان لنجاح الأمين العام في تحقيق الاتفاق

على وقف الهجمات العسكرية على المراكز السكانية المدنية . وتحدونا الثقة بأن هذا الاتفاق

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد تشودرى (بنغلاديش) .

سيصمد ويؤدى فى النهاية الى وقف الأعمال العدائية على نطاق أوسع ، مهذا الطريق الى حل مشرف وعادل .

وقبل شهر واحد فقط ، شهدنا مخططا آخر من مخططات نظام بريتوريا لتعمير نظام الفصل العنصرى من خلال ما سمي بالتغيير الدستورى . الا أن الشعب قاطع الانتخابات الزائفة وواجه بشجاعة السطوة العسكرية للنظام العنصرى بأن أظهر للعالم كله تضامنه وعزمته على مناهضة التزوير الدستورى .

لقد أدانت هذه المنظمة ادانة قاطعة الفصل العنصرى باعتباره متعارضا مع الميثاق واعتباره جريمة ضد الانسانية . ومن واجب جميع الدول الاعضاء ، خصوصا التى واصلت مد يد المساعدة والتأييد لبريتوريا ، أن تتخذ خطوات حازمة لضمان انشاء مجتمع ديمقراطى لا عنصرى فى جنوب افريقيا .

ان اندونيسيا ، كعضو فى مجلس ناميبيا ، يساورها شك قوى فى أن خطة الأمم المتحدة لناميبيا تقترب ، بشكل مطرد ، من حالة تصبح فيها حبرا على ورق . كلما طال الوقت دون احراز تقدم صوب الاستقلال الناميبى . وفى حين تظل الخطة فى حالة ركود يزداد نظام بريتوريا تعنتا ويلجأ الى الذريعة طو الذريعة والمناورة طو المناورة ، لفرض حله الداخلى غير المشروع على الاقليم . ورغم الكثير من الوعود التى لم يف بها النظام الاستعمارى ، اثبت شعب ناميبيا الباسل ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، تصميمه على تحقيق التحرر الكامل والحقيقى لناميبيا .

يجب ألا يسمح لجنوب افريقيا أن تواصل مناوراتها لتقويض أحكام الخطة ، خصوصا فى ضوء قرار مجلس الأمن الذى يؤكد تأكيدا قاطعا أن من العرفوس تماما ربط خطة الأمم المتحدة بمسائل خارجية لا صلة لها بها لأن ذلك سيمترك لا محالة آثارا فادحة ، لا طسى ناميبيا وحدها ، بل وعلى دول منطقة الجنوب الافريقى كلها . ان ناميبيا ما زالت الاقليم المستعمر الوحيد الذى أخذت هذه المنظمة مسؤوليته على عاتقها ، وطنينا نحن الاعضاء واجب مقدس تجاه الشعب الناميبى أن نفي بالتزامنا الجماعى بتصفية الاستعمار وتحقيق الاستقلال الحقيقى لناميبيا .

لقد مر عامان منذ وقعت المجابهة المسلحة في جزر ماليناس . وقد لاحظنا بالتقدير المبادرة التي تقدمت بها حكومة سويسرا في تموز/يوليه الماضي لتيسير الاتصال المباشر بين الطرفين . ونأمل أن تتجدد المفاوضات لحل هذه المشكلة الخطيرة في اطار الحقائق السياسية الجغرافية ، وما يخدم المصالح طويلة الأمد للبلدين .

وفي مواجهة اشكال التحديات والمشاكل في امريكا الوسطى ، يؤمن وفد بلادي انه لا سبيل الى ازالة سوء الفهم الذي أدى الى التوتر والنزاع في الماضي الا عن طريق آلية التفاوض والحوار ، ولذلك ، تواصل اندونيسيا تأييد مبادرة مجموعة كونتادورا . فهسي تتيح أكثر المناهج شمولاً وتوازناً ، وتأخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في المنطقة . هذا ، ويشي وفد بلادي على تفاني أعضاء المجموعة في محاولة التوصل الى الحلول وخاصة في مجال الجهود المبذولة حالياً للتوصل الى اعلان للسلم والتعاون في امريكا الوسطى . ونأمل أن يصبح ذلك الاعلان أساساً للسلم والاستقرار وحسن الجوار في المنطقة بكاملها .

ان ساعي السلم والأمن ونزع السلاح والتنمية مترابطة فيما بينها ترابطاً لا يمكن فصله . والاحباط والخوف والافتقار الى الطمأنينة ليست ملامح الساحة السياسية وحدها ، فهي سائدة أيضاً في مجال الاقتصاد الدولي . وكما هو الأمر في المجال السياسي ، لا يمكن التغلب عليها بفعالية الا من خلال التعاون الدولي . والعمل بأي شكل يختلف عن ذلك ليس الا استجاباً للكوارث .

لقد مرت عشر سنوات منذ اعتماد القرار الذي يدعو لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، ذلك القرار الذي اعطانا أملاً في مرحلة جديدة من التعاون الانمائي متعدد الاطراف . وقد مرت خمس سنوات منذ وضعت الجمعية العامة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد التنمية الثالث . ولسوء الحظ ، فانه يبدو أن المبادرات التي ازيحتنا الآن جانباً لصالح النفعية والانتهازية . وهذا الفشل وصمة عار في جبيننا . فبدلاً من زيادة التعاون الدولي ،

يتراجع النهج متعدد الأطراف ، وينتكر التعاون الانمائي ، وتزداد هوة التباين الاقتصادي والاجحاف اتساعا . ويمثل هذا الموقف الخطير تحديا كبيرا يواجه حكمتنا المشتركة في هذه الدورة .

وتعكس الحالة الاقتصادية العالمية هذا المأزق . فمناشآت الصحف في البلدان المتقدمة ، تشير بشكل عام الى أن العالم في طريقه الى الانتعاش . وبناء على ذلك ، يتعين على البلدان النامية أن تنتظر صابرة الى أن تصلها ثمار ذلك الانتعاش الا أن هناك عالما آخر ومفهوما آخر . لأن ثلاثة أرباع البشرية ، يناقض واقعها تمام المناقضة هذا السيناريو المتفائل . فالانتعاش الاقتصادي ما زال بعيدا عنها ، والركود الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة يمثلان محنتها الأساسية . ويشكل ارتفاع أسعار الفائدة والحماية والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية وتفشي البطالة ومشكلة الديون والسيولة مكونات الصورة العامة للصعوبات التي ابتلي بها اقتصاد البلدان النامية .

وفي مجال التجارة الدولية ، نجد أنه من المفارقة المتسمة بالقسوة أن البلدان المتقدمة ترغّب البلدان النامية في مزايا الاشتراك المتزايد في التجارة العالمية ، بينما تقيم تلك البلدان في نفس الوقت المزيد من الحواجز الحماية ، في وجه منتجات البلدان النامية . فالبيانات التي صدرت عن قمة وليمسبرغ وقم لندن لم تؤد الى تخفيف حدة الاتجاهات الحماية التي ما زالت تكلف البلدان النامية غالبا . وما يزيد الموقف سوءا الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية والانخفاض الملازم في امكان الحصول على تمويل التنمية . وقد فرضت هاتان الصعوبتان على البلدان النامية ، اللجوء الى انكماشات قاسية في برامجها الانمائية . أما استمرار المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة فقد أدى بشكل خطير الى تفاقم مشاكل السيولة ، في البلدان النامية ، وما لم تخفض تلك الاسعار تخفيضا كبيرا في القريب العاجل ، فإن الانتعاش الذي بدأ لتوه سيجهبض ، وتصبح الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية أشد استعصاء على الحل .

والآن ، كلمة موجزة عن منطقة آسيا التي تنتمي اليها بلادى . فمن الحقيقي أن

العديد من البلدان في هذه المنطقة نجح في أن يحافظ على الانتعاش الاقتصادي خلال أسوأ فترات الكساد ونجح في أن يحقق ، معدلات نمو مرضية . لكن هذا التقييم الشامل يخفى في العديد من المشاكل . فهناك ما يزيد على ٩٠ مليون شخص يتهددهم الفقر . ومشاكل السكان والبطالة على نطاق واسع لا تزال تحديات خطيرة تواجهها أي خطة من خطط التنمية مهما كانت قد أجيد وضعها . وحجم هذه المشاكل وخطورتها مما لا يمكن تجاهله . وأي تدهور في أوضاع الاقتصاد العالمي يمكن أن تكون له آثار لا يمكن حسابها على البشر في هذه المنطقة .

ولهذه الأسباب وغيرها ، تؤمن اندونيسيا ايمانا عميقا بأن البلدان النامية لا تستطيع أن تنتظر لكي يتساقط عليها ثمار الانتعاش غير المؤكد . ومن هنا ، فإن الانتعاش وإعادة تنشيط التنمية ينبغي حفزهما بشكل مشترك . والعمل المتضافر والجماعي من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي ، لا سيما الدول القوية اقتصاديا ، أمر لا غنى عنه ان كان للانتعاش الاقتصادي العالمي أن يتحقق .

ففي عصر التكافل هذا ، لا يمكن لأي بلد أن ينمو بمعزل عن غيره . وفي حقيقة الأمر ، تعتمد البلدان المتقدمة على الصحة الاقتصادية للبلدان النامية في تحقيق رخائها الخاص . وعلى أية حال ، فالدرس الهام الذي يمكن أن نستخلصه من الأوقات العصيبة للغاية التي مررنا بها خلال السنوات الماضية هو وجود تكافل قوى في العلاقات الاقتصادية الدولية . ومن هنا ، يتعين أن يكون الهدف تحقيق تكافل اقتصادي حقيقي تكون البلدان النامية فيه في وضع الشركاء النشطين المتكافئين الآخرين ولا تكون اقتصادياتها مجرد أسواق لبلدان الشمال المتقدمة .

أما فيما يتعلق بالتخير الهيكلي والمؤسسي في الاقتصاد العالمي ، فلا زالت الاحتمالات مخيبة للآمال ، ولا زالت العقوبات الاجرائية تعوق البدء في المفاوضات الشاملة وما زال حسمها يبدو أصعب من ذي قبل . وليس هناك انكار لحقيقة أن المشاكل العالمية تحتاج الى حلول عالمية . وبالتالي ، ما زالت اندونيسيا مقتنعة بأنه ما لم ينظر في مسائل التجارة والنقد والتمويل والتنمية ، باعتبارها مسائل لا تنفصل ، لن يمكن التوصل الى لنتائج

مؤقتة . وبعض المسائل ينبغي النظر فيها على أساس فردي من خلال تدابير سياسية فورية . وهذا أمر ندركه . ولكننا رغم ذلك ، لا ينبغي أن تغيب عن بصرنا الحاجة الحتمية للنهج العالمي شامل .

وفي إطار الشمال والجنوب ، عقد مؤتمر دوليان هامان خلال الصيف . فالمؤتمر الدولي للسكان في مدينة مكسيكو نظر في عدد من مشاكل السكان التي ظهرت بعد مؤتمر بوخارست ، وقد عقد قبل عشر سنوات . واندونيسيا باعتبارها خامس دولة في العالم من حيث عدد السكان ، تدرك مدى تعقد مشكلة السكان وعلاقتها الحيوية بمشاكل الموارد والغذاء والبيئة والتنمية . ونحن نؤمن ، في استراتيجيتنا الانمائية الوطنية ، بأنه من الضروري انتهاز نهج ذي شعبتين . فأولا ، من الضروري وضع سياسة انمائية يكون محورها السكان وتوضع قراراتها بحيث تشمل كل أوجه مشكلة السكان ، وثانيا ، ينبغي وضع سياسات سكانية ذات توجه تنموي تؤدي الى حفز وتعزيز التنمية . ومن الهام ألا نسمح للزخم الذي تولد في مدينة مكسيكو سيتي أن يتبدد . فتوصيات اعلان مدينة مكسيكو سيتي التي اعتمدت في المؤتمر ينبغي أن تنفذ تنفيذا نشطا لمصلحتنا المشتركة ومصلحة الأجيال القادمة .

أما في فيينا ، فقد عقد المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . لكن نتائجه كانت أقل كثيرا مما توقعناه . وقد قصرت ديباجة التقرير الختامي للمؤتمر التي تصف الحالة الاقتصادية في العالم وأثرها على عملية التصنيع في البلدان النامية ، دون الحصول على توافق الآراء . وبالمثل ، لقيت نفس المصير مسألتان هامتان للغاية ، ما زالتا في الواقع معلقين ، هما تعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية الصناعية ، واعادة الهيكلة واعادة التوزيع في المجال الصناعي في العالم . وهاتان مسألتان سينظر فيهما في هذه الدورة للجمعية العامة . ولا زالت اندونيسيا تؤمن ايمانا عميقا بالأهداف والمقاصد التي وضعت في خطط العمل واعلانات ليما ونيودلهي ، باعتبارها ذات أهمية بالغة لتسريع بتنمية البلدان النامية .

وتعلق اندونيسيا ، بوصفها بلدا ينخرط بنشاط في عطية التنمية الوطنية ، أهمية  
 قصوى على الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ومن هنا ، نود أن نعرب عن انشغالنا العميق  
 ازاء الافتقار الخطير للارادة السياسية الذى اتضح في اللجنة التي عقدت مؤخرا بشأن  
 استعراض وتقييم الاستراتيجية . وما نأسف له انه ، بالرغم من الاعتراف الاجماعي بالاداء  
 السيء في مجال تنفيذ الاستراتيجية حتى اليوم والتسليم بعواقبها الوخيمة على اقتصادات  
 البلدان النامية ، فان الدول التي تستطيع ان تقوم بدور رائد في حل هذه المشكلة يبدو  
 انها ، في أفضل الاحوال ، غير مبالية ، ومع ذلك ، فاننا لا نزال نؤمن بصلاحيته وصدق  
 أهداف الاستراتيجية وغاياتها وتوجهاتها العامة . وفيما يتعلق بتعزيز تنفيذها ، نجد أن  
 المحور يمثل في توافر العزيمة السياسية للمجتمع الدولي .

والموضوع الآخر الذى يستحق استجابة عاجلة من المجتمع الدولي هو الحالة  
 الاقتصادية الحرجة والمحبطة في افريقيا ، الناجمة عن الجفاف طويل الأمد الذى أدى  
 الى سرعة توسيع نطاق التصحر والكساد الحاد الشامل . وما يشعرننا بخيبة الأمل العميقة  
 أن دورة الصيف للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في جنيف لم تستطع أن تتوصل الى توافق في  
 الآراء بشأن المحنة الكبيرة التي يواجهها ملايين البشر في البلدان المتضررة . ويتعين على  
 هذه الدورة للجمعية ان تتوصل الى اتفاق بشأن تدابير تمكن المجتمع الدولي من التغلب  
 على هذه الازمة التي تصل الى مستوى الكارثة .

وبينما تتحكم الريب والتعننت في الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الشمال والجنوب ،  
 فان الاعتماد على الذات الجماعي بين الجنوب والجنوب باتت له أهمية والحاحية متزايدة .  
 كما بات التعاون الاقتصادى والتعاون التقني بين البلدان النامية يمثلان وسيلتين اساسيتين  
 لتعزيز الاستخدام الفعال والرشيد للموارد المتاحة في البلدان النامية لتحقيق تنميتها  
 الذاتية . وقد أظهر اجتماع " كارتاخينا " الأخير بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب ،  
 العزيمة القوية للبلدان النامية لتنفيذ برنامج عمل كراكس .

ودعوني الآن أتناول بايجاز بعض القضايا الاجتماعية التي تشكل مصدرا لانشغال  
 عميق بالنسبة لبلادى . ان عام ١٩٨٥ سيأتي في نهاية عقد الامم المتحدة للمرأة . وقد  
 تسنى بالفعل احراز تقدم كبير في تعزيز دور المرأة ومسؤولياتها في المجتمع بشكل عام .

لكن العديد من التحديات الكبيرة الأخرى التي وردت في برنامج العمل لا تزال قائمة —  
 أمانا . واننا على ثقة بأن هذه التحديات ستعالج بفعالية في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي  
 المقبل المعني بالمرأة الذي سيعقد في نيروبي في عام ١٩٨٥ .  
 وأحد الانجازات الهامة والطموسة لعقد الأمم المتحدة للمرأة كان اعتماد الاتفاقية  
 الخاصة بانها . جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٧٩ . وقد صدقت حكومة اندونيسيا  
 على هذه الاتفاقية لا لأن أسسها تتفق تماما مع الحقوق التي يمنحها دستورنا للمرأة فحسب ،  
 بل ولأنها ستدعم أيضا فعالية هذه الحقوق على نطاق عالمي .  
 وفيما يتعلق باللاجئين ، وضحت مرة ثانية استجابة لا يستهان بها من قبل المجتمع  
 الدولي في المؤتمر الدولي الثاني بشأن تقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا الذي  
 عقد مؤخرا في جنيف . اما بالنسبة لآسيا ، وبينما تتدفق المساعدة وثيقة الصلة بالموضوع ،  
 يظل الدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي أمرا بالغ الأهمية .  
 والمجال الآخر الذي يمثل مصدر انشغال عميق لاندونيسيا مجال الأطفال — وهو  
 أكثر القطاعات حساسية — حيث تتهدد الأخطار حياة الملايين من الأطفال نتيجة لتدهور  
 الحالة الاقتصادية على الصعيد العالمي . وتشكل استراتيجية منظمة الامم المتحدة لرعاية  
 الطفولة (اليونيسيف) بالنسبة لبقاء وتنمية الطفل ، مصدرا للأمل بالنسبة لزيادة تخفيض  
 معدل الوفيات بين الرضع والأطفال الصغار . وتعتبر بيانات التأييد التي صدرت مؤخرا عن  
 قادة العالم ، بما في ذلك الامين العام ، عناصر هامة في خلق مناخ يفضي الى احراز تقدم  
 رئيسي في مجال صحة الطفل في ارجاء العالم . وينبغي عدم السماح بأن تغتفر فرصة النهوض  
 بتنمية الطفل ومقاومة ، حتى في هذه الاوقات الصعبة . وقد حققت اندونيسيا ، بالتعاون مع  
 منظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، انجازات هامة . وبالتالي ، انخفضت معدلات وفيات  
 الرضع في اندونيسيا انخفاضا كبيرا .  
 وفي كانون الثاني /يناير الماضي ، كان لحكومة بلادي شرف استضافة مؤتمر وزراء  
 الاعلام في بلدان عدم الانحياز ، الذي أكد على الأهمية التي تعلقها اندونيسيا وجميع  
 بلدان عدم الانحياز على تحقيق الهدف الذي تتكرر الاشارة اليه كثيرا ، وهو اقامة نظام

دولي جديد للاعلام والاتصالات . وبالفعل ، كانت بلدان عدم الانحياز رائدة في تقديم مبادرة النظام الجديد ، لأننا ظللنا لوقت طويل ضحايا لتدفق المعلومات والاتصالات غير المتوازنة . وفيما يتعلق بالامم المتحدة ، فان اعلان مؤتمر جاكرتا تعهد بالتعاون التام لبلدان عدم الانحياز مع جهود الامم المتحدة لتوفير تقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية ودراسة السياسات والانشطة ذات الصلة للامم المتحدة والنهوض بالتنمية السريعة للنظام الجديد . ولا تزال اندونيسيا على اقتناع بأن روح التعاون والرغبة في التوصل الى توافق في الآراء التي تزايدت تدريجيا عبر السنوات الماضية ، ستؤدي الى اقامة النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصالات ، سريرا .

وان نقرب من منتصف عقد الثمانينات ، فان رؤية البشرية لنظام دولي أكثر أمنا واستقرارا ، وأكثر رخاءا وعدالة ، تبدو بعيدة كما كانت قولا .

فالخلافات المتصاعدة بين القوى الرئيسية أدت الى تفاقم بؤر النزاع والعنف غير المحسومة في مناطق عديدة من العالم . والازمة الاقتصادية العالمية التي طال أمدها بما لها من آثار ضارة بصفة خاصة على البلدان النامية والخطر المتزايد الذي يحته التصاعد المتواصل لسباق التسلح ، مازالا يشلان القدرة الجماعية للامم على بلوغ توافق الآراء الضروري بشأن المفاهيم والسياسات الرامية الى مواجهة متطلبات عصرنا الحالي . ومع ذلك ، وفي الوقت الذي نشعر فيه بالحاجة القصوى الى نهج متفق عليه في معالجة مشاكلنا العالمية ، نشهد تراجعا مذهلا عن مبدأ التعددية ، واضعانا متعمدا لآليات وهياكل الحوار والتعاون الدولي . وعلاوة على ذلك ، تتجاوز أو تتجاهل بشكل متزايد الامم المتحدة ، وهي التجسيد العالي لمفهوم التعددية .

ويتفق وفد بلادى تماما مع آمينا العام بأن الحاجة ملحة في هذا المنعطف الحرج من حياة منظماتنا لتجدد جميع الدول الأعضاء التزامها الذي قطعت على نفسها ببجادى ومقاصد الميثاق عن طريق جعلها أساسا للعلاقات اليومية فيما بين الحكومات ، وبين الشعوب . ان الاحتفال الوشيك بالذكرى الاربعين لمنظماتنا يوفر لنا فرصة مواتية لاعادة تأكيد ايماننا بمنظومة الامم المتحدة باعتبارها محفلا فريدا لا غنى عنه لتنسيق مصالح الشعوب وأعمالها في تحقيق آمال البشرية في السلم والتنمية المنصفة للجميع .

ومع ذلك ، وفيما يتجاوز اعادة عمل الالتزام هذا ، هناك أيضا حاجة لا يمكن انكارها لتعزيز قدرة الامم المتحدة على الاضطلاع بمهامها كما تحدت في الميثاق والنهوض بفعالية اجهزتها وجدواها .

واذا ما تضافرت جميع الدول الاعضاء في هذا الجهد ، عن طريق الأفعال بدلا من الأقوال ، ومن خلال الاقتراحات الملموسة للاصلاح بدلا من الخطابيات ، أمكن عندئذ أن نضمن ان منظمنا ستستأنف الدور الذي أنشئت من أجله . وهو أن تكون الاطار المركزي والصلب لاقامة نظام عالمي جديد متجدد الحيوية .

ومن هنا ، يمكن للاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة أن يصبح احتفالا حقيقيا .

السيد ديل فايي (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي ،

يسعدني سعادة كبيرة ان اهنئكم على انتخابكم نائبا لرئيس الجمعية العامة ، وأرجوكم أن تنقلوا الى السفير لوساكا تهانينا بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة . ونتمنى له كل نجاح .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لرئيس الدورة السابقة للجمعية العامة ، سعادة السيد خورخي ايويكا ، رئيس جمهورية بنما ، على الطريقة الرائعة التي أدار بها مناقشات تلك الدورة .

وأود أيضا ان أشيد بسعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الأمين العام ،  
لما يبذله من جهود دؤوبة وتفانية في الاضطلاع بمسؤوليات منصبه الهام .  
وبالنيابة عن حكومة وشعب شيلي ، ارحب ترحيبا قلبيا ببروني دار السلام ، العضو  
الجديد في الامم المتحدة .

لقد انقضت تسعة واربعون عاما على عقد مؤتمر سان فرانسيسكو واربعة عقود على  
اجتماع مثلينا في بريتون وودز . ونلاحظ مع الاسف ان التوقعات العظيمة التي ولدت حينئذ  
لا وجود لها في عالم اليوم .

فالازمة التي يعاني منها النهج متعدد الاطراف واضحة في جميع ميادين عمل  
النظام الدولي .

لقد اصبحت الدول تعتمد في أمنها على اقامة ترسانات تنو باطراد ويقترن بذلك  
استعداد لاستخدام هذه الترسانات بشكل انفرادى بدلا من الاعتماد على حكم القانون  
الذي بات يعاني من ترد خطير .

ان المؤسسات التي انبثقت عن بريتون وودز قد غيرتها الاحداث ، ومرة أخرى ،  
وفي اشد أزمة اقتصادية لحقت بالاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٣٠ ، أخذت القرارات  
الانفرادية ، التي تعد الحمائية من أبرز مظاهرها ، تحل محل التعاون والعمل المشترك .  
فلقد انهارت مفاهيم التكامل . وأصبح النظام الدولي وكأنه في حالة مزعزعة .  
ويبدو أن المصير المشترك لم يعد موجودا بالنسبة لنا . ولم يتمكن السلم بعد من بسط  
جناحه على العالم . ونحن نسير صوب سنة ٢٠٠٠ وسط اتجاهات خطيرة تشير الى الفوضى  
والاضطراب في النظام الدولي ، الأمر الذي يجب علينا ان نتجنبه .

ان الحرب الطويلة والمؤلمة بين العراق وايران ، والسكوت المشين ازاء مأساة  
شعب افغانستان ، واليأس الجبر الذي يشعر به الشعب الفلسطيني ، والحالة الخطيرة  
وغير المستقرة في الشرق الأوسط ، والازمة الاقتصادية التي تؤثر على المجتمع الدولي ليست  
الا بعض مظاهر التردى الذي نشهده اليوم في التعايش .

ومما يزيد من خطورة هذا الموقف ، الخطير أصلا ، عدم قدرة منظماتنا على العمل  
لايجاد مناخ من الحد الأدنى من توافق الآراء يلبسنا بحلول حقيقية وعادلة . اننا جميعا

مسؤولون عن هذه الحالة ، بعضنا بسبب الافراط في اضافة الطابع السياسي على مناقشاتنا ، والبعض الآخر بسبب الاعتقاد بأنه يجب السعي ، بغية حل هذه المشكلة ، الى ايجاد حل خارج المؤسسات التي انشأناها خصيصا لمعالجة هذا النوع من الصعوبات التي نواجهها اليوم . وبدلا من السعي من أجل ايجاد حل لهذه الاتجاهات الخاطئة ، تتخذ خطوات وتوضع ترتيبات جديدة تتجاهل جميع الخبرات المتراكمة لدى المنظمات القائمة . وهـذه الأجهزة الجديدة يثبت فشلها خلال فترة قصيرة لأن جذور المشكلة تكمن في فقدان الارادة السياسية اللازمة لتنفيذها .

وهناك مشاعر خطيرة تراوغ شعوبنا للتشكيك في منظماتنا وتثييط عزائمها بسبب عجز المنظمات الدولية . فشعوبنا لا ترى أى برهان يشير الى أن هناك اسهامات محددة نحو الحفاظ على السلم .

وعلينا ان ندرك ان هناك سببا لهذا الشعور بالا حباط الذى يسود ما نلقبه من بيانات . فنحن نخلق عالما خياليا من الحلول عن طريق الاتفاقات والقرارات التي لا علاقة لها بالاحداث المتدفقة التي يطرحها الواقع حولنا .

فالسلم يذكر باللسان ، ولكن بلا عمل لتحقيقه ؛ ويذكر القانون كأساس لتعايشنا لكن ذلك لا ينفذ عمليا ؛ وينادى بمجرد عدم التدخل ، ولكننا نجد في الواقع ان هناك تدخلات صريحة ؛ ويذكر التقدم ، لكننا لا نوجد الظروف الدولية الكفيلة بتحقيق تلك الغاية ؛ ولئن أكدنا على التعاون الدولي بالكلمات ظلت البراهين تطالعنا واضحة على ان شمه آخذة في الغروب .

وفي هذه المناقشة العامة يتعين علينا ان نتمعن في هذا الاخفاق ونسأل انفسنا بعض الأسئلة . هل لم تعد مبادئ الميثاق صالحة . وهل يمكننا تحقيق السلم دون احترامه بصورة عالمية .

ان حكومة بلادى على قناعة بأن المشكلة لا تكمن في حقل المبادئ بل في عدم القدرة السياسية على اعطاء تلك المبادئ مغزى ، وفي الاستخدام السيء للمكانيات التي توفرها منظومة الامم المتحدة . والمشكلة هي فقدان الارادة السياسية والافتقار الى المسلك الملائم لتنفيذ ما قدمه لنا الميثاق من امكانيات .

لقد ذكرت من قبل ان تزدى التعاون الدولي أحد سمات الحالة الراهنة، وذلك وضع خطير بارزا\* الاضطراب الشديد الطحوظ في الاقتصاد العالمي . لقد كان الانكماش في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٣ أطول وأعمق انكماش شهدته السنوات الخمسون الأخيرة . وقد تعرضت التجارة والتمويل الدولي لضغوطات شديدة . وهناك الآن بداية علامات على الانتعاش في اقتصادات البلدان الصناعية . بيد أن عدم توافر التعاون الدولي لا يعرقل توسيع نطاق هذا الانتعاش ليشمل الدول النامية فحسب بل ويسهم ايضاً في استمرار الأزمة فيها ، بما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على استقرارها الاجتماعي والسياسي . وقد أثرت هذه الحالة بوجه خاص على أمريكا اللاتينية .

وتتجلى الأزمة في منطقتنا في تقلص القدرة الانتاجية وتردى معدلات التبادل التجاري ، والزيادة الهائلة في البطالة ، وتبديد طاقة المنطقة الاقتصادية ، وفي الميول التضخمية التي انتشرت في بعض البلدان والانخفاض الصافي في تدفق رأس المال . ومع هذا فان أعراض الأزمة وعلتها تتجسد في الديون الخارجية التي تجتاح كل ما في طريقها والتي تؤثر على الجزء الأكبر من المنطقة . وقد بذلت بلدان أمريكا اللاتينية جهداً ضخماً للتكيف ، للتغلب على الأزمة . واضطلعت بتضحية كبيرة فرضتها على شعوبها ، بمسؤولية الشروع في عطية استئناف النشاط الاقتصادي .

لكن العوامل الخارجية تسيطر على الأزمة وتفرض قيوداً مستحيلة على جهود هذه البلدان للتغلب على الحالة التي تجد أنفسها فيها . ان العوامل التي تقيدنا لا قبل لنا بها .

ان ارتفاع أسعار الفائدة والتشدد في فرض الشروط المالية للائتمان أدبأ الى تغيير كبير في طابع الديون المتعاقد عليها في السابق ، نتج عنه نزوح رأس المال من أمريكا اللاتينية ، الأمر الذي يتهدد تنميتها وتقدمنا .

وكيما تتمكن أمريكا اللاتينية من الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها لا بد لها من أن تجد ، عن طريق التعاون الدولي ، حلولاً تحترم مصالح الجميع وتمنع القاء المسؤولية عن حل الأزمة على عواتق شعوب أمريكا اللاتينية وحدها . وفي هذا الصدد تمثل التجارة الدولية عاملاً

لا غنى عنه . ان الظواهر الحمائية المتكررة التي ظهرت في الدول الصناعية تشكل تهديدا خطيرا لا يحق بانتعاش الاقتصاد الدولي فحسب بل ويلحق ضررا بالوثام فيما بين الشعوب . ولا يوجد هناك متسع للتفاوض بالنظر الى هذه الحقائق . ان العلامات التسي نلحظها في صورة العالم يغلب عليها التشاؤم . بيد اننا نود التغلب على هذا الوضع . ونثق في ان المنطق سيسود في نهاية المطاف بما فيه خير الجميع . وبالإضافة الى ذلك ، نعتقد انه يجب علينا ، بغية التغلب على المصاعب الراهنة ، أن نعمل بموضوعية ونستلهم المبادئ العظيمة الواردة في الميثاق ، كما لاحظ الأمين العام في تقريره الى الجمعية العامة .

وفي غمار هذا الشعور السائد دوليا بالافتقار الى الطمأنينة تؤكد حكومتني مجددا تأييدها غير المشروط لهذه المبادئ الأساسية وتدعو الجميع للمشاركة في الجهود الرامية الى تحديد المسارات التي يمكن ان تقرنا من اتاحة الفرصة للدبلوماسية المتعددة الاطراف والامم المتحدة للقيام بدور متجدد . وأود أن أعرب في هذا الصدد عن مساندة بلادي لبعض التدابير ذات الصلة التي اعتبرها مستلزمة من المبادئ الواردة في الميثاق كالأشطة المستمرة التي يقوم بها الامن العام لصالح السلم ، وبوجه أخص ، العمل الذي قام به ازماء الصراعات التي تؤثر على الخليج الفارسي والشرق الأوسط وقبرص وأفغانستان وكمبوتشيا . فهذه الأشطة تعتبرها بلادي ذات أهمية فائقة ، وتؤيدها .

وتود بلادي أن تشير في هذا الصدد الى بعض أوجه الحالة الدولية التي تشير قلق المجتمع الدولي ، وتسبب انشغالا خاصا لشيلي .

فبلادي وقد ظلت لوقت طويل عضوا نشطا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا -

يساورها الشعور بالقلق ازماء ادامة ذلك الوضع الذي أدانه المجتمع الدولي بلا استثناء . ولهذا فاننا ننضم مرة أخرى الى اولئك الذين يطالبون بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

وفي الشرق الاوسط ، من الضروري القيام بمبادرات واقعية لتحقيق السلم . ومن الضروري ، لخلق جو يساعد على حل هذه المشكلة ، وضع نهج واقعي ومعتدل ، يبتعد عن المزايدات والعبارات الطنانة . وترى شيلي انه من الضروري الاعتراف بحق كل دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ؛ ومن الضروري جعل حق الشعب الفلسطيني ليقرر مصيره بحرية حقا فعلا ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة ؛ ومن الضروري وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) كالة انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة .

وبعد النزاع الذي تعاني منه منطقة الشرق الاوسط من الموضوعات التي تستأثر باهتمام خاص لبلادي وتمثل مصدر أسس لها . فعلاقات الصداقة القائمة بين حكومتني ودول

تلك المنطقة ليست الصلة الوحيدة التي تقرب ما بيننا . لأننا نرتبط أيضا ، وباحساس خاص من التعاطف ، بالأبناء العديدين للشعبين اليهودي والعربي الذين استوطنوا بلادى وأصبحوا جزءا لا يتجزأ من المجتمع الشيلي ، فأثروا بثقافتهم وتقاليدهم ومساهماتهم بحماس في تنمية بلدنا .

وتشكل قضيتا أفغانستان وكمبوتشيا مثالين اليمين للاستخدام التعسفي للقوة والقصور دون الاعتراف بالاستقلال السياسي لهاتين الدولتين . ونحن ننضم الى المجتمع الدولي في اذانة انتهاك الحقوق الاساسية لهذين الشعبين وما أفصح عنه ذلك من ازدراء للأحكام الواضحة لميثاق الامم المتحدة . وتتسم هذه الانتهاكات بخطورة أكبر نظرا لما يجرى من محاولات لتحويلها الى حالات أمر واقع ومواقف لا يمكن التراجع فيها . ومن واجب اولئك الذين يؤمنون منا ايمانا راسخا بحرية الانسان واحترام سيادة الدول والاستقلال والمساواة وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، أن يشجبوا الانتهاك المستمر لهذه الحقوق بحزم ينبع من قناعتنا بما لهذه الحقوق من شرعية متأصلة فيها . وعليهم أيضا أن يدنوا العدوان الصارخ الذي يتعرض له هذان الشعبان . ولا بد لنا من أن نوحدهم جهودنا لمنع التزايد غير المقبول لهذه الأعمال المبرهانية . وتود شيلي أن تؤكد من جديد مساندتها غير المحدودة لهذين البلدين في جهودهما لارساء سيادتهما الكاملة ، وتدعو للانسحاب الفوري لقوات الاحتلال .

وتمثل أمريكا الوسطى منطقة أخرى ينتهك فيها مبدأ عدم التدخل انتهاكا صارخا . فنحن نشاهد مأساة نشعر بأنها مأساتنا نحن ، نظرا لأنها تتعلق بدول شقيقة تفخر شيلي بأنها ترتبط بها بروابط صداقة تقليدية طويلة . واننا لنأسف لتجاهل هذا المبدأ النبيل من مبادئ الميثاق من جانب اولئك الذين يساندون اعمال وأيد يولوجيات تسعى دولة كبرى من خارج القارة الى احقامها على نصف الكرة الغربي الذي نعيش فيه ضد رغبات سكانه . وقد أعرنا ، لهذا الشعب ، عن تأييدنا الأكيد للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا التي قامت بمبادرة ، نحن متأكدون بأنها ستهيئ الصيغة الملائمة للحفاظ على قيم السلام والحرية وكرامة الانسان في هذه المنطقة .

وتمثل التسوية السلمية للنزاعات مبدأ أساسيا آخر . فالعدالة والقانون هما الوسيلة الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي لاعتماد حلول عادلة ومنصفة ومشرفة للأطراف المعنية في أى صراع من الصراعات الدولية . وبهذا الاحساس نتطلع الى نجاح الجهد التفاوضي الذى أنيط بالأمين العام القيام به فيما يتعلق بنزاع جنوب الأطلسي بين جمهوريتي الأرجنتين والمملكة المتحدة .

وفي اطار اهتمامنا بالسلام أيضا ، نود أن نوجد مع جارتنا وشقيقتنا - جمهورية الأرجنتين - كل الظروف التي من شأنها أن تسمح لنا بالعيش في سلام وتتيح لنا تنمية وزيادة امكانيات كل منا . ولقد دفعنا اخلاص شيلي التقليدي للقانون والعدالة للجوء الى وساطة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني للوصول الى حل نهائي لنزاعنا الجنوبي . ولقد أحرزنا تقدما هاما ، بمعاونة قداسة البابا ، نحو الوصول الى نهاية موفقة لهذه الخلافات . واني لعلى ثقة من أن الحتمية التاريخية للسلام ، وهي حقيقة أثبتتها الواقع سوف تسود مرة أخرى بيننا . ويشترك شعبا وحكومتا شيلي والأرجنتين اشتراكا عميقا في هذا الشعور بالأخوة . وعلينا - في هذه المرحلة الختامية من وساطة البابا - أن ننمي ونصون هذا الايمان الراسخ السلمي المشترك الذى تمتد جذوره على جانبي الانديس والذي يعتبر ثمرة لتاريخنا المشترك المجيد . فبلدانا المتجاوران يرتبطان بأطول حدود مشتركة في العالم ، ولم تقع بينهما أية حرب على مدى ١٧٠ سنة . أفلا يعد هذا مثلا حيا على أن السلام مسألة ارادة سياسية ومسؤولية تاريخية ؟

واذا كنا نريد أن تكون اعمال الامم المتحدة عاملا يساعد على تعزيز السلم العالمي ، فعلينا أن نهتم بضمان التطبيق الكامل لمبدأ العالمية في اطار منظماتنا . لذلك نعتقد أنه طبقا للميثاق ، ينبغي أن تمكن جميع البلدان التي تريد المشاركة في هذه الجمعية من أن تفعل ذلك . ونأمل أن تتمكن دولتا كوريا من الحضور الى هذه القاعة في المستقبل القريب كعضوين كاملتي العضوية . كما اننا ننادى باجراء حوار بين البلدين ، بعيدا عن أى تدخل أجنبي ، عملا على اتاحة الفرصة لحل الوضع الشائك القائم في شبه جزيرة كوريا ، بما يسهم في استتباب السلم في المنطقة .

وتمارس شيلي ، وهي بلد يقع في منطقة انتاركتيكا سياستها على جزء من ذلك الاقليم بمقتضى حقها المشروع القانوني والتاريخي ، ووضعها الجغرافي ، ووجودها الطويل وأنشطة شعبها . ونحن نرى ، بشعور من الاهتمام الخاص ، أن هناك تدابير مختلفة تهدف الى اضعاف معاهدة انتاركتيكا . وقد دلل هذا الصك ، طيلة فترة تنفيذه على انه من أكثر الاتفاقات متعددة الأطراف التي أمكن التوصل اليها فعالية . فقد جعلت هذه المعاهدة ، والنظام الذي أوجده ، من هذه القارة المنطقة الوحيدة التي يمكن أن يسودها السلام والنقاء البيولوجي والتعاون العلمي بين شتى البلدان في هذا العالم الذي تنتشر فيه الأسلحة النووية .

والمبادرات التي من شأنها أن تؤدي الى تفكيك نظام انتاركتيكا ، ستكون سابقة مشروعة للأمم المتحدة ، لأنها ستفتح الابواب لتسلل النزاعات الايدولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ، التي تلقى الآن ظللا كثيفة على مستقبل البشرية . وحكومتي مقتنعة بأن معاهدة انتاركتيكا ذاتها والاتفاقيات المكملة لها فيها من الاتساع والمرونة والانفتاح ما يسمح بتحسين أدائها تحسينا كافيا .

وان كل ما يتعلق بالأسلحة والتجارب النووية يشير قلنا خاصا لبلادى . فنحن ننتمي الى منطقة عاشت بمنأى عن ويلات الأسلحة الذرية وخطر المخزونات النووية . ونحن نريد الابقاء على هذا الوضع الذي يتفق مع أهدافنا السلمية ، ويساعد على تفادي كل التجارب التي تجرى في هذا الصدر . لهذا السبب نؤكد هنا من جديد ما أظناه في شهرى شباط / فبراير وآذار / مارس ١٩٨٤ بالاشتراك مع أكوادور وبيرو وكولومبيا ، وهي الدول الاعضاء مع شيلي في لجنة جنوب المحيط الهادئ .

وننتقل الآن الى مسائل أخرى . فبلدى يعلق أهمية خاصة لا تقل عما سبق أن أشرت اليه على معالجة الارهاب ، وهو آفة من آفات هذا العصر تشكل خطرا جسيما على حياة وأمن الأفراد ، ويروح ضحيتها عدد كبير من الأرواح ، وتنتهك بصورة صارخة حقوق الانسان الأساسية وتهدد السلام الداخلي للدول . والواجب الذى لا مفر منه لأعضاء المنظمة يتمثل في تقديم التأمين الحاسم الى جميع التدابير التي يتفق عليها دوليا ، بهدف مقاومة هذا الأسلوب الحقيير والاجرامي من أساليب الحرب ، وتحقيق امتناع الدول عن اتاحة انتشار الأنشطة الارهابية ، أو تيسير وقوعها ، من داخل حدودها ، في مناطق أخرى . ويستحق مرتكبو هذه الأعمال الاجرامية ومؤيدو ارتكابها العقوبة القاسية . ونعتقد أن الادانة الدولية للارهاب يجب أن تكون مطلقة وأن يكون العقاب شاملا . والمواقف غير الحاسمة تؤيد وتشجع العنف . ان الارهاب ارهاب ؛ فليس هناك من مابيزة أو ظروف مخففة . انه اداة اجرامية ومجنونة تستخدم أخط غرائز بني الانسان .

ولا يمكنني في هذا الصدد الا ان أذكر الجريمة القذرة التي ارتكبت ضد

الانسانية في بيروت ، ضد سفارة الولايات المتحدة .

أنا نكرر مرة أخرى ان لكل بلد الحق السيادي في أن يسن التشريعات التي يرى أنها أكثر ملاءمة لحماية شعبه من هذا التهديد . ونصر في نفس الوقت على أن من حق الدول وواجبها أن تنشر التقاليد الدولية لتيسير استئصال هذه الآفة ومعاقبة مرتكبيها .

بعد ان استعرضت المبادئ التي تلهم وتشكل أنشطة شيلي على الصعيد

الدولي وازاء مشاكل المجتمع العالمي ومشاكل منطقتنا التي تستحوذ على اهتمامنا بشكل خاص ، أود أن أقول بضع كلمات عن الوضع الدستوري في شيلي .

ان حكومة شيلي ملتزمة بعملية واضحة ومحددة لتعزيز الديمقراطية . والخطوات المختلفة التي ستتخذ منصوص عليها في الدستور السياسي المعمول به حاليا ، وهو الدستور الذى وافقت عليه الغالبية العظمى من شعب شيلي ، وبدأ سريانته في

١١ آذار/مارس ١٩٨١ . ولا يمكن ان يكون لنا اى هدف آخر ، لأن الخضوع لسلطان القانون والديمقراطية يشكلان مكونا أساسيا من مكونات شخصية شيلي وتقاليدها . ان نظام الحكم الديمقراطي ذاك ، الذى يجب أن نسعى لمواصلة تحسينه وتعزيزه وفقا لاحتياجات وتهديدات هذا العصر ، نظام راسخ في نفوس شعب شيلي بأسره - في نفوس قواتنا المسلحة وعمالنا ومفكرينا ، وفي نفوس شبابنا الذين ستتألف منهم أمة الغد .

اننا نلتقي باستمرار رسائل تعبر عن التلهف على تعجيل عملية التحول الدستورى في شيلي . وينسى الذين يقدمون لنا النصح ان الديمقراطية في شيلي ، وهي مثال يحتذى في امريكا ، دمرتها يد القوى الديكتاتورية التي استغلت نفوس الخصائص التي توهن العالم الغربي في هذه الايام . وقد أوضحت لنا التجربة ما الذى يمكن أن يحدث للديمقراطية التي تعجز عن الدفاع عن نفسها اذا ما سمح للذين لا يؤمنون بها ويكونون على استعداد لتقويضها في كل ما يقومون به من أعمال أن يعملوا من الداخل بحرية .

ونحن لا نريد لهذا أن يتكرر . وهذا هو سبب انتهاجنا نهجا تدريجيا وراسخا ومضمونا ازا\* عملية نعتبرها أفضل ما يلائم تعزيز ديمقراطية تكون بمنجاة من العناصر المخربة التي نشطت في الماضي . فنحن لا نرغب في تكرار تجارب البلدان الأخرى التي أخفقت ، نتيجة لتسرعها ، في توفير قواعد صلبة للنظام الذى كانت ترغب في تحقيقه ، وانتهى بها المطاف الى أن تعيش حلما قصيرا سرعان ما استيقظت منه . ونحن لا نريد هذا المصير لبلدنا . لقد تقرر النهج الشيلي من قبل شعب شيلي ، ولذلك فانه يشكل المطلب الوحيد الذى لا بد للحكومة من أن تلبيه بغية تحقيق نتائج ملموسة ودائمة .

ومن المظاهر الجلية للتقدم الذى حققناه ، حرية الصحافة الموجودة في بلدنا ، وتنظيم العمال ومشاركتهم الفعالة في الشؤون الوطنية وفي النشر الوشيك للقوانين السياسية ما سيعزز العملية .

فباسم حكومة وشعب شيلي ، أطلب الى هذه الجمعية العامة الاحترام الذى تستحقه العملية التي اختار شعبنا اعتمادها بحرية ، ممارسة منه لحقه السيادة ،

وبغية انشاء ديمقراطية متجددة وحديثة ، ديمقراطية لا تكون مجرد كلمات جوفاء ، بل تكون عنصرا حقيقيا من العناصر الكفيلة بالحفاظ على حريتنا الوطنية وتسهم بذلك في السلم والأمن الدوليين .

السيد بوس ( لكسمبرغ ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : أود أولا أن أهنيء بحرارة السفيربول لوساكا على انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واني لعلني يقين من انه بفضل الماه الواسع بأعمال هذه المنظمة العالمية سيؤثر تأثيرا مفيدا على مناقشاتنا ويزيد من فعاليتها . وان وجود شخصية افريقية بارزة على رأس هذه الجمعية سيزيد من انتباهنا الى الوضع الاقتصادي الصعب الذي تواجهه بلدان كثيرة في افريقيا ، في اعقاب الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى التي ابتليت بها تلك القارة على مدى السنوات القليلة الماضية ، وسيلفت الانتباه ايضا الى الحاجة الملحة لقيام المجتمع الدولي بتقديم العون على اساس من المساندة والتضامن .

ويسعدني أن أعرب عن تجديد ثقتنا بالأمن العام للأمم المتحدة ، الذي تستحق جهوده الحكيمة والدؤوبة من أجل المصالحة على الصعيد الدولي الاعجاب والتقدير والامتنان . وفي الأوقات التي تواجه فيها التسوية المقبولة للنزاعات والأوضاع الخطرة صعوبات متنامية في المحافل الدولية التي أنشئت خصيصا لحل تلك النزاعات ، ويصبح الأمر فيها متعلقا بالتقريب بين وجهات نظر الفرقاء وتهيئة مناخ ملائم للتفاهم ، فان مهارات الامن العام تكتسب أهمية خاصة .

ويستثني هذا العمل حتما وبالضرورة الدعاية التي تصاحب المناقشات العامة . ولذلك فاني اشعر ان من الضروري ان أشجع السيد بيريز دي كوييار على مواصلة الخط الذي انتهجه منذ أن أصبح رئيسا لهذه المنظمة فلا يحيد عنه . وأود أن أهنيءه على التعهد الذي حصل عليه من العراق وايران بالتوقف عن مهاجمة الأهداف المدنية

المحضة ، وهو تعهد من الواضح انه يجرى التقييد به . وآمل أن تثمر في القريب  
العاجل الجهود الجديدة التي بذلها الامين العام هذا الصيف لحل مشكلة قبرص،  
وأتوجه بندا<sup>١٠</sup> عاجل الى الطائفتين في الجزيرة للتعاون معه باخلاص .  
وأود أن أحيي بحرارة وفد بروني دار السلام التي انضمت للتوالي منظمنا .  
ان ميزانية الوضع الدولي ، التي نستعرضها كل عام في مستهل دورة الجمعية  
العامة ، نجد أنها ، مرة ثانية ، لا توفر أساسا يدعو الى الغبطة أو التفاؤل . فالمجابهة  
العسكرية ، المكسوفة او المقنعة ، والنزاعات والتوترات الخطرة التي أثرت على مناطق  
عديدة من كوكبنا لسنوات ، وفي بعض الحالات لسنوات عديدة ، لا تزال مستمرة ،  
وتزداد وحشية من حين لآخر . واستخدام القوة والتهديد باستخدامها آخذان نفسي  
الازدياد . وفي كثير من البلدان ، يستمر تجاهل أبسط حقوق الانسان أو حتى يهزأ  
بها دون عقاب ، وهي حقوق حددت بوضوح منذ وقت طويل في صكوك دولية معترف بها .

وما زال الانتعاش الاقتصادى غير مضمون بالرغم من بعض العلامات المشجعة ، فلاختلال النقدى والأزمة المالية وخاصة المديونية الدولية تتجه جميعها الى التدهور ، وكالعادة فان البلدان الأكثر فقرا هي الأشد معاناة .

ويبدو أن الأجهزة المنوطة بها مهمة ضمان احترام ميثاق سان فرانسيسكو وتحقيق مبادئه غير قادرة على وقف هذا الاتجاه وتحمل مسؤولياتها . وفي مواجهة تدهور الموقف يحل اليأس محل الأمل ويبدأ الرأى العام فى التساؤل عن مغزى وحقيقة جهودنا .

ومن ثم فقد حان الوقت لكي تقوم الحكومات بتحسين أساليب عملنا على النحو اللائق وتركيز الاهتمام بقدر الامكان على ما هو أساسى ، ودراسة الاجراءات العملية بدقة لكي نتغلب على مشاكلنا ، وبصفة خاصة من طريق البرهنة على بعد نظرها وعلى توافر الارادة السياسية لديها .

وقبل أس عرض زميلي الايرلندى على الجمعية العامة الموقف المشترك الذى اتخذته أعضاء الاتحاد الأوروبى فيما يخص مدى الصعوبات فى مجال العلاقات الدولية . وأود أن أركز ملاحظاتي على تلك الصعوبات التى أعتقد أنها تستحق اهتماما خاصا .

أولا لا يمكن أن أخفى قلقي ازاء تدهور مناخ العلاقات بين الشرق والغرب ، ونجد تعبيرا عنه بخاصة فى الجدال الذى ظهر مؤخرا بين الدولتين العظميين ، ولئن صدرت من جانب بعض الملاحظات المؤسفة أو استخدمت لغة لا تتفق فى بعض الأحيان مع ذوقنا ، فقد واجهنا من جانب آخر سيلا من المقارنات التاريخية الحادة واتهامات غير صحيحة وادعاءات كاذبة بل وحتى نداءات تدعو للكراهية .

ونأمل أن البيان الذى ألقاه رئيس جمهورية الولايات المتحدة يوم الاثنين أمام الجمعية العامة والاتصالات التى جرت خلال الأيام القليلة الماضية بين وفدى الدولتين العظميين سيشكلان تحولا الى الأفضل فى هذا المجال .

لقد حان الوقت حقا للعودة الى لغة أكثر اعتدالا واحترام المبادئ الواردة فى اعلان نيمكسون - بريجنيف المؤرخ ٢٩ ايار/مايو ١٩٧٢ . فهذه الوثيقة الهامة لا تنص فقط على مجرد الاعتراف بالمصالح الأمنية للمشاركين على أساس مبدأ المساواة " ولكنها تولي نفس الأهمية

الى " بند استخدام القوة أو التهديد باستخدامها " ، " والتخلي عن محاولات الحصول على فوائد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حساب الطرف الآخر " . وهي تشمل على الالتزام " بالأ نألو جهدا في تجنب المنازعات أو الأوضاع التي قد تؤدي الى تزايد التوترات الدولية " وكذلك الوعد " بضغط النفس دائما " .

واحترام هذه السهائ هو وحده الكفيل بالعودة الى مناخ أفضل ، ونجاح المفاوضات الجارية أو التي ستتم مستقبلا .

بيد أنه من الضروري احراز تقدم سريع في مجال نزع السلاح وهي مسألة تشغل مكانا هاما في أعمال الجمعية العامة منذ بعض الوقت . كما أنها مشكلة تثير بحق اهتمام الانسانية جمعاء ، لأن سباق التسلح ازداد سرعة بشكل مقلق مع تراكم لم يسبق له مثيل في مخزون الأسلحة وتطويرها المستمر بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي . لقد تحول كوكبنا الى مستودع للبارود تزداد خطورته أكثر فأكثر . ويمثل امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي أبعادا جديدة لا يمكن التنبؤ بنتائجها .

وهذا التطور يزيد من خطر اشتعال حرب شاملة ، لأنه يضاعف من احتمالات الخطأ في حساب نوايا كل طرف ، كما أنه يؤدي بصورة متزايدة الى صعوبة نجاح أساليب الرقابة . وهو يحول موارد بشرية واقتصادية ومالية ضخمة من الاستخدام المدني الى الاستثمار في الجهد العسكري ، وقد بدأنا نشعر بالنقص في تلك الموارد في هذه الفترة من الكساد الاقتصادي . ولتلك الأسباب المتنوعة شجع بلدي دائما ومازال يؤدي الجهود الهادفة الى اعادة الثقة في العلاقات الدولية والى تخفيض مستوى التسلح الى معدلات أكثر معقولية ، أى بما يتفق واحتياجات الدفاع الحقيقية لكل بلد من نفسه .

ولهذا السبب طقنا آمالا كبيرة على بد ، مفاوضات الأسلحة الاستراتيجية والمفاوضات المتعلقة بالقذائف المتوسطة المدى . وتوقف المباحثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القذائف في أوروبا هو نكسة تبعث على القلق وخاصة نظرا لأن الصعوبات التي تواجهها هاتان الدولتان للبد ، في مفاوضات استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية توضح أهمية الخروج من هذا المأزق واستئناف الحوار عند هذا المستوى . واستئناف هذا الحوار ضروري نظرا لأن ماهو في كفة الميزان يمثل أهمية قصوى للعالم أجمع .

وفي هذا الصدد نشاطر الأمين العام الرأى عندما يعلن أن أى جهد سواء كان ثنائيا أو متعدد الأطراف هدفه النهائي وقف سباق التسلح في الفضاء ، ويجب أن يحظى بالتشجيع . ان الحوار يجب أن يستأنف دون شروط مسبقة نظرا لأن أى خطأ بل أى تأخير قد يؤدى الى تصعيد جديد .

وبالإضافة الى الآثار الضارة على الأمن الدولى وعلى حفظ السلم ينطوى سباق التسلح على تهديد ضخم لوارد مادية يعود اطلاقها بالفائدة على التنمية الاقتصادية بصورة عامة وتنمية البلدان النامية بصورة خاصة .

ويتوقف حفظ السلام أيضا على النجاح في النضال ضد التخلف ، ولن يتقدم بصورة صحيحة الا بتحقيق نظام اقتصادى واجتماعى أفضل توازنا واكثر عدلا .

ان الحوار بين الجنوب والشمال بشأن التعاون الاقتصادى الدولى لصالح التنمية قد أثار العديد من الآمال ولكنه توقف منذ عدة أعوام . وبالرغم من الندوات الجادة المتكررة لجميع الأطراف والمشاورات غير الرسمية المستمرة ، فان الارادة السياسية تفتقد عندما يتعلق بالامر ببدء مفاوضات شاملة فعالة وضعت أسسها في كانبون . ولا توجد حتى الآن دلائل واضحة على بدئها .

ولكن يتطلب الأمر اتخاذ خطوات فورية وبصورة عاجلة ان أن الكساد الاقتصادى أدى الى نتائج ضارة ولا سيما للبلدان النامية التي ينخفض دخل الفرد فيها منذ عدد من السنوات . وطلاوة على ذلك فان احتمالات المستقبل غير مشرقة . فليس هناك احتمال يذكر لتعزيز أسعار السلع الأساسية ولا استعادة النمو في التجارة الدولية بصورة عامة . وتنصيب مصادر التمويل نظرا لحجم الديون الدولية التي لم يسبق لها مثيل ، وتعرقل تدابير التقشف الشديدة الانتعاش ، وتظهر الحماقة من جديد ، وستؤدى كل تلك العوامل مجتمعة بحكم تطور الأحداث نفسها الى تباطؤ في عودة النمو الاقتصادى على الصعيد الدولى ان لم ننجح في عكس اتجاهها .

ولن نتمكن من ايجاد حل الا اذا ادركنا حقيقة الترابط بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، وحققنا تضامنا معا لبدء حوار بناء من طريق الاتفاق على تدابير محددة يتم صياغتها بصورة واقعية وتستهدف دفع العودة الى النمو .

وفي هذا الصدر أشارك الرأي الذي عبره الزميل الفرنسي المرموق السيد كلود شيسون ، عندما اقترح منذ فترة اقامة " نيوديل " جديد على الصعيد العالمي على النحو التالي :

" ان الذي يجب أن نتكلم عنه اليوم هو " نيوديل " جديد على مستوى العالم أي منح الحق في التنمية وفي الاستهلاك لمقات الملايين من البشر . هل نسينا أن رخاؤنا في عقد الخمسينات وعقد الستينات لم يكن ممكنا الا لأن القطاعات الأقل تقدما في المجتمعات الصناعية قد توصلت في فترة سابقة الى أسواق الاستهلاك والترفيه نتيجة للتدابير الاجتماعية الجريئة التي اتمت قبل الحرب وبعدها مباشرة : ففي الولايات المتحدة بفضل " النيوديل " ، وفي انكلترا على أثر السياسة التي وضعها بفردج ، وفي فرنسا عن طريق اصلاحات ١٩٣٦ ، وتلك التي أظقت التحرير ؟

" ان أية سياسة تطوعية ينبغي أن تتيح احراز هذا التقدم نفسه على  
المستوى العالمي في الأعوام المقبلة " .  
ولكن كما نواجه اليوم أزمة فان ذلك يرجع الى حد كبير الى ان العملية الاقتصادية  
معوقة الآن بسبب عدم العدالة في توزيع العائدات على المستوى العالمي : فمن ناحية ،  
هناك بلدان لديها قاعدة صناعية قوية ولكنها تفتقر الى الأسواق ، ومن ناحية أخرى ،  
هناك بلدان كثيرة جدا تفتقر الى القوة الشرائية .

ومع ذلك ، فانه لا يمكن للمساعدة الخارجية أن تعيد تنشيط الاقتصاد في العالم  
الثالث الا اذا تزامنت بشكل حكيم مع السياسات الداخلية المناسبة . ان نتائج الخلل الذي  
يصيب النظام النقدي الدولي والاقتصاد الدولي على جانب كبير من الخطورة بدرجة تفرض  
على المجتمع الدولي التزاما عاجلا بالعمل على اعادة النظام والقضاء على الخلل ، وذلك  
بشكل مشترك وتحت اشراف الأمم المتحدة .

ان مقاصد الميثاق لن تتحقق ومهمة الأمم المتحدة لن تكتمل مالم نضمن السلام  
والتنمية الاقتصادية ، ومالم يصاحبهما في كل مكان احترام فعال لحقوق الانسان والحريات  
الأساسية وفقا للاحكام الصريحة الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات  
التي عقدت بعد ذلك في هذا المضمار .

ولسوء الحظ ، فاننا نشهد تأكيدات متزايدة في اجزاء مختلفة من العالم على  
حدوث انتهاكات صارخة لتلك المواثيق الدولية كل يوم وذلك مثل : التمييز العنصري ،  
والقاء القبض التعسفي ، والاحتجاز وخاصة في مستشفيات الأمراض العقلية ، والتعذيب ،  
والمعاملة فير الانسانية والسهيبة ، وتقييد التحرك الحر للأفراد ، وهذه كلها تمارس في  
العدد يد من البلدان ما يتعارض مع كرامة الانسان .

ان الحكومة الجديدة للكمبورغ التي شكلت بعد اجراء الانتخابات التشريعية في  
١٧ حزيران / يونيو ١٩٨٤ ، سوف تتخذ موقفا حاسما وثابتا في هذا المجال ، فهي لن  
تتردد في كشف هذه الاعمال وادانتها دون تحفظ أيها كان البلد الذي تحدث فيه وأيا  
كانت الحجة التي يجرى التذرع بها ، وذلك لان تلك الانتهاكات لحقوق الانسان تتجاوز  
اطار الاختصاص الوطني .

اننا لسنا نقبل الحجة القائلة ان احترام الحقوق الاقتصادية يجعل من الممكن أن تنبذ " باهتسامة ساخرة " أية انتقادات بشأن موضوع احترام الحقوق السياسية .  
ومن جانبنا ، فاننا نتمسك بقوة بقرار الجمعية العامة ٢٠٠ / ٣٧ الذى ينص فى الفقرة ١ من المنطوق على مايلي :

" . . . ان جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية مترابطة ولا يمكن تجزئتها ، وان تعزيز وحماية أى فئة من الحقوق لا ينبغي أبدا ان يعنى الدول من تعزيز وحماية الفئة الأخرى " .

ان الجهود المحايدة والدؤوبة التي تبذلها منظمة العفو الدولية عبر السنين لتوعية الرأى العام الدولي بانتهاكات حقوق الانسان تستحق الثناء والتشجيع . ان لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، التي تقع عليها مهمة متابعة قيام الدول الأعضاء بتنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقها ، سوف تحقق فائدة أكبر اذا ما قامت باجراء تحقيقاتها بشأن القضايا الفردية التي تطرح عليها والنظر فيها بشكل محدد ، بدلا من القيام بالتحليلات العامة للنصوص الدستورية وللقوانين السارية التي يكون مداها أحيانا نظريا فقط .

ان قيام لجنة حقوق الانسان بصياغة مشروع اتفاقية بشأن التعذيب سوف يمكن - وهذا ما نأمل - من توسيع نطاق الأحكام التقليدية المطبقة في هذا المجال . الا أنه من المهم أن تكون المادتان ١٩ و ٢٠ من المشروع اللتان تتعلقان بتقديم ونظر التقارير التي تقدمها الدول والقيام بالترتيبات الخاصة بالتحقيق ، جزءا لا يتجزأ من نظام التنفيذ الإلزامي للاتفاقية ، الذى ينطبق على جميع الدول التي تنضم اليها .

اننا ندين ونرفض مرة أخرى وبشكل قاطع سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها جنوب أفريقيا ، والتي يجب أن تقضى عليها مرة واحدة وإلى الأبد باقامة مجتمع ديمقراطي تحترم فيه الحريات الأساسية والحقوق السياسية لجميع المواطنين ، وبالإضافة الى ذلك ينبغي على جنوب أفريقيا ان تتوقف عن اعاقة حصول ناميبيا على الاستقلال ، وذلك بالانصياع الى القرار الذى أصدره مجلس الأمن في هذا الصدد .

وانني ان أذكر مشكلة حقوق الانسان ، لا يسعني الا أن أشير الى مشاعر القلق المصحوبة بالأمل والعطف التي نشعر بها ازاها تطوّر الحالة في هولندا ، حيث نرحب بتدابير

العفو الممنوحة للسجناء السياسيين . ونأمل في أن تدخل السلطات في حوار مخلص وحقيقي مع المنظمات التي تمثل الحركات العمالية ، مما يمثل خطوة أولى صوب التصالح الوطني الحقيقي . ويمكن لهذا التطور ان يكون اسهاما كبيرا في تحسين المناخ العام السائد في قارتنا .

ان هناك انتهاكا لا يمكن انكاره لحقوق الانسان ولحق الشعب في تقرير المصير يمارس بشكل ضيق-ولسوء الحظ في أفغانستان . ان التدخل العسكري السوفياتي الذي ظل مستمرا طوال أربعة أعوام ونصف عام مضت يمتزج بوحشية باتباع أساليب متزايدة للقضاء على المقاومة الشعبية ، وبمصفى خاصة بالقصف المكثف بالقنابل . وان العالم الخارجي لا يسعه الا أن يعلن عن استنكاره ازاء هذا التصعيد الذي لا يرحم . ان الأسلوب الوحيد المسموح به والمشرف للخروج من الازمة الراهنة هو التوصل الى تسوية سلمية تتماشى مع القرارات المتنوعة التي اتخذتها الجمعية العامة في السنوات القليلة الماضية .

وينطبق هذا نفسه على كمبوديا .

وهناك أيضا أسباب عديدة تدعو الى القلق فيما يتعلق بالحرب الدائرة بين العراق وإيران ، التي وصلت الى مستوى جديد بهاجمة السفن في الخليج . ومن شأن هذا التصعيد أن يجر الى الصراع ولا لاتزال حتى الآن بعيدة عنه . وينبغي ، رغم أن محاولات الوساطة لم تنجح حتى الآن ، مضاعفة الجهود لتهدئة المشاعر ، وتخفيف الحالة ، وانهاء هذا الصراع الدوى ووقف المعاناة التي يلقاها شعبا البلدين ، وذلك باحترام مصالحهما المشروعة .

خلال العام الماضي ، استمر العنف الذي أودى بأرواح ضحايا كثيرة في لبنان ، وان المثل الذي يضره ذلك البلد يوضح مرة أخرى ان استخدام القوة يخلق المزيد من الصعوبات بدلا من ان يحلها . ولئن كان الهدوء التام لم يسد لبنان حتى الآن ، فإنا نتقدم الذي تم احرازه لتحقيق التصالح الوطني أمر يسرنا ويستحق تشجيعنا الكامل .

ومن الأهمية بمكان أن يضاعف المجتمع الدولي الآن جهوده من أجل إعادة اقرار واحترام سيادة لبنان وسلامه أراضيها واستقلاله ووحدته ، ومن أجل أن يتحقق انسحاب القوات الاسرائيلية وجميع القوات الأخرى التي لا ترغب حكومة لبنان في بقائها . وحتى تتحقق تسوية شاملة فسي

الشرق الأوسط ، ينبغي طينا أن نضع في الاعتبار مختلف الحقائق الأساسية المعروفة منذ القدم والتي لم تتغير ، فلا يمكن التوصل الى هذه التسوية الا بالاعتراف بحق كل الدول بما في ذلك لبنان واسرائيل ، في العيش في أمان في حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة ، والاعتراف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما ينطوي عليه ، ذلك أن تزايد حالات فرض الأمر الواقع في المنطقة ، وخاصة في الأراضي المحتلة ، بما يتعارض مع القانون الدولي ، لن يكون من شأنه الا تعطيل وتعقيد امكانية التوصل الى حل قابـل للتطبيق ، وينبغي للأطراف المعنية مباشرة ان تجلس الى طاولة المفاوضات ، ثمات أم لم تشأ .

وفي أمريكا اللاتينية نجد مدعاة للقلق الشديد وللأمل . ونحن لا يسعنا إلا أن نستنكر القمع الديموى الذى مورس مرة أخرى مؤخرا ضد المتظاهرين السلميين في شيلي . واننا نلاحظ بالرضا ، في بلدان اخرى ، العودة التدريجية الى الديمقراطية، ونلاحظ في كولومبيا ان هناك تحركا صوب تسوية النزاعات الداخلية بالوسائل السلمية . ويحدونا أمل كبير أن تكون تلك الأمثلة بمثابة دروس يستقيها الآخرون في كل مكان وان تلقى الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا في أمريكا الوسطى النجاح . ان التعليق الذى أدليت به من قبل بشأن الحاجة الى احترام كل أنواع حقوق الانسان ينطبق بشكل خاص فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية . ان الامم المتحدة ستحتفل في العام القادم بالذكرى الأربعين لانشائها ، وخلال تلك الفترة مر المجتمع الدولي بتغيرات أساسية : لقد زاد حجمه بشكل كبير بعد حصول عدد كبير من الدول على الاستقلال بعد ان كانت اقاليم مستعمرة \* .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس ( قبرص ) .

ونحن سعداء لذلك ، ولكننا ندرك في نفس الوقت أن المناقشات كلما تعمقت وتكثفت ، تعقدت لأن الاهتمامات العاجلة لمختلف المشاركين وأهدافهم ، ليست دائما واحدة حيث أن النظم السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان تختلف عن بعضها اختلافا جزريا .

وفضلا عن ذلك ، لم تكن النتائج التي تحققت على مستوى الآمال العريضة التي أمرت عنها الشعوب الممثلة في سان فرانسيسكو في الميثاق ، والتي افترضت مسبقا بالطبع ، تعاون كل دولة عضو في الحفاظ على الأهداف المشتركة . ويقتضي تطبيق الميثاق تطبيقا مناسباً ان لم يكن التفاهم الأمثل فعلى الأقل الرغبة الصادقة لدى أعضاء مجلس الأمن في التعاون من خلال المنظمة الدولية . الا أن الوضع القائم حالياً ليس كذلك . فالعلاقات بين الدولتين العظميين تمر بمرحلة صعبة ، ووصلت فعلاً الى نقطة الجمود . وليس أمامنا سوى الأسف لما حدث ، والأمل في أن تستأنف الدولتان الحوار بينهما بأسرع ما يمكن وأن يزول عدم الثقة المتبادل بينهما . وهذا وحده هو الكفيل بصيانة السلم وتوسيع نطاق التعاون ، أو بمعنى آخر نجاح مساننا المشترك .

السيد الدالي (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، أنه لمن داعي سروري أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة التي تنعقد في ظروف دولية بالغة الدقة والتعقيد ، تتطلب معالجتها الكثير من الحنكة والخبرة اللتين تحليتما بهما طيلة تقلدكم مناصب أخرى في اطار هذه المنظمة تحملتم مسؤولياتها الجسيمة . ان انتخابكم لهو تعبير وجلي عن التقدير الذي تحظى به بلادكم من قبل المجتمع الدولي والمكانة التي تتبوؤها بين صفوفه . وبهذه المناسبة أيضا يسعدني أن احيي السيد أيويكا رئيس جمهورية بنما ، على جهوده الحثيثة منذ توليه رئاسة الدورة السابقة التي أدارها بكفاءة عالية .

ولا يفوتني أن أعبر عن تقديرنا للدور النشط الذي يلعبه السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، من أجل تعزيز فعالية هذه المنظمة الدولية في تخفيف حدة التوتر الدولي وتحقيق الأمن والسلم الدوليين .  
وأنه لما يسعدنا أن تنضم سلطنة بروني - دار السلام - الفتية الى صفوفنا لتساهم بدورها في خدمة الأهداف النبيلة التي نسعى جميعا لتحقيقها .  
نحن ندرك جميعا بأن الأوضاع الدولية تمر بمرحلة خطيرة ومعقدة نتيجة للسياسات العدوانية التي تنتهجها الامبريالية العالمية وبالذات الأمريكية . فقد شهدت الآونة الأخيرة تصعيدا لسباق التسلح وزيادة في حدة التوتر الدولي واستعراض القوة وانتهاك سيادة الدول وحقوقها في اختيار طريق تطورها المستقل ، حيث أقدمت الولايات المتحدة على غزو غرينادا ، والتآمر والاعتداء على نيكاراغوا وتأزيم الأوضاع في الشرق الأوسط .

لقد أضحت سباق التسلح يشغل بال العالم شعوبا وحكومات كما لم تعهد فداحة الكارثة التي تأتي من حرب نووية - لأى سبب كان - بخافية على أحد . ان سباق التسلح وحده يعمل على استنزاف وتبذير الملايين من الدولارات سنويا في الوقت الذي يتضور فيه ويموت جوعا الملايين من سكان العالم النامي . الا أن خطر الكارثة النووية يحدق بنا ويهددنا جميعا في ظل التدهور المستمر في الأوضاع الدولية - والنظريات والمفاهيم الخطيرة - القائمة على الردع النووي ، " والحرب النووية المحدودة " ، وتحقيق التفوق العسكري وخاصة النووي ، وغيرها من النظريات والمفاهيم التي لا تستهدف سوى تصعيد سباق التسلح ، وعلان سياسة المواجهة ، وزيادة حدة التوتر الدولي ، وافشال المبادرات السلمية لدرء الحرب في ظل استراتيجية عملية محددة لنزع السلاح العام الكامل .

ان اعاققة مؤتمر نزع السلاح ، بمختلف الذرائع والمبررات الواهية ، وايقاف المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بفعل نصب الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا الغربية ، لا يمكن أن يقود الى النتائج الايجابية التي تتطلع اليها شعوبنا . ان السياسات المفامرة في هذا المجال تهدد البشرية بالفناء والدمار .

ولا يسعنا الا أن نرحب بتلك المبادرات والمقترحات البناءة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية من أجل كبح جماح سباق التسلح ، وكذلك جميع الجهود التي تبذلها البلدان الأخرى في هذا السياق حتى يتم القضاء نهائياً على شبح الحرب ويتعزز السلام الدولي . ان صيانة السلام العالمي وتعزيز التعاون الدولي والقضاء على بؤر التوتر هي مسؤوليتنا جميعاً .

وفي الشرق الأوسط - كما تعلمون - لاتزال قضية فلسطين تندر بالخطر وتؤرق الضمير العالمي . فرغم قرارات الأمم المتحدة والجهود التي تبذل على مختلف الأصعدة ، لاتزال اسرائيل مستمرة في سياساتها العدوانية التوسعية العنصرية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة ، وفي تكريس ضم الأراضي ومصادرتها ، وزرع المستوطنات ، وممارسة القمع والارهاب والتهمجير ضد الشعب الفلسطيني المناضل ، واحتلال جنوب لبنان وتقسيمه والحيلولة دون بسط السلطة الوطنية الشرعية على كافة أراضيه .

ان الأهداف والمخططات الصهيونية لم يكن ليقدّر لها النجاح لولا الدعم والمساعدات غير المحدودة التي تمدّها بها بلا توقف الولايات المتحدة الأمريكية التي تعزز تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل ، وتفتح لها ابواب ترسانتها العسكرية المتطورة ، وتحتضنها بامكانياتها المادية والسياسية والدبلوماسية سواء بتهديد الدول والمنظمات الدولية التي تعمل على قطع صلتها بها أو باستعمال " الفيتو " في مجلس الأمن ، وغير ذلك من الوسائل التي تساعد اسرائيل على تكريس احتلالها وسياساتها العدوانية ، وعلى تحدى قرارات الأمم المتحدة والاعراف الدولية . ويساورنا قلق شديد أن حق الفيتو للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد أسبى استخدامه في السنوات الأخيرة من قبل الولايات المتحدة بشكل جعل منه عقبة في طريق اضطلاع مجلس الأمن بواجباته في صيانة السلم والأمن الدوليين ، وسبباً للاضرار بحقوق الدول والشعوب المستقلة ، وذلك لما تجسد في مناسبات عديدة كان آخرها ما يتعلق بمشروع القرار الخاص بممارسات الاسرائيليين في جنوب لبنان .

لقد تأكد للجميع بأن القضية الفلسطينية تمثل جوهر النزاع في الشرق الأوسط وبدون حل عادل وشامل لها ، سيظل الوضع المتفجر هناك يهدد الأمن والسلام الدوليين . ولا يمكن أن نتصور حلا بدون الاعتراف الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، وتأمين الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

لقد انصبت قرارات الأمم المتحدة والجهود المخلصة التي تبذلها بعض الأطراف الأخرى في هذا الإطار . فقد تبين جليا وما لا يدع مجالا للشك أن الحلول الجزئية والانفرادية لا تقود الا الى الفشل والطريق السدود . وقد دعت منظماتنا الدولية الى عقد مؤتمر دولي للسلام . كما أعلن الاتحاد السوفياتي مؤخرا عن مقترحاته الجديدة الايجابية بشأن التسوية في الشرق الأوسط . وها هي فرصة تلوح في الأفق لايجاد الحل وتجنب المأزق المتفاجم في الشرق الأوسط وذلك لن يتم الا بعقد مؤتمر السلام الدولي في إطار الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وفق قرارات الأمم المتحدة وأهدافها ، ان الاعتراض الأمريكي على عقد المؤتمر لا يفا جئنا ولكنه يؤكد حقيقة النوايا الأمريكية وأهداف السياسة الأمريكية التي لن تزيد الوضع الا توترا واشتعالا . ان على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها كاملة وتنفذ قراراتها بكل السبل الممكنة .

ان مسألة تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية القوية والموحدة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني تعد في هذه المرحلة مسألة جوهرية في الجهود الحثيثة لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وفي نضال الفلسطينيين من أجل اقرار بحقوقهم الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة دولتهم الوطنية على ترابهم الوطني .

ومن أجل هذا الهدف فقد بذلت اليمن الديمقراطية في الفترة المنصرمة ولا زالت

تبذل جهودا حثيثة من أجل الوصول الى حوار فلسطيني شامل يعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار منظمة التحرير . وفتح للنضال الفلسطيني وللتضامن العالمي معه آفاقا واسعة . وحدونا الأمل في أن تكمل بالنجاح جهودنا وجهود أشقائنا ، وأمدقائنا في هذا السبيل .

ونحن في اليمن الديمقراطية لسنا بعيدين عن المخططات والتآمرات التي تهدد الأنظمة الوطنية التقدمية في المحيط الهندي ، يتعزز التواجد العسكري الامبريالي الأمر الذي يستدعي انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندي في النصف الأول من العام القادم على أكثر تقدير .

لقد شهدت الفترة الأخيرة تفجيرات الالغام في البحر الأحمر وعلى مقربة من مياها الإقليمية ، الأمر الذي يزرع مزيدا من القلق والتوتر ويهدد سلامة وأمن دول المنطقة وسيادتها واستقرار شعوبها . ولقد أكدنا موقفنا بوضوح تام وحذرنا من محاولات استخدام هذه الحوادث ذريعة للتدخل العسكري الامبريالي في شؤون المنطقة ولتبرير التواجد العسكري للأساطيل والقواعد الامبريالية . واننا نتطلع لأن تصبح المنطقة منطقة أمن وسلام ، وان تتضافر جميع الجهود الدولية وجهود كل القوى المحبة للسلام لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف . وأول المتطلبات لتحقيقه هو جلاء الأساطيل الأجنبية التي تجوب مياه البحر الأحمر تحت ذريعة نزع الالغام .

ان منطقتنا لا تزال تحفل بالمشاكل وها هي الحرب العراقية/اليرانية في عامها الرابع . يستعر أوارها وتتفاقم خطرها وتتسع رقعتها ، الأمر الذي ليس له ما ييسره وان واجبا يقتضيها بذل المزيد من المحاولات على كل المستويات لابقائها وللجوء للحوار السلمي وابقاف توسعها حتى لا يترك المجال فسيحا للتدخلات الامبريالية التي لن تخدم مصالح شعوب المنطقة في الأمن والاستقرار والتقدم .

ان الامبريالية والاستعمار يعلمان على زعزعة استقرار الأنظمة الوطنية المستقلة وهرقة تطورها ، وذلك بهدف الابقاء على مصالحهما الاحتكارية بمختلف الأشكال والمظاهر ، سواء في اسيا أو افريقيا أو أمريكا اللاتينية .

فالجانب الاقليمي لا يزال يئن تحت وطأة أشنع أنواع الاحتلال والاضطهاد والقهر العنصرى في ظل نظام الفصل العنصرى (ايرتهايد) والأقلية العنصرية الذى تتواطأ معه الدوائر الامبريالية واسرائيل عند ارادة الجماهير الاقليمية المناضلة في صمود واستبسال فالمحاولات الغربية للتعايل على قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولى ، للتعاون مع هذا النظام العنصرى وفك العزلة عنه ، ودعوة رئيس وزرائه للزيارة . ستؤدى الى مزيد من تصلب مواقف جنوب افريقيا تجاه شعب جنوب افريقيا .

ونحن ان نجدد تأييدنا الكامل لنضال هذه الشعوب وحركات تحررها الوطنى والذات منظمة "سوابو" ، نطالب بالتنفيذ الفورى لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن الاستقلال الناجز لناميبيا حتى يحقق هذا الشعب المكافح حريته واستقلاله الوطنى .

وفي أمريكا اللاتينية ، والذات أمريكا الوسطى برهنت الادارة الأمريكية بالدليل القاطع أنها لن تدع الشعوب تختار طريقها المستقل في التنمية والتحرر من طوق التبعية والاستغلال . فقد مارست ، وتمارس ، مختلف الضغوط والارهاب الدولى والتدخلات الخفية والمكشوفة ، العسكرية وغير العسكرية عند الدول والشعوب ، كما حدث وحديث في غرينادا ونيكاراغوا وتصفيد الحصار على كوبا ، واستمرار تواجدها في "غوانيتانامو" الكوبية ، هورتوريكو ، ولا تفك عن المؤامرات والمناورات في محاولة للقضاء على حركات التحرر الوطنى في السلفادور وشيلي وغواتيمالا .

واننا ان نؤيد جهود مجموعة "كونتادورا" من أجل احلال السلم والاستقرار فـسي منطقة امريكا الوسطى بعيدا عن النفوذ والتدخل الامريكين في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ، نهيب بمنظمتنا الدولية أن تكثف جهودها لدعم شعوب المنطقة ونضالها في مواجهة هذه التدخلات .

ان السلم العادل لن يتحقق ما لم يستند على مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية .

ففي الصحراء الغربية يناضل الشعب الصحراوي لتقرير مصيره وتحقيق حريته وسيادته واننا نرى ضرورة البدء في التفاوض المباشر بين جبهة البوليساريو والمغرب انطلاقا من قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة .

كما أن السبيل الوحيد لتسوية المشكلة القبرصية لا يكمن إلا في انسحاب القوات الاجنبية من قبرص وضمان استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها وعدم انحيازها ورفض المخططات الانفصالية لتجزئتها ، ومواصلة الحوار بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية .

ولا يفوتنا أن نجدد دعونا للمقترحات التي تقدمت بها كوريا الديمقراطية في اطار جهودها الرامية الى توحيد كوريا بالطرق السلمية . كما نؤيد المقترحات التي تقدمت بها أفغانستان ودول الهند الصينية من أجل الحوار والتفاهم بين البلدان المعنية لاحلال السلم والاستقرار .

ان مؤشرات الازمة الاقتصادية الدولية ما زالت تتخذ مسارا تصاعديا سلبيًا محدثة أهدح الاضرار بالبلدان النامية ، وخاصة الأقل نموا منها ، ونسوء الطالع فان جهود البلدان النامية لتطويق الازمة والتخفيف من أضرارها قد اصطدمت بمصاعب وعراقيل من البلدان الصناعية الغربية ، ويتم الاصرار على وسائل معالجة تعجز عن مجابهة أزمة هيكلية عميقة طالت جوانبها التجارية والنقدية والمالية الدولية .

وفي هذا السياق ، نود التأكيد من جديد على أن مفهوم الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية لن يكون عنصرا مخففا لبعض جوانب الازمة ما لم تصاحبه اجراءات عطية

لرفع الحواجز الحمائية ، وتخفيض أسعار الفائدة ، والعمل على حل مشكلة الديون الخارجية وخدمة أعبائها التي أجبرت البلدان النامية على تقليص حجم برامجها الانمائية الى أقص حد ممكن .

ان الحل الشامل للوضع الاقتصادي الدولي المتدهور يكمن ، في اعتقادنا ، في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية واعطاء قوة دفع للمفاوضات العالمية لانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . الا أننا لا نخفي شعور البلدان النامية بالاحباط لعدم تحقق نتائج ملموسة ، وذلك لعدم استجابة البلدان الصناعية للمقترحات الاخيرة التي تقدمت بها البلدان النامية . كما أن الاجتماعات المعنية بالاستعراض والتقييم للاستراتيجية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث لم تحقق حتى الآن نتائج مرضية .

ان اليمن الديمقراطية بوصفها من البلدان الأقل نموا بين البلدان النامية ، تعاني بشكل خاص من الآثار المترتبة على الازمة الاقتصادية الدولية . فبالاضافة الى شحة الموارد المالية الوطنية ، ونتيجة للازمة الاقتصادية ، تعاني بلادنا من ارتفاع وتقلب أسعار المواد المصنعة التي يتم استيرادها ، كما أن المساعدات الانمائية الرسمية بقيمتها الحقيقية قد تم تقليصها ، وتواجه أجهزة منظومة الامم المتحدة المعنية بالانشطة الانمائية التنفيذ - - - - - ومؤسسات التمويل الدولية للبلدان النامية صعوبات مالية أدت الى تخفيض مشاريعها - - - - - هذه العوامل مجتمعة تكبح من طموحات بلادنا في تنفيذ المشاريع التنموية الهادفة الى بناء مجتمع ينعم مواطنوه بالرخاء والاستقرار .

لقد انتهجت بلادنا منذ استقلالها سياسة سلمية هنية على حسن الجوار ، والتعايش السلمي ، واحترام السيادة والاستقلال ، والسعي الثابر من أجل تحقيق وحدة الشعب اليمني بالطرق السلمية والديمقراطية . وقد نشأت على هذا الأساس علاقات ودية حسنة مع الدول المجاورة . كما أن نجاح جهود الوحدة قد ظهر بالمشاريع المشتركة التي انشئت بين شطري اليمن والعلاقات الاخوية والتنسيق المستمر بين قيادتي الشطرين .

لقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة لهذا

العام الى :

" ان تاريخ العلاقات الدولية منذ ما بعد الحرب وحتى الآن يظهر أن  
المصلحة المشتركة في السلم والامن تنحو الى عدم تأكيد نفسها الا عندما تصل  
الأمور الى مرحلة خطيرة حرجة . وما زلنا بعيدين جدا عن تحقيق القبول العام  
بمبادئ الميثاق كقواعد تنقيد بها جميع الحكومات في علاقاتها الدولية في كل  
الأوقات " ( A/39/1 ، ص ٢ )

كما لفت الانتباه أيضا الى أن عجز المجتمع الدولي عن حل كثير من مشاكله السياسية منها  
أو الاقتصادية قد نجم عنه ميل الى تفادي الامم المتحدة واللجوء الى تدابير أخرى - مثل  
القوة والاجراءات الانفرادية ، ومواجهة الاحلاف العسكرية - مما أضعف الاعتماد على المنظمة .  
وفي عشية الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، نأمل ألا يستمر مثل هذا النهج .  
وأن تتضاعف جهود المجتمع الدولي لدعم دور هذه المنظمة وتعزيز فعاليتها لتكون نصيرا  
قويا للشعوب المظلومة ولتحقيق الاهداف والمبادئ الواردة في الميثاق في الحرية والعدالة  
والرخاء والسلم والامن الدوليين .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥